المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط – سوريا أنموذجا

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب:

حمداني عبد الرحمان

إشراف الأستاذ:

أ.د قرفي عبد الحميد

السنة الجامعية 2016 - 2017

الإهـداء

إلى والدي الكريمين، رب احفظهما وارحمهما كما رباني صغيرا

إلى سندي في هذه الحياة ومصدر قوتي بعد الله سبحانه، إخوتي

إلى من تقر بهم عيني فاطمة الزهراء، محمد، إبراهيم، معمر، يوسف

إلى كل من ساعدني على متابعة الدراسة

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد الله الذي وفقني لإكمال هذا العمل وأسأله أن يتم عليّ نعمه

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فاعترافا لذوي الفضل بفضلهم، يسعدني أن أتوجه بالشكر وخالص الامتنان للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور قرفي عبد الحميد، على توجيهه لي والاشراف عليّ طيلة مدة انجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية بجامعة الشلف، الذين كانوا لنا منهلا وسندا ومعينا طيلة مدة سنوات الدراسة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط، فإثر قيام الثورة الإيرانية عام 1979 انبثق عنها نظام ثيوقراطي يقوده رجال الدين من خلال مؤسسات دينية وثورية تصنع سياسة إيران الخارجية مع السلطتين التنفيذية والتشريعية.

تسعى إيران إلى تحقيق مصالحها من خلال مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر منطقة تنافس دولي، وترتكز في ذلك على نشر التشيع ودعم الحركات والتيارات الشيعية في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإيرانية، نظام ثيوقراطي، الشرق الاوسط، السياسة الخارجية.

Abstract:

This study aims to show the influence of religion in Iran's Foreign policy towards the Middle East , in Post-Revolution Era , after the revolution of 1979 , a theocratic system sprang from it led by Religious and revolutionary institutions and clerics who make up foreign-policy With the executive and legislative branches.

Iran seeks to achieve its interests by extending its influence in the Middle East, which is an area of international competition; This endeavor is based on the spread of Shi'ism and supporting movements and currents Shiite in the Arab region.

Key words: Iran's Foreign policy , theocratic system , Middle East , Foreign policy.

مـقـدمـة

يعتبر سلام وستفاليا نهاية لما عرف بالحروب الدينية في أوروبا وهو ما غيّب دور الدين في العلاقات الدولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية وبزيادة عدد الفواعل الدولية وتنوعها، بالإضافة إلى زيادة عدد القضايا، توسع حجم شبكة التفاعلات الدولية والتي هي في غالبيتها نتاج السياسات الخارجية للدول. ومع التطورات التي شهدها العالم بانتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي الذي عرف بتغييبه للجانب الديني والقيمي، تأكد أنه لا يمكن لإقصاء الدين عن الحياة السياسة أن يكون حائلا دون تسرب الدوافع الدينية إلى العمل السياسي. وبذلك تصاعدت التيارات الفكرية المنادية بإعادة الاعتبار للبعد الديني في دراسة العلاقات الدولية لما له من تأثير كبير على المجتمعات والدول. كما أن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة في بيئتها الخارجية، هذا السلوك يصدر عن أشخاص يمثلون الدولة وهؤلاء الأشخاص تتأثر القرارات التي يتخذونها باسم الدولة بثقافتهم الاجتماعية التي هي نتاج التنشئة الاجتماعية.

فالجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم، منذ قيامها بعد الثورة الشعبية عام 1979م، وبتفويض شعبي، أعلنت عن قيام دولة ثيوقراطية وذلك بمنظومة مؤسسية برأسين السلطة الدينية والسلطة المدنية لكن مع هيمنة المؤسسة الدينية متمثلة في المرشد الأعلى أو الولي الفقيه بزعامة "الخميني" الذي أرسى قواعد ومبادئ الدولة ومنها تصدير الثورة والدفاع عن المسلمين في العالم. وبالرغم من التوجه الديني الجديد للدولة والموقف الراديكالي المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية والمناهض للإمبريالية استطاعت أن تنمي قدراتها العسكرية والاقتصادية لتصبح قوة تلعب دورا رياديا في منطقة الشرق الأوسط.

هذه المنطقة – منطقة الشرق الأوسط– تحظى بأهمية جيوستراتيجية بمختلف أبعادها الأمنية الاقتصادية ما جعلها تشكل مسرحا لصراع وتحالف عدة أطراف تماشيا مع توجهات وطموحات القوى الإقليمية والدولية في إطار سياساتهم التنافسية للظفر بمكاسب المنطقة في ظل مواجهة التحديات، على غرار الانتشار النووي والتحول

الديمقراطي والمذهبية. هذه الأخيرة – المذهبية– انتشرت بقوة إثر تغذية صراعات سياسية داخل دول المنطقة ما فتح المجال واسعا لتدخل إيران في المنطقة على أساس ديني.

1–أسباب اختيار الموضوع:

لكل دراسة بحثية أكاديمية مبررات تجعل من الباحث يتجه لانتقاء دراسة هذا النوع من المواضيع دون سواه، وعلى هذا الأساس فإن أسباب اختيار دراسة هذا الموضوع "**تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط –سوريا أنموذجا–**" يمكن مردها أساسا إلى الاعتبارات التالية:

أ–الأسباب الموضوعية:

– قلة الأبحاث الأكاديمية التي تعنى بدراسة نمط التفاعلات الإيرانية بدول نفوذها خاصة منطقة الشرق الأوسط، ما دفعنا إلى البحث في موضوعنا هذا وربط مجالات النفوذ الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط.

– السعي لتقديم تقييم موضوعيّ للعلاقة التي تحكم مسار نمط التفاعلات الإيرانية بدول الشرق الأوسط في بعديها الداخلي والخارجي ومستوياتها المحلية والإقليمية، والتي غالبا ما يشكل البعد الأيديولوجي والعقائدي محركا لها.

– السعي إلى تعميق الرؤية والإلمام بكل ما له علاقة بالشرق الأوسط سيما في ظل تعاظم أدوار الفواعل الإقليمية بالمنطقة والتي نجد في مقدمتها إيران، هذا مع سعيها إلى إحداث توازنات إقليمية بالشكل الذي يعزز من تواجدها وتفعيل نفوذها الإقليمي.

ب–الأسباب الذاتية:

–الرغبة الشخصية في التعمق في دراسة النموذج الإيراني نظرا للدور الذي تضطلع به إيران كنموذج للدولة الحديثة بمرجعية إسلامية يعكس وعي صناع القرار بضرورة

المضي صوب المنظومة الدولية كفاعل يسعى بناء على مؤهلاته للمشاركة في صياغة الأحداث الدولية.

-السعي لإدراك أهمية المتغير الديني في السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بوجه خاص، الأمر الذي من شأنه أن يكون حافزا للإلمام بمختلف الدراسات التي تعنى بذات الطرح (أهمية البعد الديني) بالشكل الذي يثمن مكتسبات الطالب العلمية وينميها.

2-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة البعد الديني في السياسة الخارجية باعتباره أحد أولويات الدارسين والمنظرين في حقل العلوم السياسية بالشكل الذي أدى إلى إعادة النظر في مدى قدرة العديد من المقاربات والنماذج والأطر المعرفية على تفسير سلوكيات الدول ودراسة السياسة الخارجية الإيرانية من خلال تأثير متغير الدين فيها تعتبر دراسة مثيرة للاهتمام وحقلا خصبا للبحث، وذلك لأن إيران دولة ثيوقراطية، تسعى لتعميم ونشر قيم الثورة إلى الدول الأخرى بهدف امتلاك قوة أكبر لمواجهة التحديات الإقليمية وكذا الدولية من أجل لعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط. لذلك تأتي أهمية الدراسة في إبراز أهمية الجانب الديني في فهم وتفسير السياسة الخارجية وبالخصوص السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

3-أهداف الدراسة

إن تحديد أهداف الدراسة ينبع أساسا من عدة اعتبارات علمية، يمكن إدراجها كما يلي:

- محاولة إثراء المجال المعرفي، وهذا عن طريق تزويد حقل العلوم السياسية بنموذج من الدراسات النظرية في سياق دراسة السياسة الخارجية كمستوى للتحليل

في إطار تقديم مقاربة علمية تعتمد المتغير القيمي لفهم سلوك الدول، بالشكل الذي يستوجب تعميق البحث حول أبعاد ومضامين التوجه الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط.

-تسعى هذه الدراسة إلى تعميق البحث في دلالات وموجبات التوجه الإيراني صوب منطقة الشرق الأوسط، هذا إضافة إلى دراسة انعكاسات التحولات الداخلية التي شهدتها إيران على توجهاتها الخارجية إزاء مناطق نفوذها.

-السعي إلى فهم رؤى صناع القرار في إيران حول مضامين سياستهم الخارجية تجاه مناطق نفوذهم الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وسوريا تحديدا، هذا إضافة إلى الوقوف على دراسة مدى أهمية المتغير القيمي في رسم سياسة إيران الخارجية صوب منطقة الشرق الأوسط.

- تسليط الضوء على التحديات الإقليمية التي تهدد وجود وكيان الأمة العربية في ظل تنامي وتعاظم التوجهات الإقليمية لإيران والتي قد تحمل في ثناياها منطلقات مناوئة للمصلحة العربية.

4-الإشكالية:

بناء على ما سبق سيتم مناقشة الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يلعب العامل الديني دورا مؤثرا في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط؟**

وتحمل هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إجمالها كما يلي:

الأسئلة الفرعية:

1-كيف يؤثر الدين في صنع السياسة الخارجية الإيرانية؟

2-ما هي الاعتبارات التي تعتمدها إيران في إطار توجهها الإقليمي تجاه الشرق الأوسط؟

3-هل استطاعت إيران تحقيق أهدافها في سوريا؟

4- الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

أ- الإطار المنهجي:

على اعتبار أن المنهج هو تلك الطريقة العلمية المنظمة التي يتبعها الباحث أثناء دراسته للمشكلة البحثية، والتي تتضمن بدورها قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضية ملائمة من أجل تقصي الحقائق والوقوف على نتائج علمية دقيقة، بناء عليه تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية مركبة، تتضمن المناهج التالية:

-**المنهج التاريخي:** لا يكاد بحث علمي يخلو من توظيف المنهج التاريخي لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر سياقها الزمكاني[1] وذلك بهدف الوصول إلى حل مشكلات آنية لها امتداد تاريخي خاصة وأن علم العلاقات الدولية يقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة البحثية والذي لن يتأتى دون معرفة لتاريخها، إذ أن فهم وإدراك السلوك الإيراني إزاء المحيط الخارجي لن يتأتى إلا من خلال دراسة تطور السياسة الخارجية الإيرانية عبر فتراتها المتلاحقة في السياق التاريخي لها ومعرفة خصائص وسمات كل مرحلة، وهذا من خلال تتبع المحطات التاريخية المختلفة بالدراسة والتحليل لرصد مضامينها وإدراك أهداف ودواعي توجهاتها.

-**المنهج الوصفي:** تم توظيف المنهج الوصفي باعتباره الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن من خلالها الباحثون من وصف الظاهرة العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها،

[1].عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الآداب،2004،ص223.

وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة بها. كما يصور هذا المنهج شكل العلاقة بين المتغيرات[2]، حيث تم توظيف هذا المنهج من أجل توصيف منطقة الشرق الأوسط، والسعي للوقوف عند معرفة أسباب ودوافع التحرك الإيراني صوب هذه المنطقة مع العمل على ربط المتغيرات الأيديولوجية، الحضارية، السياسية والاقتصادية المفسرة لهذا التوجه مع بعضها البعض ضمن نسق متكامل يعكس خصوصية المنطقة وموقعها من استراتيجيات الفواعل الإقليمية (إيران).

منهج دراسة حالة: يستخدم بهدف التعرف على حالة واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وهو منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بفرد أو مؤسسة أو دولة أو نظام اجتماعي، ويقوم على أساس التعمق في دراسة المراحل التي مرت بها الوحدة المدروسة من أجل الوصول إلى تعميمات على الوحدات المشابهة، فهو يسعى لدراسة العلاقة بين الجزء والكل بالإضافة لاستشراف مستقبل الظاهرة، وتناولته الدراسة من خلال دراسة حالة سوريا ضمن منطقة الشرق الأوسط المعنية بالسياسة الخارجية الإيرانية.

ب- الاطار النظري:

التحليل النظمي لديفيد إيستون:

يساعد في معرفة تأثير مدخلات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

المدخل الأيديولوجي: يرى هذا المدخل أن السياسات الخارجية للدول هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة داخلها، ومنه فهو يرصد تطور السياسة الخارجية من منظور الرؤى التي تقدمها الأيديولوجيا.

[2].مصطفي حميد الطائي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية**،الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر،2007،ص95.

المقاربة البنائية: يدخل الدين ضمن البعد الثقافي والذي أثبت دوره في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة. هذا البعد الذي تصدت له بالتحليل المدرسة البنائية التي تركز على كيفية نشوء الأفكار والهويات والتفاعل بينها وتأثيرها على الدولة والمجتمع، فهي تهتم بالخطاب السائد داخل المجتمع الذي يشكل المعتقدات والمصالح ويؤسس للسلوكيات.

نظرية الدور:

يرتبط الدور بالسلوك السياسي الخارجي للدولة والذي يحدده تصور صانع القرار لأدوار الدولة على المستوى الخارجي، وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

5-حدود الدراسة:

أ- الإطار الزماني:

تتعرض الدراسة إلى الفترة الزمنية الممتدة منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية إثر الثورة الإيرانية عام 1979إلى غاية عام 2016، مع التركيز على موضوع الدراسة أي العامل الديني في سياستها الخارجية.

ب- الإطار المكاني:

الدراسة التي نتناولها تتمحور حول منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد وحول المنطقة العربية التي تمتاز بأهميتها الجيوستراتيجية، وكثرة الفواعل فيها ما جعلها منطقة للتنافس الدولي والإقليمي.

ج- الإطار الموضوعي:

تتناول الدراسة العامل الديني وتأثيره في السياسة الخارجية الإيرانية، لما للمرشد الأعلى ومؤسساته من دور في حكم الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

6-تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة احتوت تقديم الموضوع، وثلاثة فصول تناول الفصل الأول منها الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة الثلاث لكل واحد منها مبحث مستقل، العامل الديني في المبحث الأول كمتغير مستقل والمتغير التابع السياسة الخارجية في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تناول الشرق الأوسط كمتغير وسيط.

أما الفصل الثاني فتناول السياسة الخارجية الإيرانية من خلال ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول المحددات الداخلية والخارجية أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مؤسسات السياسة الخارجية الإيرانية وخصصنا المبحث الثالث إلى مظاهر العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، بينما تناولت الدراسة في الفصل الثالث السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا الذي تضمن ثلاثة مباحث تناول في المبحث الأول العلاقات الإيرانية السورية، أما المبحث الثاني فتطرق إلى النفوذ الديني في سوريا وآخر مبحث خصص للدور الإيراني في سوريا، وذيلنا البحث بخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة:

تقتضي عملية دراسة وفهم ظاهرة السياسة الخارجية ضرورة التعريف بها من خلال تحديد خصوصياتها ورصد العناصر المؤثرة في صياغتها وتنفيذها والتصدي لها بالتوصيف والشرح والتفسير، فالدول تدخل مع بيئتها الخارجية في مجموعة من التفاعلات من أجل تحقيق أهدافها مرتكزة على رصيدها من القوة المادية والمرنة.

ففي دراستنا ارتأينا في هذا الفصل أن ندرس متغيرات الدراسة بداية بتعريف الدين وإبراز أهميته وعلاقته بالسياسة الخارجية ومن ثمّ إلى مفهوم السياسة الخارجية وشرح محدداتها ومؤسسات صنع القرار فيها وانتهاء بمفهوم الشرق الأوسط وأهميتيه كمنطقة جيوستراتيجية.

المبحث الأول: البعد الديني في السياسة الخارجية

بالرغم من أن الأديان – جميع الأديان– تنادي بالسلام والخير للبشرية إلا أن المفارقة تكمن في أن أغلب الحروب والصراعات عبر التاريخ تلوّنت بغطاء ديني.

المطلب الأول: مفهوم الدين

تعريف الدين: لغة: الحُكم، الجزاء والمكافأة ومنه "كما تدين تدان"، الحساب، الطاعة، العادة والشأن، الذل، الورع، القهر، السلطان... والدّيان هو الله عز وجل وبمعنى الحَكم والقاضي، والديان أيضا هو السائس، والمدين بمعنى العبد.[1] والدين مشتق من فعل دان، ودان به يعني المذهب والطريقة التي يلتزم بها شخص ما نظريا وعمليا.[2]

وأصل اللفظ "دين" في اللغتين العربية والعبرية تعني "نهج حياة" "قانون" "قضاء" "جزاء"، وفي اللاتينية مفردة "Religio" هي ذات علاقة بتوقير الآلهة، وأصل الكلمة في فعل

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الثاني، ط3، بيروت: دار صادر، 1994، ص ص 1467-1470.
[2] بشير الشريف أحمد مكين، **البعد الديني في العلاقات الدولية**، رسالة ماجيستير، السودان: جامعة الخرطوم، 2010، د ص.

"religere" اللاتيني يعني "ربط" "جمع" "اتصال"[1]. يظهر تعدد معاني كلمة دين اللغوية والاشتقاقية وأيضا اختلاف في جذور اللفظ وذلك باختلاف ظاهرة الدين عبر الثقافات هذا ما يساعدنا في فهم الدين وممارسته بين الحضارات.

ويعتبر الدين من المصطلحات الصعبة التعريف عند المختصين في علم الاجتماع وذلك لتعدد الديانات واختلافها من حيث المعتقدات والأفعال أو السلوكيات، فمنها من يؤمن بإله كالديانات السماوية، ومنها ديانات أخرى غير ذلك مثل البوذية والشنتوية، ما جعل أعمال المفكرين والباحثين تنطلق في تحديد معنى الدين ما بين منطلقات ايمانية روحية تدرس الدين كظاهرة غيبية وأخرى عقلانية تدرس الدين كظاهرة اجتماعية أو نفسية.

وقد تطرق إخوان الصفا في القرن الرابع هجري بتعريفهم للدين حيث جاء في رسائلهم: "واعلم أن الدين شيئان أحدهما هو الأصل ومِلاك الأمر وهو الاعتقاد في الضمير والسر، والآخر هو الفرع المبني عليه القول والعمل في الجهر والإعلان".[2]

كما أن ابن تيمية (ت 728هـ) وبالرغم أنه ينفي الديانات غير السماوية فهو يعتبر الدين مركبان العقيدة والعبادة (أفكار وسلوكات)، وهو يؤكد عنصر الاجتماع في الدين لأن في كل طائفة من البشر لابد لها من دين يجمعها، فلا يقوم مجتمع ولا جماعة دون التعاقد والتعاهد والوفاء بالالتزامات، فالأمور التي تنفعهم يحتاجون أن يوجبوها على أنفسهم والأمور التي تضرهم يحتاجون أن يمنعوها عن أنفسهم، (هذا هو الدين المشترك بين الجماعات البشرية أو ما يعرف بالديانات العامة). ويضيف أن الدين يتعدى الأمور الدنيوية إلى الأخرة لأنه لو كان القصد من الدين جلب المنفعة ودفع المضرة في الدنيا لأدى ذلك إلى استخدامه من طرف الحكام لأهداف دنيوية مثل السيطرة على الأخرين وظلمهم بحجة جلب المنفعة ودفع المضرة.[3]

[1] عزمي بشارة، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي**، ج1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013، ص 342.
[2] المرجع نفسه، ص330.
[3] المرجع نفسه، ص 336.

أما ابن القيم الجوزية (ت 751هـ) يعتبر الدين هو القيام بما أمر الله به، أي تأدية الفروض أو العبادات التي أمر بها الله. ويقصد من هذا المعنى التدين.[1]

ويأتي تعريف الدين في قاموس صامويل جونسون لسنة 1755م شديد العمومية إذ يعرف الدين بأنه منظومة من الايمان والعبادة أو العبادات،[2] كما يعرف معجم الأنثربولوجيا الدين على أنه يتوافق مع الحركة الاجتماعية التي تقوم على وجود متواكب ومتفاعل للمعتقدات والأفعال، فالمعتقدات بالقوى الخارقة أو فوق الطبيعة أو الأولوهية الواحدة أو مجموعة من الآلهة، أما الأفعال فهي ذات الطبيعة الشعائرية التي تهدف إلى عقد العلاقات الخاصة بين الناس والكائنات أو القوى الخارقة. وترتكز هذه الأفعال على المعتقدات وتشكل معها نظاما يقوم على معرفة عادية مشتركة بشكل واسع.[3]

ويعتبر ويليام جيمس(1842–1910) و فريديريك دانيال شليرماخر (1768–1834) أن الدين يقع في مجال الشعور والعاطفة، ويرى شليرماخر أن هدف السلوك الديني أو التدين هو الخلاص وهو موجود في الآخرة، وأيضا في الوعد والأمل ووجود معنى للحياة وليس بالضرورة أن يكون الخلاص في الآخرة وحدها.[4]

ايميل دوركايم (1858–1917) من جهته يعرف "الدين بأنه مجموعة متماسكة من العقائد والعبادات المتصلة بالأشياء المقدسة – مميزة وناهية– بحيث تؤلف هذه المجموعة في وحدة دينية متصلة، كل من يؤمنون بها".[5]

ويرى مارسيل موس (1872–1950) أن الديانات هي ظواهر دينية مجموعة تقريبا في أنظمة، هذه الأنظمة تسمى ديانات، وهي ذات وجود تاريخي محدد، كما أنها تتواجد في مجموعات من الناس وفي أوقات معينة ومحددة، وتتكون هذه الظواهر الدينية من **التصورات**

---

[1] عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 337.
[2] المرجع نفسه، ص341.
[3] بيار بونت وميشال إيزار، **معجم الاثنولوجيا والانتربولوجيا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006، ص486.
[4] عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 352.
[5] علي سامي النشار، **نشأة الدين**، دمشق: دار المحبة، 2009، ص25.

التي هي الأساطير والمعتقدات والعقائد وأيضا **الممارسات** التي هي الأفعال والأقوال وأخيرا **التنظيمات** والتي هي دور العبادة، المراتب، جماعات الانضواء، المعاهد، تدرج الكهنة.[1]

ويمكن أن نحدد الحقل الديني من خلال الخطاب الديني والمدى الديني، فمعاينة الخطاب السائد في مجتمع معين– والذي يمكن أن يشكل خاصية النظام– حيث يعتبر الخطاب الديني هو الذي لا يجد جذوره في أقوال الكائن البشري، هذا إن وجد في المجتمع يمكننا أن نمنح المجتمع صفة "مجتمع ديني".[2] أما المدى الديني فهو الممارسة أو النشاط الشعائري الذي يتكون من علاقة الانسان بمادة تصوراته، وتكون هذه العلاقة إما مباشرة أو غير مباشرة، فالعلاقة المباشرة تتجسد في السعي إلى الوحدة الصوفية، فهي تقترن بالعديد من التقنيات (تتجسد في الأعمال الفردية): الصوم، التقشف، الزهد، اليوغا، التأمل... أما العلاقة غير المباشرة فتركز على النشاط الديني الجماعي أي الممارسات العادية.[3]

والملاحظ أن كلمة دين تتضمن علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الآخر، ويخضع له، فإذا وصف بها الطرف الأول كانت خضوعًا وانقيادًا، وإذا وصف بها الطرف الثاني كانت أمرًا وسلطانًا وَإلزاما، وإذا وصف بها طبيعة العلاقة بين الطرفين كانت هي الطريقة المنظمة لتلك العلاقة أو الشكل الذي يمثلها، وبوجود هذه العلاقة لدى الأفراد تنشأ بينهم حالة وجدانية تسمو فوق الأحكام والقوانين فيها الكثير من التعاون والترابط والايثار.

المطلب الثاني: أهمية الدين وتوظيفاته

تتمثل أهمية الدين في البيئة الداخلية للدولة على أنه يعمل على توحيد المجتمع من خلال تأثير القيم والأهداف على العامة، كما يعمل على استمرار المجتمع من خلال[4]:

- التأكيد على التضامن الاجتماعي كنسق متكامل.

[1] بيار بونت وميشال إيزار، **مرجع سبق ذكره**، ص 487.
[2] المرجع نفسه، ص 489.
[3] بيار بونت وميشال إيزار، **مرجع سبق ذكره**، ص 490.
[4] أماني صالح وعبد الخبير عطا الله محروس، **العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري**، دمشق: دار الفكر، 2008، ص 85.

- نشر الأمن والطمأنينة.
- ضبط السلوك وتوجيهه بما يدعم استقرار النظم القائمة في المجتمع.

كما يوظف الدين في التعبئة السياسة، وتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي، ويعتبر أيضا مصدرا من مصادر الشرعية، حيث تعتبر الشرعية ضرورية لأية هيئة أو سلطة سياسية في تصنيف سلوكها أو قراراتها بأنها قانونية، لذا يستخدم الدين أداة في التغييرات السياسية الواسعة النطاق، وأيضا في تحقيق التوازن السياسي بين الجماعات المختلفة.[1]

الدين هو أيضا أداة لبعث الحيوية السياسية والاجتماعية للشعوب في إطار مناهضة التحلل والتفكك والفساد والانهيار، كما يعتبر الدين حائط صد منيع في مواجهة القوى الخارجية.

وتعتبر العوامل المعنوية محددات مهمة تؤثر في السياسة الخارجية ومنها الأيديولوجيا والشخصية الوطنية...، ولم يتعرض الباحثون –في بادئ الأمر– في دراستهم للسياسة الخارجية إلى الدين كأحد هذه العوامل، وذلك لسبب بروز دراسة السياسة الخارجية في وقت غاب فيه الدين عن الساحة الدولية خاصة في عصر الأيديولوجيا التي كانت بديلا له، لكن بنهاية عصر الأيديولوجيا، عاد النقاش عن عودة الدين، واعتبر الدين أيديولوجيا ومكونا لها، كما اعتبر أيضا مكونا للقومية ومصدرا لتأكيد الهوية وعنصرا حضاريا.[2]

1–الدين باعتباره أيديولوجيا:

تعرف الأيديولوجيا بأنها "ذلك النسق من القيم والمعتقدات والمبادئ والفلسفات والتقاليد التي تؤمن بها مجموعة بشرية معينة ويوجه سلوكها في الواقع العملي"[3]، كما يعرف ريمون

[1] أماني صالح وعبد الخبير عطا الله محروس، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.
[2] المرجع نفسه، ص 101.
[3] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دار هومة للنشر، 2012، ص83.

أرون وسيمون مارتن ليبست الايديولوجيا أنها "**دين علماني**"[1]. ونتحدث عن نظام سياسي يتمتع بأيديولوجيا إذا أقام وجوده الفكري على مجموعة من الأفكار والقيم والمعتقدات المتناسقة والمتفاعلة بالقدر الذي تعبر فيه عن نسق عام ونظام واحد يغطي بأبعاده رقعة النظام السياسي بأكملها.[2] كما أن وجود أيديولوجيا أو عقيدة النظام التي هي منظومة من القيم توجه سلوكياته أفضل من نظام لا يوجد لديه هذه الأيديولوجيا أو المعتقدات.

ويرى هولستي أن المذهب يشكل الأيديولوجيا حيث أن المذهب هو مجموعة من المعتقدات الواضحة والمحددة التي تحاول أن تفسر الواقع وأن توفر إحساسا بالهدف لأي تصرف سياسي، وقد يتسع نطاق المذهب وتتعدد أبعاده وتتنوع عناصره ليشكل ما يعرف بالأيديولوجيا التي يتجاوز تأثيرها مجرد تقرير الأهداف أو تبرير السلوك إلى التأثير بعمق في رؤية واضعي القرارات الخارجية وصبغها بلون معين.[3]

وتعتبر أيضا الأيديولوجيات المتصارعة في العالم هي السبب الرئيسي للحروب نتيجة اختلاف الأفكار عن الحياة والمجتمع النابعة أساسا من المعتقدات.[4]

2-الدين باعتباره مكوّنا للقومية:

يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة محددة، والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة الذي تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة،[5] وعلى هذا الأساس يعتبر تجانس التركيب السكاني عاملا مهما لتوطين أسس الاستقرار السياسي للدولة، فالمجتمع المتجانس عرقيا والموحد في معتقداته الدينية والمتقارب في مستوياته الحضارية لا يمكن أن تظهر فيه مشكلات اجتماعية تفضي إلى صراع سياسي،

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص422.
[2] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 257.
[3] المرجع نفسه، ص258.
[4] المرجع نفسه، ص 257.
[5] عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سبق ذكره**، ج4، ص 831.

وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي يتمثل بمدى التجانس والتآزر الذي يميز مجتمع الدولة من أجل صنع الوحدة السياسة وتنمية روابطها الخارجية. فالدولة إذن التي يحظى نظامها السياسي بدعم اجتماعي داخلي تصبح قادرة على المبادرة السياسية الخارجية الفاعلة.[1]

3-الدين باعتباره مصدرا للهوية:

إن هوية مجموعة بشرية أو شعب ما، تمثل ذلك الانتماء الجماعي الموحد لأفراد أو فئات أي منهما، وقد رأت الدراسات الحديثة في العلوم الاجتماعية أن العوامل الرئيسية التي تحدد هوية الشعوب هي العرق، الثقافة، الدين، الأرض والدولة، وتعتبر أن للدين دور حاسم في تعزيز الهوية الجماعية وتقوية ملامحها المشتركة.[2]

4-الدين باعتباره مكوّنا حضاريا:

شكلت نظرية صدام الحضارات لصامويل هنتجتون بعد نهاية الحرب الباردة نظرة جديدة لطبيعة العلاقات الدولية في الفترة القادمة، وأتى هذا الطرح ردا على أطروحة فرانسيس فوكوياما الذي استبشر بنهاية الصراعات في العالم بانتصار الرجل الأبيض ونهاية التاريخ بسيادة الليبرالية على العالم، فيتصور هنتجتون أن الثقافة تشكل مصدرا للصراعات الرئيسية بين البشر، وتحل ظاهرة الصدام الحضاري محل الحرب الباردة التي كانت بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبالرغم من أنه قسّم العالم إلى ثماني حضارات (الغربية، الأمريكية اللاتينية، الأرثوذكسية، الإسلامية، الكونفوشيوسية، اليابانية والافريقية)، إلا أنه ميز حضارتين تقومان على أساس ديني هما الأرثوذوكسية والإسلام وقال بأنهما سيضلان في الحالة الصراعية مع الغرب، هذا ما يطرح دور الدين في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الذي يحدد الاهتمام بالأبعاد القيمية والأخلاقية للقضايا الدولية المختلفة،[3] والدين

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 261.
[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 385.
[3] أماني أبو الفضل و عبد الخبير عطا محروس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 105-108.

كأسلوب حياة يجعل السلطة الدينية تتماهى مع السلطة السياسية ما يؤدي إلى تحويل مشروع الدولة السياسي إلى واجب مقدس لدى أفرادها.[1]

المطلب الثالث: علاقة الدين بالسياسة الخارجية

يؤثر الدين في السياسة الخارجية من خلال محدداتها وقضاياها وأيضا في أهدافها كما يحدد الدور الذي تؤديه الدولة باعتبارها حامي العقيدة نظرا لمنطلقاتها وأسسها الدينية، ويبرز الدين كأحد العوامل الأساسية في تشكيل الخصائص القومية وتحديد طبيعة النظام السياسي، كما يعطي الدولة مكانة معينة في النسق الدولي إضافة إلى صياغة وتوجيه التفاعلات الخارجية للدولة وأيضا في تشكيل البيئة النفسية للقائد السياسي.[2]

ويؤثر الدين في قضايا السياسة الخارجية من خلال تشكيل توجهات سياسات الدولة نحو هذه القضايا كونه اطارا مرجعيا عند صياغة هذه التوجهات وأداة لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها، هذه الأهداف يظهر فيها التأثير المباشر للبعد الديني حيث نجد السعي نحو الدعوة والتبشير بدين معين أو نشر أيديولوجيا أو قيم معينة بالإضافة إلى تحقيق المكانة والهيبة الدولية، وأيضا يؤثر على مقدرة الدولة في دعم أمنها القومي بإبقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها، وبالنسبة للترويج لأيديولوجية الدولة في الخارج من أجل إبقاء أو جلب ارتباطات من الدول الملتزمة بأيديولوجيتها أو ولاءات لحركات من داخل الدول، وذلك من خلال الدعاية وتشجيع الثورات التي تتبع نهجا أيديولوجيا مماثلا ومساندة التنظيمات أو الأحزاب أو الحركات التي تأخذ بأيديولوجية هذه الدولة.[3]

---

[1] هنري كيسنجر، **النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسائر التاريخ**، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي،2015، ص103.

[2] عصام عبد الشافي، **البعد الديني في السياسة الخارجية**، http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/537886 تاريخ الاطلاع 2017/01/31 على 21س 00د.

[3] المرجع نفسه.

ويتحدث لويد جنسن في كتابه تفسير السياسة الخارجية عام 1989، عن تأثير النسق العقيدي في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها بطرق مختلفة، ومن ذلك:[1]

1- يؤثر النسق العقيدي للدولة على تصورها لما يحدث في النسق الدولي فهو يمثل شاشة ادراكية يتم من خلالها تجاهل بعض الأحداث الدولية وإعادة تفسيرها بحيث تتوافق تلك الأحداث مع النسق العقيدي.

2- يضع النسق العقيدي للدولة قيودا على خيارات السياسة الخارجية: فصانعو القرار، حتى في الدول التسلطية، يجدون صعوبة بالغة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعوبهم.

3-يساعد النسق العقيدي للدولة على استمرار سياستها الخارجية: فكلما كان النسق العقدي للدولة شاملا أصبحت سياستها أكثر استقرارا، ولذلك فإن الدول ذات التقاليد التاريخية العريقة لها القدرة على صياغة سياسة خارجية تتميز بالاستمرار، ولكن يؤدي افتقار الدول الحديثة النشأة إلى تلك التقاليد إلى زيادة قدرتها على تغيير السياسة الخارجية.

4- تقدم الأنساق العقيدية الوطنية أداة لتبرير خيارات السياسة الخارجية، فهذه الخيارات تبنى عادة على تفسير مصالح الأمن الوطني (مرحلة الثنائية القطبية)، ولكنها تقدم للجماهير على أساس أنها تمثل مجموعة من القيم المشتركة.

5- تستخدم الأنساق العقيدية الوطنية استخداما دعائيا لتبرير السياسات المتبعة وإقناع الآخرين، من خلال هذا الاستخدام، بصحة سياسات الدولة.

6- تدعم الأنساق العقيدية الوحدة الوطنية للدولة ولذلك فهي تعد من العوامل المهمة في تطور القومية والهوية المستقلة وبالذات في الدول النامية التي لا تملك هوية وطنية راسخة بسبب حداثتها، لذلك يعمل القادة على تمجيد الماضي كوسيلة لزيادة التأييد الشعبي.

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989، ص ص 84-85.

ويزداد أثر الدين في السياسة الخارجية حين تحصل الزعامة الدينية على السلطة السياسية كما حدث في إيران تحت قيادة الامام الخميني،[1] وقد استعملت القوى الاستعمارية الدين كعامل للهيمنة في إطار التوسع خارج حدودها،[2] فدراسة التاريخ تظهر دلالات على البعد الصراعي للسياسات الخارجية لأوروبا والتي اتخذت من الدين غطاء وأداة لتحقيق أهدافها في السيطرة على الدول الإسلامية واستعمارها ونهب خيراتها.[3] كما أصبح الدين يعيد تشكيل الدول والمجتمعات على أساس هوياتي،[4] فتشكلت دول في النصف من القرن العشرين وما بعده على أساس ديني ومن ذلك انفصال باكستان عن الهند على أساس ديني بين المسلمين والهندوس، هذا الانفصال الذي خلف مجازر كثيرة لا تزال تبعاته إلى اليوم متمثلة في العداء بين البلدين من خلال سباق محموم نحو التسلح، ما أكسب البلدين السلاح النووي، فضلا عن مناوشات على الحدود تكاد تكون مستمرة ما يجعل المنطقة دائما تدق طبول الحرب. وأيضا اغتصبت مجموعات صهيونية أرض فلسطين على أساس ديني باعتبارها "أرض الميعاد" و"هبة الرب". فإسرائيل تشكلت من مجموعة من السكان لا تربطهم سوى رابطة الدين اليهودي جاؤوا من دول مختلفة وأعراق مختلفة لتعيش في وسط يناصب لها العداء بعد ما روجت لفكرة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

ونجد أيضا أن هناك العديد من القضايا التي برزت على الساحة الدولية والتي حظيت باهتمام منظري السياسة الخارجية والتي تشكل الأبعاد الدينية والقيمية وهي قضايا حرب الأفكار والتغيير الثقافي وحقوق الانسان وحوار الأديان، حيث تمحورت دراستها على البحث في المقومات الدينية والقيمية والثقافية والحضارية للشعوب وبيان مدى تأثيرها على محددات وتوجهات وأدوات السياسة الخارجية للدول المختلفة.[5]

---

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 84.

[3] هويدا شوقي أبو العلا أحمد، **دور البعد الديني في السياسة الخارجية مع التطبيق على تركيا والسعودية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص8.

[4] أماني صالح وعبد الخبير عطا محروس، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[5] عصام عبد الشافي، **مرجع سبق ذكره**.

وفي نفس الاتجاه يذهب "دون ايبرلي"، فيرى أن الدين والثقافة عاملين جوهريين في الشؤون العالمية، وأن العديد من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية في العالم اليوم تتعلق بشكل أو بآخر بالدين، وفي المقابل، فإن جزءا كبيرا من أفضل الأعمال التي تهدف إلى منع النزاع والمصالحة متأثر بالدين، كما تتم مواجهة أسوء الأزمات العالمية – التي تنطوي على سوء التغذية، والاتجار بالبشر، وفيروس نقص المناعة (الايدز)، والاضطهاد – بجرأة من قبل منظمات قائمة على الدين.[1]

كما يلاحظ في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تدّعي أنها علمانية إلا أنه يوجد بها تأثير للدين على غرار الإنجيليون مثل الرئيس الحالي "دونالد ترامب"، أما في الدول الدينية في العالم الإسلامي مثلا فإن الدين يتخلل جميع مناحي الحياة.[2] حيث يرى بول مارشال أن 87% من سكان العالم يصرحون ببعض الالتزام الديني، وأن اتجاه النمو للمسيحيين والمسلمين والهندوس وكذلك بعض الأديان الصغيرة أكبر من الاتجاه لسكان العالم ككل، وبالضبط فإنه مثلما قلصت العولمة الحدود الدولية وأزالت الحواجز الاقتصادية والثقافية، فقد أعادت كذلك تشكيل القوى العالمية المحركة للدين.[3]

ويرى لويد جنسن أن وجود أيديولوجية مشتركة أو نسق عقيدي يساعد على وحدة الدول التي تؤمن بعقائد مماثلة، إلا أن الأيديولوجيا –كما الدين– فشلت في أن تكوّن قوة تماسك بين الدول ومن ذلك الانشقاق بين الدول الشيوعية كالاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية اللتان تعتنقان نفس الأيديولوجية،[4] وكذا الدول الإسلامية التي تعتنق نفس الدين إلا أن حالها أقل ما يقال عنه حالة عدم التماسك.

[1] دون ايبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى**، ترجمة: لميس فؤاد اليحي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011، ص184.
[2] دون إيبرلي، **مرجع سبق ذكره**، ص185.
[3] المرجع نفسه، ص194.
[4] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

وعلى هذا الأساس يعتقد الواقعيون أن الدول التي لم تبلور ايديولوجيات واضحة المعالم سوف تصادف عقبات كثيرة في السياسة الخارجية، لافتقارها إلى الغطاء الأخلاقي الذي يخفي رغباتها الحقيقية في القوة والهيمنة على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية إطار تحليلي

استقلت السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية في ستينيات القرن الماضي حيث كانت تدرس على أنها جزء من العلاقات الدولية، فهي تختص بدراسة سلوك دولة واحدة، بينما العلاقات الدولية هي التفاعلات بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يرى مارسيل ميرل أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود بنقيض السياسة الداخلية التي تعالج مشاكل ضمن حدود معينة.[1] أي هناك فرق بين السياسة الخارجية والداخلية من حيث مكان تنفيذ السلوك أو السياسة.

فإذا كانت السياسة الداخلية للدولة يمكن تحديدها وإدارتها في إطار ما يسمى بسلطة وسيادة الدولة على اقليمها، فإن سلوكياتها أو سياستها الخارجية أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا وترابطا نتيجة تطور واتساع وظائف الدولة وتقدم وسائل الاتصال وزيادة عدد الدول والأشخاص القانونية الأخرى. وعلى هذا الأساس ازدادت أهمية السياسة الخارجية بعدما أصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا من حيث أبعادها ومظاهرها بعد أن كانت وفق المنهج التقليدي مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والوسائل الكفيلة بحفظه.[2]

[1] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.
[2] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14-15.

1-تعريف السياسة الخارجية:

نتيجة للاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والمفكرين في حقل السياسة الخارجية تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين والمفكرين بين تعاريف تركز على أنشطة الدولة من السلوكيات والتصرفات، وتعاريف أخرى تعتبر السياسة الخارجية برنامجا عمليا.

فيعرف ناصيف يوسف حتي السياسة الخارجية بأنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية.[1]

يعرف جورج مودلسكي السياسة الخارجية بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية"[2].

ويعرف تشارلز هيرمان السياسة الخارجية بأنها تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.[3]

أما من يعتبر السياسة الخارجية برنامج أو منهج للعمل فنجد كورت الذي عرفها بأنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدول بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب[4]. وأيضا يعرفها محمد السيد سليم بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[5]. أما جيمس روزنو فيعرف السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.[6]

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص157.
[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 8.
[3] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص9.
[4] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، 2011، ص19.
[5] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.
[6] المرجع نفسه، ص 11.

ويضيف خالد موسى المصري تعريف للسياسة الخارجية بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة في علاقاتها الخارجية بغية تحقيق مصالحها.[1]

ويعرف الدكتور عامر مصباح السياسة الخارجية بأنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة، والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية.[2]

ويقدم الأستاذ حسين بوقارة تعريفا للسياسة الخارجية على أنها تلك الأفعال وردود الأفعال والموقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به، هذا النسق الفكري هو الذي يساعد في تحديد طبيعة ومحتوى وتوجهات السياسة الخارجية للدول.[3]

والسياسة الخارجية لبلد في مجملها هي مجموعة من الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دول أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما.[4]

---

[1] خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014، ص30.

[2] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص354.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[4] هويدا شوقي أبو العلا أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

من خلال هذه التعريفات نجد أن السياسة الخارجية هي سلوكات رسمية تعتمدها الدول في تفاعلها مع بيئتها الخارجية عبر مواقف وأفعال وردود أفعال نتيجة إدراك صناع القرار للمواقف الدولية من أجل تحقيق الأهداف المحددة سلفا من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

تخضع عملية صنع وصياغة السياسة الخارجية إلى جملة من المتغيرات والمحددات وذلك بقصد تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، وهذه الأهداف سطرت بناء على مجموعة من العوامل في البيئة الداخلية للدولة التي تعبر عن مقدرات القوة في الدولة والبيئة الخارجية التي تنفذ فيها هذا القرار، كما أن المحددات أو القدرات التي سنوردها لا يمكن أن تتجسد كل على حدى بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة بل يتطلب الخبرة والبراعة والعقلانية في توظيف هذه المحددات والتي نذكرها كما يلي:

أولا: المحددات الداخلية:

1- **المحددات الجغرافية:** ويندرج ضمنها الموقع الجغرافي، المساحة، المناخ، التركيبة أو الطبيعة الإقليمية وأيضا طبيعة وطول حدود الإقليم، حيث تلعب هذه العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها.[1]

فمن حيث الموقع الجغرافي تختلف الدول المحيطة بالبحار عن الدول الحبيسة من حيث صنع سياستها الخارجية واستراتيجيتها العسكرية. ففي الدول الحبيسة يجد صناع القرار أنفسهم مجبرين على صنع سياسة خارجية تراعي مصالح دول الجوار المحيطة بهم، باعتبار دول الجوار هي المنفذ للعالم الخارجي، أيضا الدول ذات المساحة الشاسعة تستند إلى العمق الاستراتيجي الذي يجعل منشآتها الحيوية بعيدة عن مختلف الأخطار والتهديدات، وشساعة

[1] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

المساحة تعطي فرصا أكبر لتنوع سطح الأرض والمناخ ما يوفر فرص أكبر لتنوع الموارد واستغلال للثروات الباطنية، كما تستطيع المساحة الكبيرة استيعاب الأعداد الهائلة من السكان، إضافة إلى الحدود التي عادة ما تكون سببا في النزاعات ومن ثم تؤثر على قوة الدولة وعلى الدور الذي تلعبه في النظام الدولي.[1]

2- **المحددات السكانية:** يلعب العامل السكاني دور هام في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول، فالدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان تبدو أكثر نشاطا من غيرها من الدول في العلاقات الدولية، حيث يدفعها هذا الاعتبار إلى الخروج إلى ما وراء حدودها الإقليمية للبحث عن الموارد الضرورية لإشباع حاجات سكانها وذلك من خلال التوسع الإقليمي الذي ينتج بسبب الضغط السكاني ويؤدي إلى ضم دول مجاورة لها أو امتلاك المستعمرات وأيضا من خلال الهجرة حيث تكون من المناطق المزدحمة إلى مناطق أقل ازدحاما،[2] ويكون ذلك من خلال التعاون السلمي أو من خلال علاقات صراعية، أيضا تلعب نوعية السكان دورا مهما في قوة الدولة ومن ثم يؤثر في صنع سياستها الخارجية فالدول ذات المتغير البشري الذي يواكب التقدم العلمي ويتحكم في التكنولوجيا من خلال ابتكار طرق إدارة جديدة، وتنظيم الإنتاج ما يوفر وضع اقتصادي مريح للدولة ويلقي بظلاله على القطاعات الأخرى ما يجعل للدولة سياسة خارجية فاعلة في النظام الدولي.[3]

3- **المحددات الاقتصادية:** وهي الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، فالدول التي يحتوي اقليمها على ثروات طبيعية أو مزدهرة بالمنتجات الزراعية والصناعية تتمتع بمزايا عديدة تجاه الدول الأخرى نتيجة الطلب على هذه الموارد مما ينتج تبعية لهذه الدولة، فكلما زادت هذه التبعية حدة هذه التبعية كلما تقلصت حرية الدول التابعة في سياستها الخارجية وفي تحقيق أهدافها ومصالحها في البيئة الدولية.[4]

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 244- 284.
[2] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 254.
[3] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 78-80.
[4] المرجع نفسه، ص 80.

وتلعب القدرات الاقتصادية بمعية المورد البشري الكفؤ الذي يتمتع بالخبرة والعقلانية والبراعة في توظيف هذه الموارد إضافة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي له دور أساسي في صنع سياسة خارجية مؤثرة. كما تلعب عوامل اقتصادية أخرى مثل التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، حالة العملة الوطنية، الاستثمارات الخارجية، المديونية... دورا حاسما في تحديد وطبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية. [1]

كما يتم استخدام العقوبات الاقتصادية كسلاح ضمن سياسات الدول الخارجية ومن ذلك فرض عقوبات اقتصادية على إيران وكوريا الشمالية باعتبارهما يهددان السلم والأمن الدوليين، وقد شاع استخدام العقوبات الاقتصادية في القرن الماضي، فقد تم فرض عقوبات اقتصادية على إيطاليا إثر غزوها اثيوبيا عام 1936 من طرف عصبة الأمم، وفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على كوبا بعد ثورة كاسترو، ومنع الدول العربية المنتجة للبترول في حرب 1973 البترول عن الدول الداعمة لإسرائيل. إلا أن العقوبات الاقتصادية كان دائما مصيرها الفشل، حيث يؤكد "لويد جنسن" في كتابه تحليل السياسة الخارجية أن دراسة أجريت على عشر حالات تم فيها استعمال سلاح العقوبات خلال الفترة بين عامي 1933 و 1976، أن المعاملات التجارية سرعان ما ترجع إلى مستواها السابق بعد عامين فقط بغض النظر عن نتيجة المقاطعة، وأن هذه العقوبات تؤدي إلى توحيد شعب الدولة الموجه إليها وزيادة شعوره الوطني وتضامنه مع قيادته. إلا انه يعرض رأي المتخصصين بأن تخفيض الاستثمارات والتأخير في تسليم قطع الغيار، وعدم إعطاء التراخيص، وخفض حجم القروض والمنح، ورفض إعادة جدولة الديون قد تكون أكثر فعالية لما تخلقه من سخط شعبي على الحكومات إثر غياب أو تذبذب هذه المواد في الأسواق دون أسباب مباشرة كالعقوبات الاقتصادية الظاهرة.[2]

4- **المحددات الأيديولوجية:** تعتبر الأيديولوجية مجموعة من الأفكار عن العالم وعن الحياة وعن المجتمع والتي تصلح قاعدة لعمل جماعي، وبذلك فالأيديولوجيا تهتم بتقديم أسس

[1] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.
[2] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 260-261

وقواعد علمية من أجل الوصول إلى أهدافها المثالية لذلك تعد ذات صفة حركية.[1] كما يعرف ريمون أرون وسيمون مارتن ليبست الأيديولوجيا على أنها دين علماني،[2] والسياسة الخارجية هي مرآة عاكسة للمنطلقات الفكرية والفلسفية والحضارية التي تؤمن بها الأمم والجماعات ومن ذلك يرجع أغلب أسباب حروب القرن العشرين إلى التناقضات والصراعات الفكرية والعقائدية بين الشعوب والأمم، وتلعب الأيديولوجية دورا متميزا في إضفاء الشرعية والأخلاقية والقانونية على سلوكيات وأهداف الدولة في السياسة الخارجية.[3]

كما تؤدي الأيديولوجيا ثلاثة وظائف رئيسية في السياسة الخارجية وهي:[4]

1- تحديد صورة واضحة عن الماضي والحاضر.

2-تبيان المعالم المحتملة للمستقبل والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال تحقيق أهداف الأيديولوجية.

3- تحديد الطريقة التي تربط بها بين الحاضر والمستقبل من خلال برنامج عمل دقيق.

وبذلك فالأيديولوجيا تزود المؤمنين بها بمجموعة من المبادئ التي توجه سلوكهم في الحاضر والمستقبل، وهو ما يجعل السلوكيات الداخلية والخارجية للوحدات السياسية عبارة عن مرآة عاكسة للمكونات الأيديولوجية الرسمية.

أيضا يحتمل دور المحددات الأيديولوجية في السياسة الخارجية الكثير من الرؤى والتفسيرات نذكرها: [5]

1-انسجام قرارات السياسة الخارجية ومطابقتها مع المبادئ الأيديولوجية، وتتبع هذه الحالة الدول التي تسعى إلى الإبقاء على الوضع الراهن.

---

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره،** ص 256.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سبق ذكره،** ص422.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره،** ص83.

[4] المرجع نفسه، ص 84.

[5] Umbreen Javaid and Others**, Role of Ideology in Foreign Policy: A Case Study of Iran,** *Journal of Political Studies, Vol. 23, Issue - 1, 2016.*

2-ترتبط بالسياسات الخارجية التي تسعى إلى تحقيق القوة والنفوذ والهيمنة ومن ثم التوسع والانتشار، في هذه الحالة ينحصر تأثير الأيديولوجية في توفير ذلك الغطاء الأخلاقي المزيف لمثل هذه السلوكيات.

3-دول تتبنى ايديولوجيات وطنية لا ترغب في تصديرها إلى الدول الأخرى، في هذه الحالة العوامل النفعية البراغماتية أكثر تأثيرا على السياسة الخارجية من العوامل القيمية والعقائدية.

غير أن مسار السياسة الخارجية قد يحتمل مزيجا من كل هذه التفسيرات خاصة وأن الطبيعة التكيفية للسياسة الخارجية لا تتماشى مع المعايير والمسلمات الجامدة، كما أن ما يبدو براغماتيا اليوم قد يتضح أنه يحتوي على مكونات أيديولوجية عميقة في المستقبل. ومهما كانت طبيعة ومحتوى مواقف السياسة الخارجية فإن المحدد الأيديولوجي يمكن أن يلعب دورا في تحديد الاطار النظري والفكري الذي من خلاله يمكن لصناع القرار أن يدركوا العالم الخارجي. [1]

فالأيديولوجية تزود متخذي القرار بتلك المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستندون إليها في إضفاء الشرعية على السلوكيات الخارجية وفي تقييم وفهم التصرفات التي يقوم بها الآخرون، فالدول التي تستلهم توجهاتها وقراراتها من رصيد حضاري وفكري وعقائدي واضح المعالم غالبا ما تستقيم وتزدهر سياستها الخارجية.[2]

4-المحددات الشخصية:

تعتبر الدولة شخصية معنوية أو كيان قانوني، تعبر عن إرادتها مجموعة من الأشخاص الطبيعيين من خلال مجموعة من القرارات والسلوكيات المرتبطين بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وبذلك فإن القرارات والسلوكيات تكون نابعة من رؤية وتصور وإدراك

[1] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.
[2] المرجع نفسه، ص85.

صانعي القرار للموقف الخارجي ومن تفسيرهم لأبعاده ودلالاته على ضوء المشاهد والحقائق والمؤشرات المختلفة المتاحة لديهم.[1]

وتدخل مجموعة من الاعتبارات في ابراز درجة تأثير المحددات الشخصية في السياسة الخارجية نذكرها:[2]

- مدى اهتمام وتركيز صناع القرار على قضايا السياسة الخارجية فهناك قادة وزعماء يميلون إلى التركيز على قضايا البيئة الخارجية أكثر من البيئة الداخلية وبذلك تكون لميولاتهم تأثير على السياسة الخارجية.
- قوة سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار تزيد من أثر العوامل الشخصية وهذا نلاحظه في الدول الشمولية أين تقل القيود الداخلية والقوى المعارضة على السلطة السياسية. كما يحصل القائد الكارزمي على تأييد شعبي كبير في سياسته الخارجية.
- طبيعة مواقف موضوع التصرف في السياسة الخارجية، ففي حالة الأزمات تتطلب سرعة في اتخاذ القرار وهنا تبرز العوامل الشخصية أكثر في السياسة الخارجية عكس المواقف العادية أو الروتينية التي لا تتطلب حلولا سريعة فهي تمر عبر القنوات العادية مما يقلل دور وتأثير العوامل الشخصية.
- كمية المعلومات حول الموقف: فالموقف الذي تتوفر حوله معلومات كثيرة أو العكس أي معلومات شحيحة قليلة أو غير كافية، يتم الحسم في الالتباس الذي تفرزه كثرة أو قلة المعلومات من طرف متخذي القرار مما يعطى دور أكبر للعوامل الشخصية.

5-المحددات المجتمعية:

تتمثل المحددات المجتمعية في مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، وتتمثل في الطابع القومي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام، والطابع القومي بدوره يضم عدة عوامل تؤثر في عملية صنع السياسة

[1] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.
[2] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15-18.

الخارجية نذكر منها الشخصية الوطنية، التركيب الاجتماعي والمكون القومي، الثقافة، العامل التاريخي والقيم.[1]

أ- الشخصية الوطنية:

تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز المحددات المجتمعية تأثيرا على السياسة الخارجية، وتعرّف الشخصية الوطنية بأنها تلك الصفات العامة والقيم الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم من المجموعات البشرية، ولذلك فقد يوجد في دول واحدة عدة شخصيات ولكن غالبا ما تسود إحداها على غيرها. فنمط الشخصية الوطنية وطبيعة الصورة التي تحملها عن الأنا وعن الآخر غالبا ما تساهم بشكل بارز في تحديد الدور الذي يجب أن تلعبه أمة معينة على المستويين الإقليمي والدولي.[2]

فصناع القرار أنفسهم يحملون قيم وصفات الشخصية الوطنية ويدافعون عنها من هنا يدخل تأثيرها المباشر في السياسة الخارجية، كما أن الشخصية الوطنية هي الركيزة التي تحدد إحساس وشعور الأفراد بالولاء والانتماء إلى كل ما ترمز إليه تلك الشخصية.[3]

ب- التركيب الاجتماعي والتجانس القومي:

يؤثر التجانس أو التنافر الاجتماعي للسكان على تكوين ظواهر المجتمع السياسية حيث يلعب التجانس العرقي ووحدة المعتقدات الدينية والتقارب في المستويات الحضارية أهمية في تنمية الروابط العضوية وتوطيد أسس الاستقرار السياسي. حيث تعتبر اختلاف المعتقدات الدينية والمذهبية أحد أبرز أسباب المشكلات الاجتماعية التي تفضي إلى العنف وبالتالي يرهن الاستقرار السياسي للدولة.[4] أما بالنسبة إلى القومية التي هي الإحساس النفسي بالانتماء إلى الدولة القومية[5]، فإنها تعطي الشعور الذي يغمر الأفراد بوجود هوية قومية مشتركة بما يمثله من الأنماط الفكرية والتقاليد الموروثة عن الأسلاف والمآثر التاريخية

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 255.
[2] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.
[3] المرجع نفسه، ص90.
[4] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 260.
[5] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

والبطولات والتي تقوي الدافع المعنوي للتضحية من أجل صيانة القيم التي تجمع الأفراد وتجعلهم كلا واحدا على من حولهم من الأقوام والجماعات، وبذلك يصبح الدفاع عنها أمرا متعلقا بالذات القومية وهيبة الدولة.[1]

أيضا تندرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح إلى جانب الرأي العام ضمن المحددات المجتمعية التي تؤثر في السياسة الخارجية حسب طبيعة الدولة وشكل النظام السياسي ففي الدول الديموقراطية تؤثر هذه الفواعل في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية وعلى العكس من ذلك في الدول الشمولية التي لا تسمح بالتعددية السياسية.[2]

ثانيا: المحددات الخارجية

تلعب مجموعة من الاعتبارات الخارجية دورا في السياسات الخارجية للدول نذكر منها:[3]

1- طبيعة وبنية النظام الدولي: طبيعة وبنية النظام الدولي لها تأثير مباشر على تضييق أو توسيع حرية التصرف في السياسة الخارجية، ففي نظام متعدد الأقطاب تتسع حرية الدول في سياساتها الخارجية وتتقلص هذه الحرية في نظام ثنائي القطبية وتكاد تنعدم في نظام أحادي القطبية، فالسياسات الخارجية للدول تتأثر بموقعها ومكانتها في النظام الدولي الذي تتحدد هرمية السلطة والنفوذ فيه بما تملكه الدول من مقومات القوة.

2- ظاهرة الفعل ورد الفعل: أي أن الدول تميل إلى التجاوب مع سلوكيات الآخرين بردود أفعال سابقة ووفق مبدأ المعاملة بالمثل.

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 262.
[2] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص91-92.
[3] المرجع نفسه، ص ص 92-93.

ثالثا: الأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية:

إثر استطلاع للرأي لمعرفة الأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية قام به لويد جنسن عام 1965، عند صناعة السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الخارجية السوفياتية في رأي مجموعة من الخبراء (صحفيين، أكاديميين، خبراء من وزارة الخارجية ومن وزارة الدفاع) فكانت المحددات هي: عناصر القوة النسبية، الموقف الاقتصادي والسياسي، سلوك الدول الأخرى، الشخصية، الأيديولوجيا، هيكل اتخاذ القرار والتقاليد التاريخية أما الآراء فكانت: مهم جدا، مهم نسبيا، غير مهم نسبيا، غير مهم. حيث أوضحت النتائج أن مكونات القوة الوطنية هي أهم عامل مؤثر في السياسة الخارجية وذلك أن نسبة 70% من أفراد العينة يرون أن تلك المكونات مهمة جدا في تحديد السياسة الخارجية الامريكية، وكان الموقف السياسي والاقتصادي هو ثاني أهم العوامل إذ 48% أكدوا بأنه مهم جدا. إلا أن اختلاف أفراد العينة كان في تحديد الوزن النسبي للأيديولوجية، حيث أن تأثير الأيديولوجية في السياسة الخارجية الأمريكية ضئيل (22% مهم جدا، 42% مهم نسبيا) مقارنة بالسياسة الخارجية السوفياتية التي بلغت نسبة 32% مهم جدا كأهمية نسبية لتأثير الأيديولوجيا في السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: مؤسسات السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية بالمعتقدات والأوضاع الاجتماعية السائدة داخل إقليمها إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في صناعتها حيث تصنع في إطار هيكلي سياسي، وأهداف السياسة الخارجية التي تصاغ بالنظر إلى المحددات المادية والمعنوية وإدراك صانع القرار لهذه المحددات وللعالم الخارجي ومواقفه، والذي يبني ويتخذ قرارات على أساس المفاضلة بين الخيارات، وبذلك فإن عملية صنع السياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من الأوضاع المؤسسية.[2] ومنه نستطيع أن نميز بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية التي تصنع السياسة الخارجية، فالمؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية من رئاسة

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 321-323.
[2] المرجع نفسه، ص 125.

الدولة وكذا البيروقراطيات التي تساعد وتساهم في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، أما المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام[1].

أولا: المؤسسات الحكومية:

1-السلطة التنفيذية:

يلعب الجهاز التنفيذي الدور الأساسي والمهيمن في صياغة وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية مقارنة بالسلطة التشريعية، فالجهاز التنفيذي يحتوي على أهم وأبرز المسؤولين الحقيقين على السياسة الخارجية (رئيس الدولة، رئيس الوزراء)، كما أنه يضم مجموعة من الأجهزة والوكالات الفرعية المختصة في كل مراحل اتخاذ القرار والمشرفة على مختلف نشاطات السياسة الخارجية من جمع المعلومات وتحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا،[2] لذا فالسلطة التنفيذية تتمتع بالخبرة الميدانية نتيجة للممارسة وهي تستمد قوتها من الدساتير التي تنص على أن السياسة الخارجية تقودها السلطة التنفيذية.[3]

أ- وزارة الخارجية:

يفوض رئيس الدولة عادة السلطة الفعلية في السياسة الخارجية لوزير الخارجية حيث يشرف على مجموعة من الوكالات والأجهزة المتخصصة في مختلف مجالات السياسة الخارجية، ويقود عدد معتبر من الدبلوماسيين والاداريين، وبذلك تعتبر وزارة الخارجية الجهاز المهيمن على جل مستويات السياسة الخارجية إلا أن أهمية وخطورة قضاياها ترغم رؤساء السلطة التنفيذية على عدم تفويض كل المسؤوليات في السياسة الخارجية لوزارة الخارجية.[4] إلا أن أحمد النعيمي يرى أن لوزارة الخارجية وظيفة تنفيذ السياسة الخارجية باعتبارها القناة الأساسية للاتصال بالدول الأخرى. [5]

[1] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 61-63.
[2] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.
[3] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68-69.
[4] المرجع نفسه، ص ص 68-69.
[5] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 355.

ب- المؤسسة العسكرية:

يزداد دور المؤسسة العسكرية كبيروقراطية بازدياد حدة الصراع الدولي أي حين تصبح قضايا الأمن الوطني تحتل الصدارة،[1] وتبقى مساهمة المؤسسة العسكرية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية حسب طبيعة النظام السياسي، ففي الأنظمة المفتوحة يتعاظم دورها عند التعامل مع المواقف العسكرية في السياسة الخارجية وذلك في حالة النزاعات والأزمات الدولية، أما في الأنظمة المغلقة تميل الأقليات العسكرية إلى الهيمنة على جل دواليب السلطة مما يجعلها تسيطر على السياسة الخارجية، فالمؤسسة العسكرية تشرف على مصالح التجسس والاستخبارات أي ترتكز على أهمية المعلومات التي تزود بها هذه المصالح رئيس السلطة التنفيذية.[2]

2- السلطة التشريعية :

يختلف دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي لكل دولة، إلا أن هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول، فصلاحياتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية، كما أن السلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها السلطة التنفيذية وذلك لقلة معرفة ودراية نواب البرلمان بقضايا السياسة الخارجية وأيضا افتقار هذه المؤسسة إلى المعطيات والمعلومات الضرورية حول البيئة الخارجية[3].

كما أعطت مشاركة ممثلو برلمانات العديد من الدول منذ تسعينيات القرن الماضي، في مؤتمرات دولية كبرى على غرار المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة عام 1994، دور للبرلمان في السياسة الخارجية وهو ما عرف بالدبلوماسية البرلمانية التي هي شكل من أشكال الدبلوماسية الشعبية، يمارسها النائب البرلماني ممثلا لبرلمان دولته، من أجل إقامة

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.
[2] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 69-71.
[3] المرجع نفسه، ص 67.

علاقات مباشرة بين الشعوب لتلافي احتكار الحكومات للسياسة الخارجية مما يؤدي إلى نمو المصالح المشتركة والتفاهم بين الشعوب ودعم لاستقرار أكبر على الساحة الدولية، حيث تعمل بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهداف الدولة وتساهم في حل النزاعات وتحقيق السلم.[1]

ثانيا: المؤسسات غير الحكومية :

هي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية والتي هي الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح (الضغط)، ووسائل الإعلام وأيضا الرأي العام.

1-الأحزاب السياسية :

يعتبر الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية، باعتبارها تنشأ لتجميع المصالح والتعبير عنها، ويقل دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية عن تأثير السلطة التنفيذية والبيروقراطية، ففي الدول الديموقراطية يزداد تأثير الحزب في السياسة الخارجية بازدياد الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي.[2]

2-جماعات المصالح :

تضغط جماعات المصالح -التي تؤثر قرارات السياسة الخارجية على مصالحها- على السلطتين التنفيذية والتشريعية وشن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام كجماعات الضغط الاقتصادية مثل اتحادات العمال، رجال الأعمال والمزارعين التي تهتم بقضايا التجارة والتعريفات الجمركية.[3]

[1] عبد القادر شعبان أبو النور، **واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006-2013)**، مذكرة ماجيستير، فلسطين: جامعة الأقصى، 2016، ص ص 34-35.
[2] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 154-155.
[3] المرجع نفسه، ص157.

3-وسائل الإعلام والرأي العام:

ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام، فآراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تتشكل نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها.

كما أن الصحافة قد تلعب دور الموجه للرأي العام، فمواقف الوسائل الإعلامية من القضايا الدولية كثيراً ما يتقبلها المواطن العادي ويجعلها الأساس لتفسيره للأحداث الدولية وذلك لأنه لا يهتم بقضايا السياسة الخارجية، ما يجعل الرأي العام يستجيب للسلوك الحكومي كنتيجة لنفوذ صناع القرار في السياسة الخارجية. [1]

المبحث الثالث: جيوسياسية الشرق الأوسط

المطلب الأول: جغرافية منطقة الشرق الأوسط:

أولا: مفهوم الشرق الأوسط:

النشأة والتعريف:

الشرق الأوسط Middle-East (EN), Moyen-Orient (FR)، هو مصطلح غربي استعماري، دلالة على مركزية أوروبا في العالم، وتمثل هذه المنطقة -منطقة الشرق الأوسط- الشرق الأوسط بالنسبة لموقع أوروبا الجغرافي[2]. ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902م، من طرف ضابط البحرية الأمريكي "ألفريد ماهان" في مقال صدر له بلندن تحت عنوان " الخليج الفارسي والعلاقات الدولية" حيث كان قبل هذا، استخدام مصطلح الشرق الأقصى الذي تعتبر الصين محورا له ومصطلح الشرق الأدنى الذي يطلق على دول شرق البحر الأبيض المتوسط وأيضا يركز هذا المصطلح على الطرق الكفيلة بإحباط خطط الدولة العثمانية وتدمير مشروعاتها في إطار إقليم الإمبراطورية العثمانية.[3]

---

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره** ، ص159.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ج3، ص 456.

[3] محمد برهام المشاعلي، **الموسوعة السياسية والاقتصادية**، القاهرة دار الأحمدي للنشر، 2007، ص 234.

فمصطلح الشرق الأقصى ظهر في منتصف القرن الثامن عشر وأطلق على المناطق البعيدة عن أوروبا والممتدة من الهند غربا إلى شرق آسيا ماعدا كوريا واليابان وبعض أجزاء الصين ويشمل أيضا البلدان المنتشرة في المحيط الهادي، و مصطلح الشرق الأدنى الذي ظهر منتصف القرن التاسع عشر فيشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص، أما مصطلح الشرق الأوسط فكان امتدادا للشرقين الأقصى والأدنى[1] فقد اعتبره الحاكم العام للهند "اللورد كبرزون" عام 1911م مدخلا للهند، حيث أن مصطلح الشرق الأوسط يركز على الدور الوظيفي لترسيخ الوجود الاستعماري البريطاني في الهند والحفاظ عليها بواسطة السيطرة على المنطقة الآسيوية العربية[2]، وبنهاية الإمبراطورية العثمانية استولى مصطلح الشرق الأوسط على ميراث وتركة الشرق الأدنى من الدول خاصة بقيام الحرب العالمية الثانية حين أطلق اسم "قيادة الشرق الأوسط" على القيادة البريطانية في القاهرة، وهكذا كان تعبير الشرق الأوسط خلال الحرب يشمل تركيا، اليونان، قبرص، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، إيران، مصر، السودان، ليبيا، شبه جزيرة العرب وإمارات الخليج[3].

وحدد معهد الشرق الأوسط في واشنطن منطقة الشرق الأوسط بشكل يجعلها تتطابق مع العالم الإسلامي أي من المغرب الأقصى إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزباكستان.[4]

كما عرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989م بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا.[5]

وأيضا يُعرّف بأنه المنطقة المحددة جغرافيا بتركيا شمالا وايران شرقا ومصر غربا وشبه الجزيرة العربية جنوبا، فبالإضافة إلى تركيا وإيران ومصر يضم الشرق الأوسط المملكة

[1] حسين غازي، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص ص 10-11.
[2] محمد بوهام المشاعلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 234.
[3] كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، بيروت: دار الجيل، 1998، ص 318.
[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص225.
[5] حسين غازي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

العربية السعودية، اليمن، سلطنة عمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، إسرائيل، فلسطين، الأردن، العراق، سوريا ولبنان.[1]

أيضا موسوعة "بريتانيكا" الأمريكية عرفت مصطلح الشرق الأوسط بأنه يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية، ويشمل المناطق الواقعة بين الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط، والتي تمثل تركيا، اليونان ، قبرص، سوريا، لبنان، العراق، إيران، الأردن، مصر، السودان، ليبيا، "إسرائيل".[2]

ويعرفه المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية بأن الشرق الأوسط هو المنطقة التي تشمل إيران، تركيا، شبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص.[3]

وعليه فإن تعبير الشرق الأوسط يمثل منطقة غير واضحة المعالم تختلف في حدودها الجغرافية حيث أنها تتغير حسب نظرة واستراتيجية الدول الكبرى للمنطقة وحسب ما يخدم مصالحها. كما أتى هذا المصطلح ليدلل على تعبير سياسي هدفه إدخال دول غير عربية في الإطار الجغرافي للوطن العربي وبالتالي طمس لمعالم الأمة العربية وجعل النظام العربي نظاما فرعيا هامشيا ضمن النظام الشرق أوسطي وذلك باعتبار هذه المنطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، وليس هناك قومية واحدة.[4]

وبذلك فمصطلح الشرق الأوسط يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي، من أجل مهمتها ككيان غريب لفصل المنطقة العربية شرقها عن غربها خدمة لأهداف الهيمنة الغربية.

---

[1] Michele Penner Angrist, **The Making of Middel East Politics**, in: Politics and Society in the Contemporary Middle East, second edition, USA, 2013, p3.

[2] إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص43.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص225.

[4] المرجع نفسه، ص225.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط:

الشرق الأوسط موطن الديانات السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام والحضارات القديمة وأيضا للشرق الأوسط أهمية بالغة من حيث توسط موقعه بين القارات آسيا وأوروبا وإفريقيا ولذلك كانت له أهمية كبرى منذ فجر التاريخ إلى اليوم[1].

1-الأهمية الجغرافية:

تتربع منطقة الشرق الأوسط على موقع استراتيجي هام إذ يربط بين القارات القديمة الثلاث أوروبا آسيا وإفريقيا، فهي بذلك ممر حيوي للمواصلات العالمية البرية والبحرية، وزاد من هذه الأهمية احتوائها على المضايق الهامة في العالم من مضيق جبل طارق الذي يربط المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط، ومضيقي البوسفور والدردنيل الذين يربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط عبر بحر مرمرة، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي إضافة إلى قناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط.[2]

2-الأهمية الاقتصادية:

تتبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط من ثرواتها الطبيعية المتوفرة بكميات ضخمة تلبي الاحتياجات العالمية خاصة من البترول والغاز الطبيعي، ويلعب البترول على وجه الخصوص دورا هاما في تعاظم الأهمية الاقتصادية للمنطقة حيث ظهر في إيران عام 1908 ثم في العراق ثم تم اكتشافه في دول الخليج حتى أصبح انتاج المنطقة يمثل 28% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية، 32% من واردات ألمانيا، 45% من واردات المملكة المتحدة، 76% من واردات اليابان.[3] لذلك فقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط

---

[1] مجموعة من العلماء والمفكرين، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط3، بيروت: شركة أبناء الأنصاري للطباعة والنشر، 2010، ص2014.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران 2002-2013**، مذكرة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص ص 42-43.

[3] ايناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن**، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، 2010، ص69.

المنطقة الأولى للصراعات من طرف الدول الكبرى نتيجة لاحتوائها على كميات هائلة من الثروة النفطية إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب،[1] الذي تتعدد فيه طرق النقل وتتعدد خطوط الامداد التي تساعد على تصريف الاحتياطات النفطية الضخمة التي تعتبر تكلفة انتاجها الأرخص في العالم، كما يعتبر الشرق الأوسط سوق استهلاكية ضخمة ومخزن كبير للسلع ومصدر مالي هام للاستثمارات الخاصة.[2]

3-الأهمية الحضارية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أقدم المناطق الحضارية في العالم التي تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي والديني والسلالي، إذ يسكنها ثلاث أنواع من الشعوب السامية وتضم العرب كأمة لها تاريخ مشترك ومنشأ واحد هو شبه الجزيرة العربية، وتضم أيضا الإسرائيليين والأشوريين الذين يستخدمون السريانية، إضافة إلى الفرس والأتراك، ومنطقة الشرق الأوسط هي مهبط الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام وتضم ثلاث حضارات عريقة هي الحضارة العربية الإسلامية، الحضارة الفارسية (الإيرانية) والحضارة العثمانية (التركية)، والتي يربطها الاسلام كدين واحد مشترك في مقابل الأقليات المسيحية واليهودية المحسوبة على الحضارة الغربية،[3] وعليه يمكن تقسيم المنطقة إلى منظومة شرق أوسطية إسلامية ومنظومة شرق أوسطية أقرب إلى الحضارة الغربية تتمثل في الأقليات المسيحية واليهودية التي هي امتداد لها بشكل أو بآخر خاصة وأن تقسيم هنتجتون الحضارات إلى ثمانية استثنى منها اليهودية كحضارة وربطها بالحضارة الغربية خاصة بعد ظهور الكنيسة الانجليكانية التي تجمع بين مبادئ المسيحية واليهودية والتي هي أكثر انتشارا في الولايات المتحدة عنها في أوروبا، وهناك من يختلف مع هنتجتون باعتبار أنه يجب التفريق بين العالم المسيحي والعالم اليهودي نظرا لأوجه الاختلاف في الرؤية والهدف والاستراتيجية.[4]

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري انموذجا**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص27.

[2] ايناس شيباني، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

[3] إيمان دني، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

[4] عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2010، ص 63.

المطلب الثالث: المحددات التنظيمية لمنطقة الشرق الأوسط

يتشكل مفهوم الشرق الأوسط في تصور القوى الكبرى للمنطقة خدمة لمصالحها، حيث يرتكز مفهوم النظام الإقليمي على ثلاث مقومات وهي التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها، والاتساع لعضوية ما لا يقل عن ثلاث دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى كثافة التفاعل وتنوع أنماطه في ما بين مختلف وحدات النظام وبذلك فإن هذه الخصائص موجودة فقط في الدول العربية، فإذا ضممنا دول مثل تركيا، إيران وإسرائيل، فإننا نجد بعض الروابط الثقافية مع تركيا وإيران لكن لا نجد أي رابط مع إسرائيل،[1] أيضا نجد أن دول الشرق الأوسط لا يربطها تنظيم واحد –مثل الدول العربية التي تنضم تحت لواء منظمة الجامعة العربية– بل تنضم هذه الدول إلى عدة تنظيمات وتحالفات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، منتدى البحر المتوسط، منظمة دول جنوب شرق آسيا، منظمة بحر قزوين ومنظمة البحر الأسود.[2]

فالتصور الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط أو الشرق الأوسط الكبير على أساس ادماج بعض الدول العربية في نظام واحد مع إسرائيل وتركيا أي مع دول لها تحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية دائما تطرح صيغ واقتراحات لهذا المشروع وذلك منذ عام 1950 مع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ومشروع حلف بغداد عام 1955 والدعوة إلى التوافق الاستراتيجي عام 1980.[3]

أما التصور الإسرائيلي للشرق الأوسط ثم "الشرق الأوسط الجديد" كما طرحه شيمون بيريس على أساس من التكامل وربط دول المنطقة بشبكة من المصالح الاقتصادية في مجالات التجارة والمياه والطاقة والسياحة ما يساهم في انهاء الكراهية بين العرب وإسرائيل.[4]

---

[1] هنري كيسنجر، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[2] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 23-28.

[3] المرجع نفسه، ص34.

[4] المرجع نفسه، ص34.

بينما التصور الإيراني للشرق الأوسط ضمن منظمة بحر قزوين Caspian Sea Organization كنواة للانطلاق من أجل بناء تجمع إقليمي أوسع،[1] هذه المنظمة هي منظمة إقليمية تضم الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين تهدف إلى خلق اطار للتعاون بين هذه الدول لضمان الاستغلال الأمثل لموارد البحر وتنظيم الملاحة والتنسيق فيما بينها في بعض المجالات، لذلك جاءت القمة الثانية للمنظمة في طهران عام 2007 التي جاءت بعد أول قمة في عشق أباد عاصمة تركمانستان عام 2002، لتقدم الدعم لإيران في صراعها مع واشنطن حيث تعهدت دول المنظمة بعدم السماح باستخدام أراضيها لشن أي هجوم على ايران في رد على التلويح الأمريكي بضرب إيران،[2] فتصور ايران للشرق الأوسط يدخل فيه دول منطقة قزوين باعتبارها دولا حليفة من أجل تحصيل المزيد من القوة وهذا ما يزيد من توسيعه إلى دول أسيا الوسطى.

وتعتبر جامعة الدول العربية الرابطة التنظيمية بين الدول العربية وهي ليست مجرد تنظيم قانوني تنظم إليه الدول من أجل المصلحة وفقط، بل تتأثر به الدول من خلال فكرته القومية وتتأثر فيه بمدى استجابتها وموائمتها للعمل العربي المشترك، مما ينعكس على فشل أو نجاح الجامعة العربية،[3] وكان ذلك نتيجة لانقسام دولها خلال حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي فبينما ظلت مصر، سوريا، العراق، ليبيا والجزائر داعمة للسياسات السوفياتية وتدور في الفلك السوفياتي نجد أن الأردن، المملكة العربية السعودية، إيران والمغرب كانت تدور هي الأخرى في الفلك الأمريكي، وهذا الاختلاف ناجم عن رؤية الدول لمصلحتها في الالتحاق بركب هذه القوة أو تلك، إلا أن الاتفاق الوحيد لوجهات النظر العربية هو التصدي للمشروع الصهيوني في المنطقة الذي أفضى إلى أربعة حروب بين العرب وإسرائيل أعوام 1948، 1956، 1967 و1973.[4]

---

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **مرجع سبق ذكره** ، ص34.

[2] تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، **الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين**، د ب ن: المكتب العربي للمعارف والنشر، د س ن، ص 296.

[3] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[4] هنري كيسنجر، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

كما أن دول الشرق الأوسط تعاني هشاشة أمنية بوجود إسرائيل المغتصبة لحق الشعب الفلسطيني والتي تعتبر في حالة عداء مع دول الجوار، إضافة إلى حالة الخلاف الدائم بين إيران وجيرانها العرب بسبب استيلاء ايران على بعض الأراضي العربية وأيضا التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية.[1]

إلا أن حرب الخليج الثانية تعد الحدث الأهم الذي رفع الحواجز بين الدول العربية والدول الشرق أوسطية حيث وجدت الدول العربية نفسها في خندق واحد مع إسرائيل في مواجهة بعضها الآخر بعد ما أدى الغزو العراقي للكويت إلى نقض مبادئ الجامعة العربية وانتكاس جهودها في تقوية الأواصر بين الدول العربية وبالتالي تم بيان فشلها.[2]

تواجه دول الشرق الأوسط باعتبارها تقع ضمن دول الجنوب فهي تواجه مختلف أزمات التنمية السياسية، فهناك أزمة الهوية بمعنى التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، ضف إلى ذلك أزمة التغلغل بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف انحائها، وأزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الاسهام في عملية صنع القرار لنقص في المؤسسات أو لعدم فعاليتها. وأزمة التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين او بين الأقاليم. وهناك أخيرا أزمة الشرعية التي تأتي كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة، وتعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية.[3]

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص29.
[2] المرجع نفسه، ص ص 29-30.
[3] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 20-21.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، نصل إلى أن الدين وبالرغم من تغييبه في العلاقات الدولية إلا أن قوة الدين في داخل المجتمعات أعادت الدين بقوة في السياسة الخارجية، فينظر إلى الدين أنه أيديولوجيا وينظر إلى الأيديولوجيا أنها دين علماني ليؤكد على دور الدين ومكانته في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، إضافة إلى منطقة الشرق الأوسط التي تمثل منطقة صراع الدول الكبرى نظرا لأهميتها الاستراتيجية وما تختزنه من ثروات باطنية.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الايرانية

مقدمة:

من أجل دراسة وفهم السياسة الخارجية الإيرانية التي غيرت من توجهاتها إثر سقوط نظام الشاه بثورة 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نتعرف في هذا الفصل الثاني على المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية وكذا مؤسسات صنع القرار فيها وأيضا مظاهر تأثير الدين في صنع السياسة الخارجية لإيران.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الايرانية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

أولا: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية:

تقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الجنوب الغربي لقارة آسيا وشرق شبه جزيرة العرب بين خطي طول 44 و63 شرقا وبين دائرتي عرض 25 ودقيقتين و 39 و47 دقيقة شمالا[1]، وتبلغ مساحتها 1.648.195 كم^2، يحدها من الشمال تركمانستان، أذربيجان، أرمينيا وبحر قزوين ومن الشمال الغربي تركيا، ومن الغرب العراق ومن الجنوب والجنوب الغربي الخليج العربي وخليج عمان ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ويمتد سطح إيران عن هضبة شاسعة قاحلة في الوسط وجبلية في الغرب والجنوب، وأعلى نقطة هي دماوند 5671م وأدنى نقطة هي بحر قزوين، كما أن المناخ في معظمه جاف أو شبه جاف، وشبه استوائي بمحاذاة الساحل.[2]

شغلت إيران حيزا مهما في الأفكار والنظريات الاستراتيجية، فقد برزت الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران في نظرية النطاق الأرضي (Rimland) لـ نيكولا سبيكمان، والتي هي ذلك النطاق الساحلي المحيط بمنطقة قلب الأرض (الأوراسيا) الذي يشمل كل أوروبا ماعدا روسيا و شبه الجزيرة العربية بما فيها العراق وإيران والسواحل الآسياوية حتى

[1] ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص25.

[2] الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم**، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 130.

شرق سيبيريا، فهي المنطقة الفاصلة بين اليابسة والبحر والتي تشكل منطقة الالتقاء أو التصادم بين القوتين المتصارعتين القوة البرية (نظرية قلب الأرض لماكيندر) والقوة البحرية (نظرية ألفريد ماهان)، لذلك اعتبر سبيكمان أن من يبسط سيطرته على منطقة النطاق (Rimland) يحقق الهيمنة العالمية.[1]

وإيران تمثل أيضا حلقة وصل بين إقليمين نفطيين في العالم هما منطقة الشرق الأوسط وإقليم وسط آسيا فهي تحتل منطقة القلب للمناطق النفطية في العالم.[2]

ويبلغ طول ساحلها على بحر قزوين 800كم وعلى الخليج العربي 1660كم الذي تقع فيه أهم الموانئ الإيرانية لتصدير البترول عبر مضيق هرمز الذي يعتبر أبرز ممر مائي لنقل النفط الخام في العالم ما يشكل نسبة 40% من تجارة النفط العالمية وما يوازي 90% من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج العربي،[3] كما تمر عبره 80% من صادرات إيران إلى العالم الخارجي[4].

ثانيا الطابع القومي:

1- السكان:

يبلغ عدد سكان إيران 78.868.711 نسمة كما تبلغ الكثافة السكانية 47 نسمة / كلم مربع،[5] وينقسمون إلى عدة عرقيات أكبرها الفرس بـ 51% يليهم الأذريون بـ 24%، الكيجالي والمازندراني 8%، والأكراد بـ 7%، والعرب بـ 3%، اللور بـ 2%، البلوش بـ 2%، التركمان بـ 2%، جماعات أخرى بـ 1%.[6]

[1] فايز محمد العيسوي، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، مصر: دار المعرفة الجامعية، د س ن، ص ص 313-316.
[2] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.
[3] المرجع نفسه ، ص ص 30-32.
[4] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012، ص 11.
[5] الهادي قطش، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.
[6] ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 79.

شكل رقم1: يوضح نسب القوميات في إيران

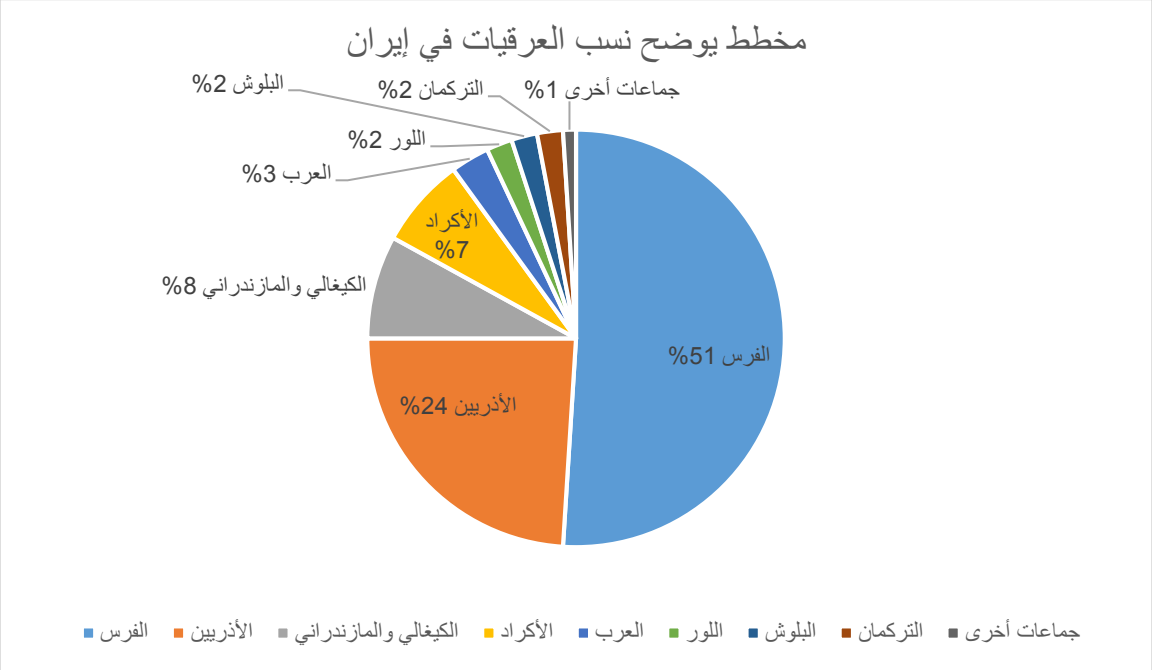

المصدر: من إعداد الطالب

يعتبر نصف سكان إيران من الفرس والذين يشكلون الأغلبية في إيران، تليهم الأقلية الأذرية بحوالي ربع السكان وتأتي الأقليات الأخرى بأقل من ذلك من الأكراد والعرب وغيرهم وهذا ما يجعل المجتمع الإيراني نسيج غير متجانس مع تفوق للعرق الفارسي.

لذلك تعتبر القومية الفارسية إحدى أهم مكونات الشخصية الوطنية باعتبارها الامتداد الحضاري الضارب في عمق التاريخ، فلطالما استعمل الساسة الإيرانيون –سواء في عصر الشاه أو مع السلطة الدينية– الشعارات القومية الفارسية من خلال اللغة الفارسية والاحتفال بعيد النيروز عيد رأس السنة الفارسية الذي يوافق 21 مارس من كل سنة، وأيضا تمجيد التاريخ والحضارة الفارسية لدى صناع القرار فبرزت القومية الفارسية باعتبارها هوية ثقافية تعبر عن أمجاد المجتمع الإيراني.[1]

2- الديانات:

توجد في إيران ديانات متعددة، فبالإضافة إلى الإسلام الذي يمثل دين الغالبية العظمى من الإيرانيين نجد المسيحية واليهودية، إضافة إلى الزرادشتية التي سادت بلاد فارس قبل

[1] النفيسي وآخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، ط2، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ص 13.

الإسلام وتعتبر دينا رسميا،[1] أيضا وجدت البهائية في إيران في منتصف القرن التاسع عشر ديانة غير معترف بها بالرغم أن لديها حوالي 300 ألف من الأتباع.[2] أما بالنسبة لانتشار هذه الديانات في إيران، فيمثل المسلمون 98,8% من السكان، لتبقى نسبة ضئيلة تقدر بـ 1,2% تقسم بين المسيحيين 0,7% واليهود 0,3% والزرادشت 0,1% وأتباع الديانات الأخرى بـ 0,1%.[3]

كما يمثل المسلمون الشيعة نسبة 91% مقابل 7% من المسلمين السنة من إجمالي السكان المسلمين في إيران، وتجدر الإشارة إلى أن المذهب السني كان هو السائد في بلاد فارس بينما لم تكن سوى أربعة مدن شيعية هي آوه، قاشان، سبزوان وقم، إلى غاية تولي إسماعيل الصفوي المُلك في إيران عام 1501م حيث أعلن المذهب الشيعي الجعفري (الإمامي الإثنى عشري) مذهبا رسميا للدولة وفرضه عن طريق القوة على بلاد فارس.[4] وطرح لأول مرة موضوع ولاية الفقيه في عصر الغيبة، إذ رفض بعض العلماء استنادا إلى أصل الاعتقاد بالإمامة وولاية العصمة التعاون مع الملوك الصفويين وإدانة من يتعاون معهم، ما شكل السابقة لنظرية ولاية الفقيه.[5]

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2] المرجع نفسه، ص 39.
[3] المرجع نفسه، ص 20.
[4] المرجع نفسه، ص 28.
[5] المرجع نفسه، ص 34.

شكل رقم2: يوضح انتشار الديانات بين الايرانيين

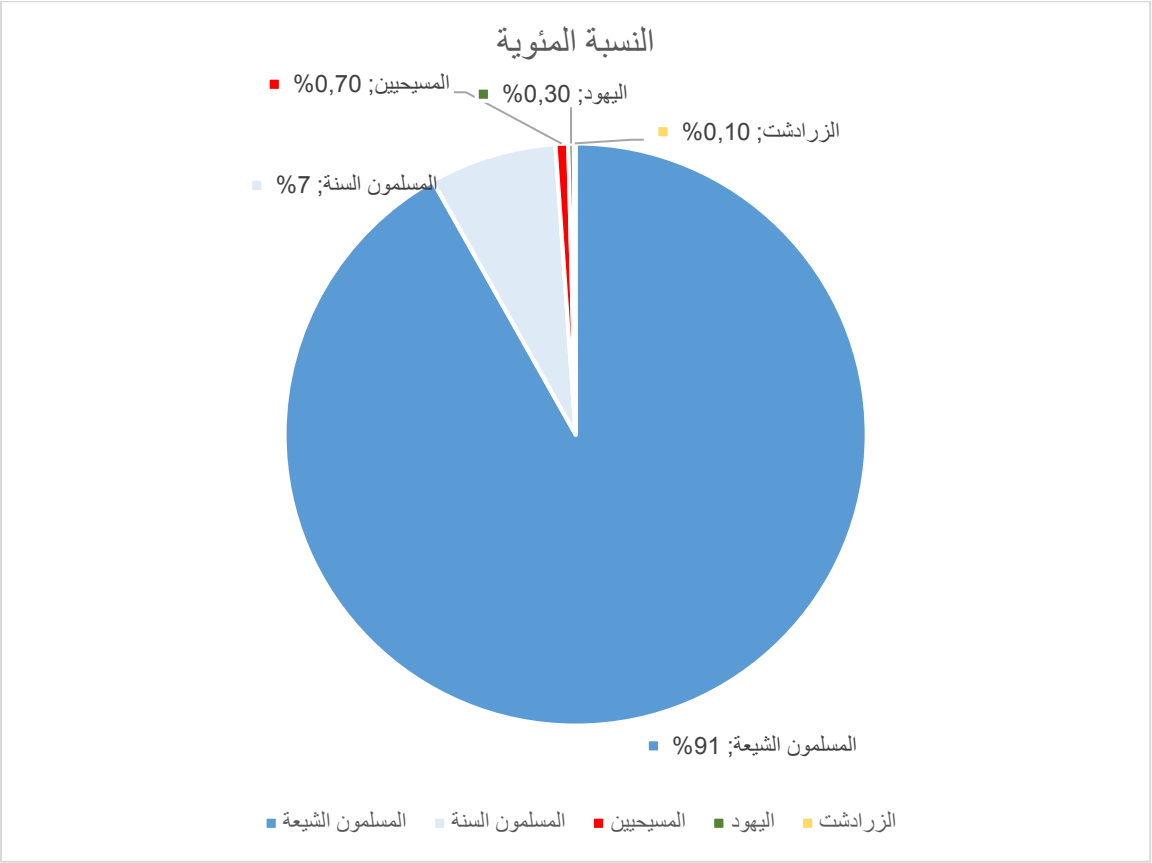

المصدر: من إعداد الطالب

يوضح الشكل رقم2 الانتشار الكبير للدين الإسلامي في إيران وبالذات المذهب الشيعي فلا يكاد يبلغ نسبة الديانات الأخرى الواحد بالمائة ما يجعل صناع القرار يلعبون على وتر الدين الإسلامي كأقوى رابط يضمن توحيد المجتمع الإيراني داخليا ليأتي في المرتبة الثانية القومية الفارسية التي تمثل نصف المجتمع – كما وضحنا في الشكل رقم 1– كخيار ثاني أمام صناع القرار والذين غالبا ما يمزجون بين المتغيرين لتقوية وتعزيز الشعور القومي لدى الإيرانيين وتحجيم الهوة بين النسق السياسي والنسق المجتمعي.

خريطة إيران: توضح توزيع الأقليات وانتشار الشيعة والسنة في إقليم إيران

المصدر:[1] ايران/www.marefa.org

يظهر من خلال الخريطة توزيع الأقليات، فالأغلبية الفارسية منتشرة في وسط البلاد بينما الأذريون يتمركزون في الشمال الغربي لإيران مع الحدود مع أذربيجان ونفس الشيء بالنسبة للأكراد مع تركيا والتركمان في الشمال مع تركمانستان بينما يتمركز البلوش في شرق إيران الجنوبي مع الحدود مع باكستان، توزيع هذه الأقليات بهذا الشكل يشكل تهديد لإيران من خلال احتمال انفصال هذه القوميات إذا ما تهيأت الظروف لذلك، ويظهر تمركز السنة بمواطن البلوش في شرق جنوب إيران وأيضا في شمالها الغربي بأراضي الأكراد.

[1] جمهورية إيران الإسلامية، الموقع الالكتروني: **ايران/www.marefa.org** تاريخ الاطلاع: 2017/07/31 على 21س00.

ثالثا: النظام السياسي:

إثر قيام الثورة الإسلامية التي أطاحت بنظام الشاه عام 1979، قام نظام حكم إسلامي بقيادة الإمام الخميني الذي طور نظرية ولاية الفقيه والتي نقل بها الفكر الشيعي من مرحلة الانتظار للإمام المهدي أثناء فترة الغيبة إلى مرحلة الفاعلية والنشاط بجعل الولي الفقيه ينوب عن الامام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض، فولاية الفقيه حسب الشيعة الاثني عشرية هي ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط* في عصر الغيبة، تسري على جميع أمور المسلمين.[1]

لذلك يعتبر النظام السياسي الإيراني فريدا من نوعه لوجود السلطة السياسة متمثلة في السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعة، القضائية) وتشاركها بل تسمو عليها السلطة الدينية التي هي أعلى من السلطة السياسية المتمثلة في المرشد الأعلى ومجموعة من المؤسسات التي تعتبر الضامن للسلطة الدينية لإمساك زمام الأمور في إيران، وذلك إثر تطبيق فكرة الحكومة الإسلامية التي جاءت بها نظرية ولاية الفقيه بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979.

لذلك يعد منصب المرشد الأعلى (الولي الفقيه) أعلى منصب في الدولة الإيرانية أي أعلى من السلطات الثلاث، وهذا استنادا إلى نظرية ولاية الفقيه حيث ينبني إدراك وتصور المرشد الأعلى في السياسة الخارجية على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، فيتعين على الدولة مراعاة ظروف الدول المستضعفة ونجدتها من القوى الاستعمارية (المستكبرين).[2]

ونعرض في الشكل الموالي – شكل رقم 3– بنية السلطة الدستورية الرسمية في إيران التي تظهر كيف يحكم المرشد الأعلى على زمام السلطة في الجمهورية بداية بمصادقته على الرئيس المنتخب من طرف الشعب إلى تعيين رئيس السلطة القضائية إلى بقية كبار المسؤولين في الدولة.

*الجامع للشرائط هو مرجع التقليد الذي تتوفر فيه الشروط التالية: البلوغ، العقل، الايمان أي أن يكون شيعيا إثني عشريا، الذكورة، الاجتهاد، العدالة، طهارة المولد، الحياة.

[1] شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013**، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، 2014، ص 56-57.

[2] عبلة مزوزي، **العلاقات الايرانية السورية في ظل التحولات الدولية الكبرى**، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، 2010، ص26-27.

شكل رقم3: يوضح بنية السلطة الدستورية الرسمية في إيران

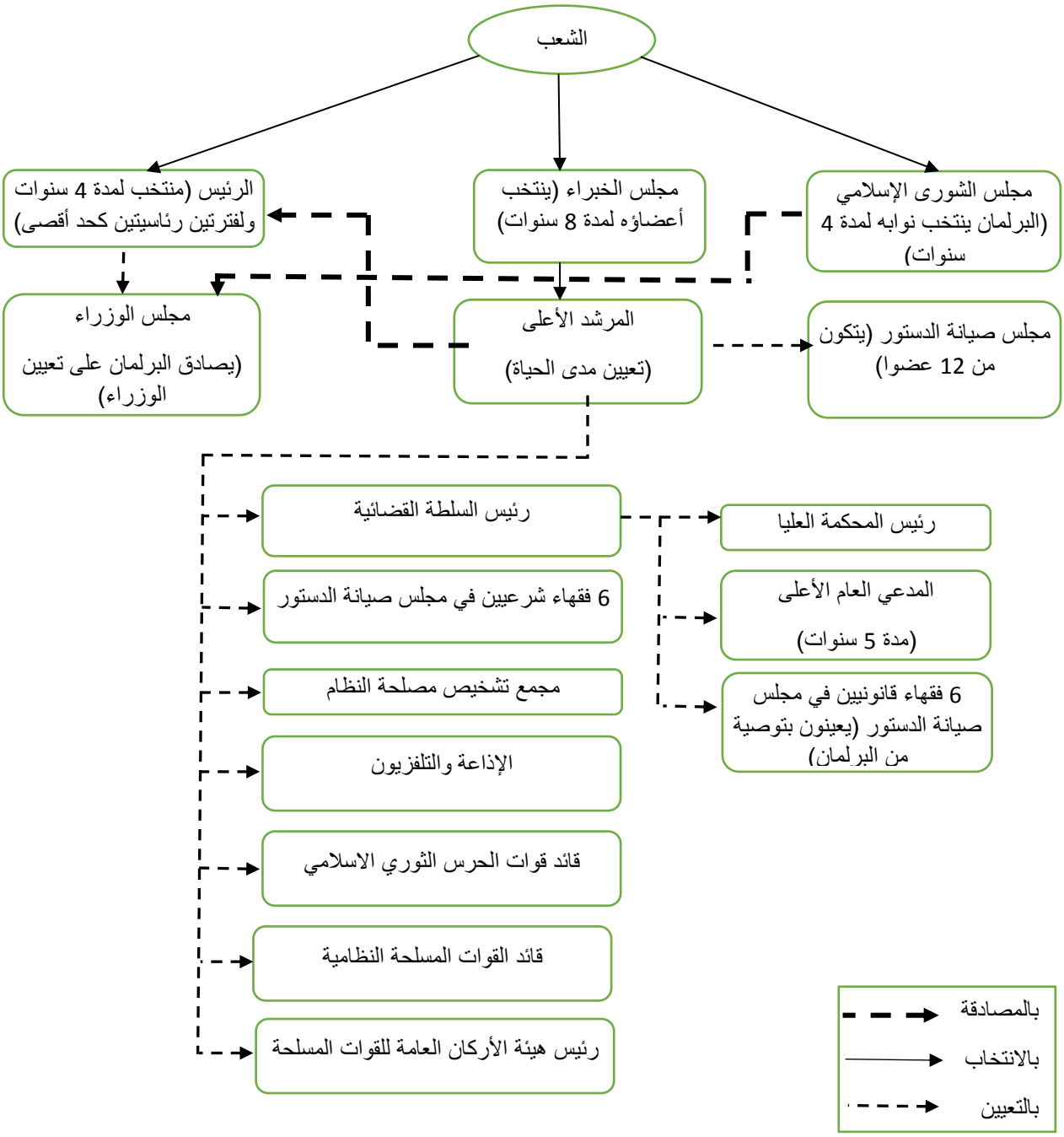

المصدر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ **بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص 28.

رابعا: المحددات الاقتصادية:

تمتلك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ اجمالي الناتج المحلي في عام 2016 حوالي 412 مليار دولار، ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع المحروقات.[1]

1-النفط:

تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي من النفط بعد المملكة العربية السعودية بـ مليار برميل ما يقدر نسبة 11,4% من الاحتياطي النفطي العالمي، وثاني احتياطات الغاز بعد روسيا بـ26,69 تريليون متر مكعب بنسبة 15,2% من الاحتياطات العالمية، وتحتل إيران المرتبة الرابعة بين الدول المنتجة للنفط في العالم حيث يراوح انتاجها بين 3,5 إلى 3,9 مليون برميل يوميا.[2]

2-الطاقة النووية:

للطاقة النووية أهمية كبيرة في دفع عجلة الاقتصاد لما له من أثر تحديثي في مجالات هامة كتوليد الطاقة الكهربائية، الطب، الزراعة، العسكرية...، ونجحت إيران في تخصيب اليورانيوم وامتلاكها لدورة الوقود النووي الكاملة عام 2006 بإعلان من الرئيس أحمدي نجاد، ورفع أعداد أجهزة الطرد المركزي إلى تسعة آلاف بعدما كانت ستة آلاف عام 2012، وإيران تهدف من ذلك إلى تأمين 20% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وبالتالي التقليل من اعتمادها على البترول والغاز بهدف تعزيز صادراتها النفطية للحصول على مزيد من العملة الصعبة وتنويع مصادر الطاقة.[3]

3-موارد أخرى:

كما تمتلك إيران صناعة محلية كفيلة بتلبية الاحتياجات الداخلية، فهي أول دولة شرق أوسطية منتجة للصلب بـ 10 ملايين طن، إضافة للسيارات والحافلات والشاحنات بنماذج مرخصة من قبل الشركات العالمية بيجو ورونو وهيونداي، بأكثر من مليون وحدة منتجة في

[1] البنك الدولي في جمهورية إيران الإسلامية، موقع البنك الدولي: www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview
[2] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص33.
[3] وسام العلكة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم**، د ب ن، د د ن، 2013، ص ص 2-3.

الشركات الإيرانية إذ احتلت المرتبة العاشرة عالميا في عام 2007 بإنتاج حوالي 700 ألف سيارة، كما تستثمر إيران في صناعات أخرى في مجال الالكترونيات والمواد الغذائية والصناعات التقليدية كالسجاد.[1]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

أولا: المحددات الدولية:

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تقود النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة لها استراتيجية عالمية لكل المناطق من أجل الهيمنة على العالم، فما يهم الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط هو **ضمان تدفق النفط** و**ضمان أمن اسرائيل** التي تعتبر حليف استراتيجي للولايات المتحدة والغرب فهي تلعب دور شرطي المنطقة للسيطرة على النفط وضمان تدفق المعلومات الدقيقة عن المنطقة.[2]

أما العلاقات الأمريكية الإيرانية فقد ازدهرت أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك لأهمية الخليج من الناحية الاستراتيجية بوصفه ممرا آمنا لإمدادات قوات الحلفاء إثر انشاء مركز إمدادات الشرق الأوسط، وأثناء الحرب الباردة أعلن الرئيس الأمريكي جونسون سياسة الدعامتين المساندتين في الشرق الأوسط يقصد بذلك إيران والسعودية، فإيران الشاه محمد رضا بهلوي، طالما كانت تعد حليف داعم لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة وحاجز يحول دون دخول الاتحاد السوفياتي للمنطقة وأيضا قاعدة عسكرية وموانئ لرسوّ الأسطول السابع للجيش الأمريكي في المحيط الهندي، إضافة إلى مورد نفطي استراتيجي يؤمن لها الطاقة. [3]

لكن هذه الفترة رسخت لدى الإيرانيين ولاسيما رجال الدين كره للولايات المتحدة ولسياساتها في المنطقة من خلال الدعم المطلق للشاه الذي عمل على سلخ الإيرانيين من أصولهم الإسلامية، وأيضا تنفيذ الانقلاب على رئيس الوزراء مصدق، المنتخب بطريقة

[1] شنين محمد المهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 38-39.
[2] رائد حسين عبد الهادي حسنين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010**، مذكرة ماجيستير، فلسطين: جامعة غزة، 2011، ص 64.
[3] المرجع نفسه، ص ص 65-67.

ديموقراطية، بتخطيط من وكالة الاستخبارات عام 1953، الأمر الذي انعكس على سياسات إيران بعد قيام الثورة وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979 بقيادة رجال الدين، فاقتحام الجماهير الايرانية الغاضبة للسفارة الأمريكية في طهران واحتجاز 60 دبلوماسي أمريكي كرهائن لمدة 444 يوم وإطلاق شعارات معادية للولايات المتحدة، كان كفيلا بتأسيس علاقات العداء بين البلدين.[1]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق بمهاجمة أي دولة أو مجموعة لها نيات عدوانية تجاهها من خلال استراتيجية الحرب على الإرهاب، أيضا منع الدول الأخرى من الحصول على أسلحة الدمار الشامل من خلال سياسة الحرب الوقائية بتبني مبدأ بوش الابن في سبتمبر 2002، وعدم السماح لظهور أي منافس لها سواء كانوا دولا (كما سماها الرئيس بوش الدول المارقة) أو أفراد نتيجة حيازتهم وامتلاكهم لأسلحة دمار شامل، ولذلك حرصت إيران على نفي كل الاتهامات الامريكية خوفا من أن تكون مقدمة لاستهدافها عسكريا بعد ادراجها على قائمة الدول المارقة والراعية للإرهاب، ومن ثم ضمن محور الشر حيث لم يشفع لإيران ما قدمته من مساعدات للولايات المتحدة في حربيها بأفغانستان والعراق.[2]

من وجهة نظر مستشار الأمن القومي السابق برجينسكي، يرى أن إيران وتركيا هما الأكثر أهمية وحيوية من دول آسيا الوسطى في المجالين السياسي والاقتصادي، فإيران إضافة إلى أهميتها كلاعب جيو استراتيجي لتأثيرها الكبير في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا فهي أيضا محور جيوبوليتيكي وذلك لتحكمها بالساحل الشرقي من منطقة الخليج العربي حيث تستطيع أن تكون حاجز أمام أي تهديد روسي، وتعد قوة متوسطة الحجم لها تطلعات إقليمية قوية، لذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتقارب مع إيران وتوجد السبل الكفيلة بذلك.[3]

كما يرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق في أفغانستان والعراق "رايان كروكر" أن إيران تعد لاعبا عقلانيا يجيد فنون اللعبة نتيجة للتفاهمات المهمة حول القضايا الأمنية المختلفة في أفغانستان والحوارات التي أسفرت عن ترتيبات مهمة للولايات المتحدة في العراق.[4]

---

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65-67.
[2] المرجع نفسه، ص ص 69-70
[3] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.
[4] المرجع نفسه، ص217.

1-1-العقوبات الاقتصادية الامريكية على إيران:

فرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران في أعقاب الثورة الإسلامية واحتجاز الرهائن في السفارة الامريكية بالعاصمة الايرانية منذ عام 1980، على خلفية اتهام طهران بدعم الإرهاب الدولي والسعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل من خلال تطوير البرنامج النووي، واشتملت العقوبات مجالات الصادرات النفطية والمبادلات التجارية وتجميد الأصول وحظر السفر والمجال العسكري والاستثمار، ففي عام 1995 صادق الكونغرس على "قانون داماتو" الذي يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني أكثر من 20 مليون دولار في السنة.[1]

كما فرضت الولايات المتحدة في 17 مارس 2000، قيودا مختلفة بدواعي عدم حدوث تغيير ملموس في سياسات إيران بالرغم من وصول الاصلاحين إلى السلطة ومن بين العقوبات معارضتها لمنح قروض البنك الدولي لإيران، ومنع توريد المواد ذات الاستخدام المزدوج لإيران والتي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، أيضا معارضة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية كما هددت الدول التي تقدم المساعدة لإيران بتعليق الاتفاقيات الخاصة بتبادل التكنولوجيا معها والامتناع عن تصدير المعدات الأمريكية لها.[2]

أيضا في عهد الرئيس بوش الابن عامي 2005 و2006، تم إصدار سلسلة من قرارات التجميد لأصول شركات وأفراد إيرانيين، وأيضا لمسؤولين مرتبطين بالحرس الثوري الإيراني بحجة التورط في دعم الإرهاب وتهديد استقرار العراق والوقوف خلف البرامج الصاروخية والنووية الإيرانية، كما أقر الكونغرس الأمريكي في عام 2010 قانون العقوبات الشاملة على إيران وتبقى أهم الاتهامات الموجهة لإيران ما يتعلق بحقوق الانسان ودعم الحركات الراديكالية لتقويض عملية التسوية في الشرق الأوسط وتطوير الصواريخ البالستية وتطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم الذي انتهى بالاتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1 في 14 جويلية 2015 بتخفيض نسبة التخصيب إلى 3.5 بالمائة.[3]

---

[1] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.
[2] رائد حسين عبد الهادي حسنين، **مرجع سبق ذكره**، ص74.
[3] المرجع نفسه، ص 75.

2-الاتحاد الروسي:

أصبحت روسيا بعد عام 1991 المصدر الرئيس للسلاح لإيران وأصبحت إيران أكبر المشترين للسلاح الروسي من دول العالم الثالث، كما اتفقت الدولتان وتسعيان إلى منع تركيا من بسط نفوذها على القوقاز وبحر قزوين لوجود قوميات متعددة في هذه المنطقة، والذين يمكن أن يكون لهم تأثير على غرار الأذريين والتركمان الذين لهم امتداد في إيران.[1]

كما تعد روسيا أقوى الشركاء التجاريين لإيران وتعاونتا في العديد من المجالات العسكرية والاقتصادية منها التحديث العسكري وإنشاء المفاعلات النووية إلى مختلف الصناعات الثقيلة والخفيفة.[2]

ويأتي هذا التقارب الروسي الإيراني –محور موسكو طهران كما اقترحه الجيوبوليتيكي الروسي ألكسندر دوغين– باعتبار أن إيران دولة مركزية في الشرق الأوسط بموقعها الاستراتيجي الذي يضمن لروسيا دخولها للمياه الدافئة، كما تشكل حاجز أمام التهديدات المحتملة ضد المصالح الجيوسياسية الروسية، بالإضافة إلى عداوتها للولايات المتحدة منذ قيام الجمهورية الإسلامية ما يجعلها حليفا لروسيا في مواجهة أمريكا.[3]

وبالرغم من أن إيران شريك مركزي لروسيا، حتى أنها اعتبرتها ثروة استراتيجية إلا أنها تعتبر تهديد للمصالح الروسية في حال تحصلها على السلاح النووي حيث بإمكانها أن تتحول إلى منافس اقتصادي في منطقة بحر قزوين.[4]

تجدر الإشارة إلى أن محور طهران موسكو انضمت إليه تركيا بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في 15 جويلية 2016 ومساندة الغرب للانقلاب وعلى رأسه الولايات المتحدة التي آوت على أراضيها المعارض التركي فتح الله غولن المسؤول الأول عن الانقلاب حسب أنقره، أيضا انضم لهذا المحور دولة قطر إثر إعلان السعودية والامارات مع دول عربية أخرى في 05 جوان 2017 قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر بطعم الحرب، والمعلوم أن كل من تركيا وقطر نفّذتا سياسات الولايات المتحدة في المنطقة إلا أنهما أُبعدتا عن الفلك الغربي

[1] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 46-48.
[2] رائد حسين عبد الهادي حسنين، **مرجع سبق ذكره**، ص85.
[3] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص256.
[4] المرجع نفسه، ص257.

لينضما إلى محور طهران–موسكو، والملاحظ أن موقع تركيا الجيوبوليتيكي ومتاخمتها لجنوب القوقاز يخدم المصلحة الروسية وأيضا نفس الشيء موقع قطر في الخليج العربي بالنسبة إلى إيران ، فهل هذا الانضمام للدولتين –تركيا وقطر– سيقوي المحور أم سيقوضه؟

ثانيا: المحددات الإقليمية:

1–المحدد الإسرائيلي:

قطعت إيران علاقاتها مع إسرائيل في فيفري 1979 بعد سقوط نظام الشاه، وأعلنت إيران عن رفضها حق إسرائيل في الوجود، لذا تدعم العناصر الأكثر رفضا لإسرائيل داخل الحركة الفلسطينية فدعمت حركة حماس الفلسطينية وحزب الله في لبنان، فإيران تبنت سياسة معادية لإسرائيل إذ تعد نفسها طرفا في الصراع العربي الإسرائيلي لأنها تعتبر إسرائيل طرف محتل لأراضي بلد إسلامي يضم أماكن مقدسة للمسلمين، إلا أن فضيحة إيران–كونترا عام 1986 طرحت الكثير من التساؤلات حول جدية العداء الإيراني لإسرائيل.[1] فبالنظر إلى مبادئ الثورة الإيرانية نجد أن مشاركة إيران في الصراع العربي الإسرائيلي تجعل القيادة الإيرانية في وضع يساعدها على صرف النظر عن قضايا الداخل إلى الخارج عن طريق التحريض والتعبئة من خلال عامل الدين.

وتعتبر إسرائيل أن إيران هي العدو الرئيسي لها في المنطقة وذلك لمعارضتها "عملية التسوية" ودعم المقاومة الفلسطينية وخاصة مع تعاظم القوة العسكرية الإيرانية من خلال تطوير صواريخ بالستية بداية بـ "شهاب 3" الذي أصبح قادرا على إصابة المدن الإسرائيلية وانتهاءً بتطور البرنامج النووي الإيراني الذي ترى فيه إسرائيل أن إيران وصلت إلى مرحلة القدرة على تصنيع القنبلة النووية وهو ما تعتبره إسرائيل تهديد مباشر لأمنها القومي.[2]

2–المحدد التركي:

تركيا عضو في حلف الناتو، ما يجعل علاقتها جيدة مع الولايات المتحدة والغرب إضافة إلى الاتفاق الأمني التركي الإسرائيلي الذي تم توقيعه في 1996، والذي يتيح لكل من تركيا وإسرائيل الانفراد لتكوين قوة إقليمية تستطيع الهيمنة على المنطقة عسكريا واقتصاديا، فإسرائيل

[1] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص31-32.
[2] المرجع نفسه، ص35.

تستخدم القواعد الجوية التركية خاصة قاعدتي "آن وأنجرليك" والتي تمكن الطيران الإسرائيلي من تغطية كافة الأراضي الإيرانية من دون الحاجة إلى التزود بالوقود. [1]

في العلاقات بين تركيا وإيران، كانت إيران تأوي مجموعات مسلحة من حزب العمال الكردستاني الذي يقوم بهجمات على تركيا، وبموجب تحذيرات أرسلتها أنقره إلى طهران أبدت الأخيرة استعدادها للتعاون مع تركيا بخصوص مكافحة الإرهاب وضمان الأمن الحدودي باعتماد آلية المشاورات بين البلدين.[2]

لذلك ترى تركيا حزب العدالة والتنمية، أنه يجب إدارة العلاقة مع إيران بدلا من مواجهتها، ورغم الاختلاف الذي بلغ أشده حول الأزمة السورية إلا أنه لم يؤثر على مستوى العلاقات الثنائية التي قد يسودها التفاهم في سبيل مصلحة البلدين مثل الحرب على ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وفي هذا الاطار تحدث نائب البرلمان اللبناني وليد جنبلاط في موضوع الحرب على الإرهاب عام 2014، بالقول أنه لا يمكن محاربة الإرهاب وظاهرة داعش إلا من خلال إنشاء نظام إقليمي جديد يتضمن توسيع جامعة الدول العربية لتضم كلا من تركيا وإيران.[3]

كما يعتبر اتفاق الغاز الذي أُبرم بين البلدين والذي يعد "صفقة العمر"، أضخم اتفاق بين الدولتين في تاريخ علاقاتهما حيث يقضي هذا الاتفاق بأن تقوم إيران بتصدير 3مليارات م^3 سنويا من الغاز الطبيعي ابتداءً من عام 1998 وتتزايد حتى تبلغ 10 مليارات م^3 ببلوغ عام 2005، ويأتي هذا الاتفاق لتعويض نقص الطاقة الذي تعاني منه تركيا.[4]

للإشارة فقد وُقّع هذا الاتفاق بعد أسبوع من التصديق على قانون "داماتو" القاضي بتوقيع عقوبات على الشركات والدول التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في مشاريع النفط في كل من إيران وليبيا.

[1] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39-40.
[2] المرجع نفسه، ص ص 39-40.
[3] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 243-244.
[4] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

3-المحدد العربي:

يتوجس العرب من إيران من مسألتين أساسيتين هما البرنامج النووي الإيراني والنفوذ الشيعي من خلال المبدأ الإيراني الثابت وهو تصدير الثورة الذي يهدد الأنظمة الحاكمة لاسيما في دول الخليج المجاورة لإيران، ويأتي هذا الخوف من إيران نتيجة لسياساتها العدائية في المنطقة ومنها احتلال الجزر العربية طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى، وخاضت حربا ضد العراق لمدة ثماني سنوات، كما تدعم أحزاب وجماعات طائفية في المنطقة مثل الحوثيين في اليمن والجماعات الشيعية في دول شبه الجزيرة من خلال مبدأ تصدير الثورة، أما بالنسبة للبرنامج النووي فقد انقسمت مواقف الدول العربية بين مؤيد لحق إيران في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية من خلال بيان المؤتمر القومي العربي المنعقد في المغرب الأقصى في ماي 2006، وأغلب دول الخليج ترى أن البرنامج النووي الإيراني يشكل كارثة بيئية لوجود إيران في منطقة زلزالية نشطة ما يهدد المنطقة ككل.[1]

وفي موضوع التقارب الإيراني العربي، يمكن التمييز في منطقة الخليج العربي بين محورين متباينين في العلاقة مع إيران، فمحور السعودية الذي تنظم إليه الامارات العربية يرى أن التقارب مع الغرب سينعكس سلبا على هذه الدول من خلال زيادة النفوذ الإيراني في منطقتهم الذي من شأنه أن يقوي النزاعات الداخلية من خلال دعم الأقليات الشيعية في المنطقة، بينما يرى محور سلطنة عمان والعراق أن تقارب إيران مع الغرب سوف ينتج عنه استقرار في المنطقة وتعاون إقليمي وهذا نظرا للعلاقة الجيدة بين السلطنة وإيران حيث أنها موضع ثقة لدى إيران بما أنها قامت بالوساطة لإطلاق سراح ثلاث رهائن أمريكيين لدى طهران.[2]

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98-99.
[2] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص233.

المبحث الثاني: مؤسسات السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

الفرع الأول: المرشد الأعلى للثورة

ويسمى أيضا مرشد الثورة والولي الفقيه، ووفقا للمادة 5 من الدستور الإيراني هو الذي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بيده في زمن غيبة الامام المهدي، ويتصف بالفقه والعدل والتقى والبصيرة بأمور العصر وأيضا بالشجاعة وأن يكون قادرا على الإدارة والتدبير، ويعتبر المرشد الأعلى أقوى مؤسسة في إيران وذلك نتيجة لتطبيق نظرية ولاية الفقيه للإمام الخميني أول مرشد للثورة في إيران.[1]

أُعطيت لمرشد الثورة صلاحيات وسلطات واسعة بموجب دستور 1979 ولاسيما المواد من 107 حتى 112، وبذلك أصبحت سلطات الولي الفقيه أعلى من كل السلطات (التنفيذية، التشريعية والقضائية) بوصفه أعلى منصب سياسي في البلاد، كما يفوض الدستور للمرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية العمل كقائد عام للقوات المسلحة، ويعين ويعزل:[2]

- نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور المتكون أساسا من 12 عضوا 6 منهم حقوقيون و6 من علماء الدين الذين يتحكم في تعيينهم وعزلهم؛
- رئيس السلطة القضائية؛
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون؛
- القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري الإسلامي؛
- القيادات العليا للقوات المسلحة.

[1] دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية
[2] دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية

ويساعد مرشد الثورة في أداء مهامه **مكتب المرشد الأعلى** (بيت القيادة) وهو بمثابة ديوان أو سكريتارية، ويضم 4 أعضاء دائمين* من علماء الدين من درجة آية الله أو حجة الاسلام، ويناط به المهام التالية:[1]

1- ترتيب اجتماعات المرشد الأعلى وزياراته وظهوره.
2- اطلاع المرشد الأعلى على آخر الأحداث والتطورات السياسية في إيران.

ممثلو المرشد الأعلى:

يبسط المرشد الأعلى سلطته الفعلية من خلال شبكة من الممثلين والذين يرتبطون بمكتب المرشد ويمتدون في كل وزارة ومؤسسة حكومية مهمة وفي معظم الهيئات الثورية والدينية، وكلهم تقريبا من رجال الدين وأغلبهم يحملون درجة حجة الإسلام أي خريجي الحوزات العلمية ويبلغ عددهم حوالي 2000 ممثل، ويكرس الممثلون جهودهم لفرض سلطة المرشد الأعلى بما يضمن أكبر قدر ممكن من المراقبة لأي انحرافات في العقيدة وهم أقوى نفوذ من الوزراء أنفسهم وموظفي الحكومة ويحق لهم التدخل في أي شأن من شؤون الدولة.[2]

يظهر التحكم الديني في سياسة الدولة بشقيها الداخلي والخارجي من خلال رجال الدين الذين تكوّنوا في الحوزات العلمية التي تخرّج النخب الدينية والذين يراقبون عمل السياسيين ويتدخلون في توجيه قراراتهم باعتبارهم ممثلو المرشد وأداة تحقيق إرادته.

*هم حاليا: محمد محمدي كلبايكاني رئيس مكتب المرشد الأعلى، أصغر حجازي المسؤول الأمني، آقا وحيد مساعد رئيس مكتب المرشد الأعلى وهو السكرتير الخاص للمرشد، مجتبى خامنئي الابن الثاني للمرشد يتولى إدارة الأعمال التجارية والشؤون المالية التابعة لبيت القيادة.

[1] ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص 69.

[2] المرجع نفسه، ص71.

شكل رقم 4: يوضح دوائر النفوذ الخمسة للمرشد الأعلى

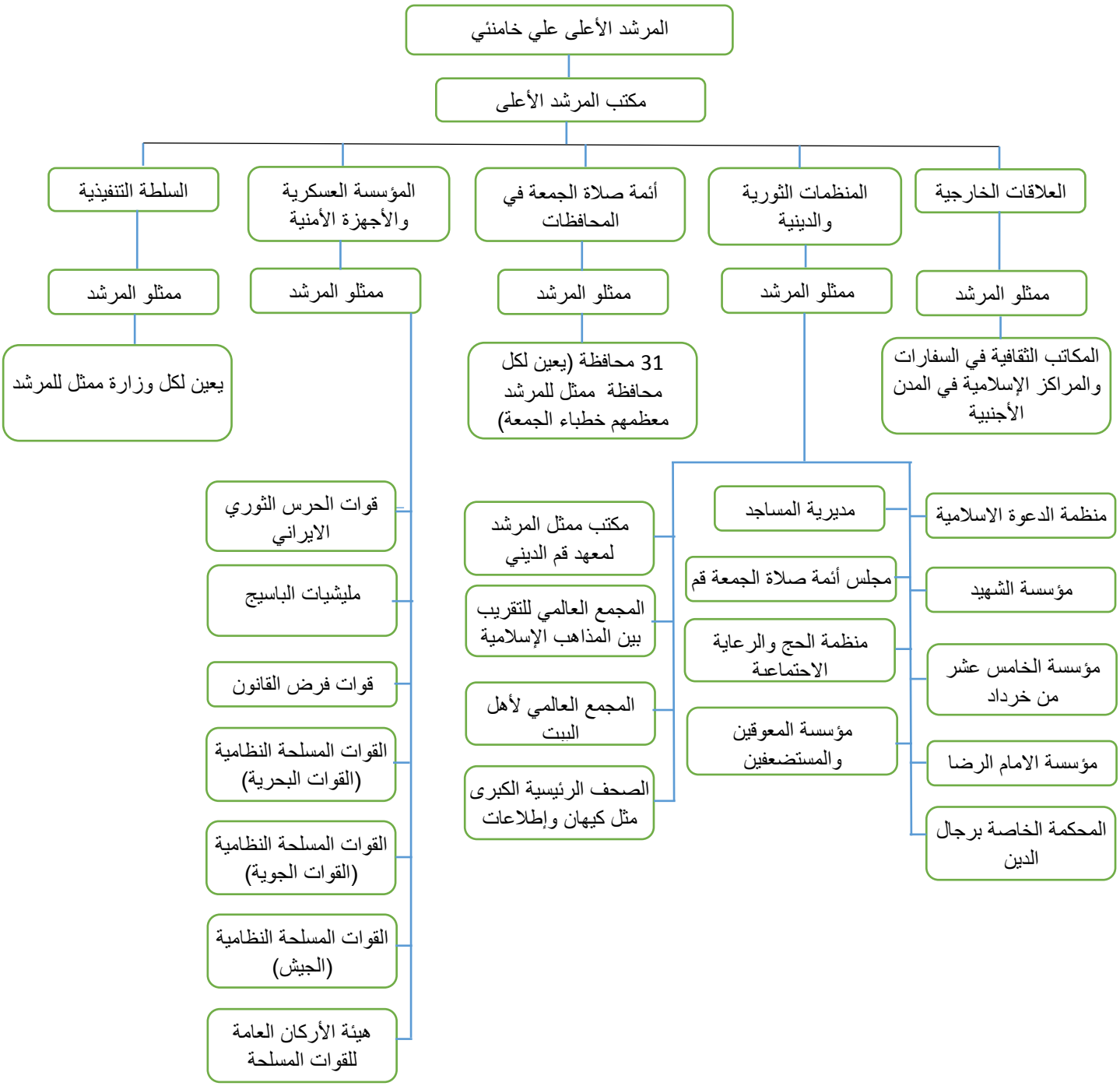

المصدر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ **بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص 79.

من خلال الشكل نرى أن ممثلي المرشد الأعلى موزعين على كل الهيئات والمؤسسات في الدولة، ففي العلاقات الخارجية نجد ممثلي المرشد الأعلى في المكاتب الثقافية للسفارات والمراكز الاسلامية الإيرانية في المدن الأجنبية لما للمرشد من دور كبير في السياسة الخارجية، أيضا نجد ممثلي المرشد في كل المنظمات الثورية والدينية والتي نجد للكثير منها نشاط على المستوى الخارجي على غرار المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية والمجمع العالمي لأهل البيت.

المكاتب الثقافية للسفارات الإيرانية:

تعد هذه المكاتب الثقافية للسفارات الايرانية من الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للمرشد الأعلى والتي تسير بموازاة السياسة الرسمية للرئيس حينا وعكسها أحيانا أخرى وبالرغم من أنها تعد نفسها مستقلة عن السفارات إلا أنها تستفيد من الحماية التي توفرها لها بسبب وضعها الرسمي كجزء من السفارات، والهدف الرئيسي لها هو إيصال الدعم المالي المقدم من المرشد الأعلى إلى الحركات الإسلامية الصديقة في الخارج متجاوزة القنوات الرسمية للدولة متمثلة في وزارة الخارجية والرئيس.[1]

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية:

تتمثل السلطة التنفيذية في إيران برئاسة الجمهورية، وهو المنصب الذي تجري عليه أشد الحملات الانتخابية وأكثر التحليلات والتوقعات، غير أن صلاحيات رئاسة الجمهورية التي حددها الدستور الايراني لا تترك لهذا المنصب سوى القليل من الصلاحيات التي احتكرها مسبقاً الولي الفقيه وما يتبع له من مؤسسات بشكل مباشر.[2]

[1] ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] آمنة عيساوة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، 2010، ص70.

1-الرئيس:

وضع التعديل الدستوري لعام 1989 نهاية لثنائية السلطة التنفيذية حيث تم إلغاء منصب رئيس الوزراء وتخويل مسؤولياته للرئيس لينفرد بالسلطة التنفيذية، وأصبح الرئيس يختار لنفسه نائبا أول من بين نوابه الأربعة، يخول له الكثير من المسؤوليات التي كان يتولاها رئيس الوزراء، ويقوم الرئيس بتعيين الوزراء وعزلهم بشرط مصادقة البرلمان على التعيين والعزل، كما يسيطر الرئيس على هيئة التخطيط والميزانية وهي مؤسسة ذات أهمية كبيرة في إعداد السياسات الاقتصادية، ويشغل الرئيس منصب رئيس مجلس الأمن القومي.[1]

والرئيس هو ثاني أقوى مسؤول في الجمهورية الإسلامية غير أن نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة وليس حول السياسة الخارجية، وأما العلاقة مع البرلمان من حيث الرقابة، لا يمكن اقصاء الرئيس ووزرائه إلا بأغلبية الثلثين في اقتراع حجب الثقة للبرلمان حسب المادة 110 من الدستور، وفي هذه الحالة يتعين على البرلمان إعلان عدم أهلية الرئيس سياسيا لمزاولة منصبه وإبلاغ المرشد الأعلى بذلك حيث يقوم بإقصاء الرئيس.[2]

ويساهم رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية من خلال تعيين وزير الخارجية وكذلك التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الحكومة مع الدول الأخرى بنفسه أو عن طريق ممثله، كما يقوم بتعيين السفراء المقترحين من طرف وزير الخارجية ويقوم أيضا بتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى كما يرأس مجلس الأمن القومي.[3]

والسلطة التنفيذية في النظام الإيراني تتبع سلطة دينية متمثلة في سلطة الولي الفقيه حيث يتعين مصادقة السلطة الدينية (المرشد الأعلى) على الرئيس المنتخب من الشعب بصورة مشروعة، وأيضا تعتبر السلطة التنفيذية أداة تنفيذية للمرشد الأعلى (السلطة الدينية) لأن

[1] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص44.
[2] المرجع نفسه، ص44.
[3] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

المرشد له الصلاحيات في كل القضايا السياسية العامة، كما نجد أن في إيران وحدها لا يمارس الرئيس أي سيطرة على القوات المسلحة التي هي بيد مرشد الثورة.[1]

2- وزارة الخارجية:

تعتبر وزارة الخارجية من مؤسسات تنفيذ القرار ومع هذا فلها مشاركة فعالة من حيث صنع القرارات من خلال جمع المعلومات وإعداد الخطط، وتكمن أهمية وزارة الخارجية الإيرانية في كونها السلطة المسؤولة عن تطبيق بنود الدستور فيما يخص السياسة الخارجية التي تولاها الفصل العاشر المواد 125-155، حول التزامها الخطط الإسلامية التي أعدت خاصة في عهد الامام الخميني وقيادته للدولة التي نقلت إيران إلى خط المواجهة عمليا مع الإدارة الامريكية والكيان الإسرائيلي.[2]

الفرع الثالث: المجالس الدستورية:

1- مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):

يحتل مجلس الشورى الإسلامي مكانة بالغة الأهمية في النظام الإيراني بوصفه السلطة التشريعية ويعتبر المجلس أحد مصادر اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد (المادة 7 من الدستور)، وحدد الدستور أعضاء المجلس بـ 270 نائبا يضاف إليهم 20 نائبا على الأكثر بعد كل عشر سنوات طبقا للزيادة السكانية في إيران (المادة 64).[3]

وقد خص الدستور مجلس الشورى الإسلامي بمجموعة من الصلاحيات في السياسة الخارجية منها التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الدولة كما تتطلب موافقته في أي تعديل جزئي على حدود البلاد أيضا له سلطة البت في التعاملات المالية الخاصة بأخذ القروض والاقراض وتقديم المنح الداخلية والخارجية.[4]

---

[1] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص45.
[2] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص75-76.
[3] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
[4] وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**، مصر: دار الشروق، 1997، ص77.

2- مجلس صيانة الدستور:

يعد مجلس صيانة الدستور امتداد لمجلس الحكماء الذي تأسس عام 1906، وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد بمثابة المجلس الدستوري في الدول الديموقراطية، ويتألف من 12 عضوا نصفهم من الفقهاء يعينهم المرشد والنصف الآخر من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ما ترشحهم السلطة القضائية، وتتحدد وظيفته بالرقابة على تشريعات مجلس الشورى لضمان عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية والدستور باعتباره مجلس فقهي قانوني والاشراف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتخابات مجلس الخبراء وعلى الاستفتاء،[1] وأيضا يقوم بتفسير الدستور وأي تفسير يتفق عليه ثلاثة أرباع المجلس تكون له مشروعية الدستور كما أن للمجلس سلطة المنح أو المنع لحقوق المشاركة في المنافسة السياسية بعد النظر في معتقدات المترشحين وولائهم للنظام.[2]

ويعد مجلس صيانة الدستور الورقة الأقوى بيد "الولي الفقيه" الذي يراقب من خلاله أعمال البرلمان حيث يرفض ما لا يراه مناسبا من القوانين والتشريعات الصادرة عن البرلمان، إضافةً لإشرافه وتحديده لأهلية المتقدمين للانتخابات بمختلف أنواعها، كما أنه الخصم الأبرز الذي يقف أمام طموحات بعض الاصلاحيين الإيرانيين في التخفيف من صلاحيات "الولي الفقيه" المطلقة.

3-مجلس الخبراء:

ينتخب أعضاء مجلس الخبراء من طرف الشعب مباشرة على أن تتوفر فيهم شروط المرجعية وفق المذهب الشيعي فمعظمهم ممن يحملون لقب "آية الله"، ويخضع انتخابهم لحصيلةٍ معقدة من العلاقات بين رجال الدين الشيعة وتأثيرهم في أوساطهم ومقلديه. [3]

يتألف مجلس الخبراء من 86 رجل دين ومقره مدينة "قم"، ينتخبون لمدة 8 سنوات حيث تقوم كل محافظة بانتخاب رجل دين يمثلها في مجلس الخبراء وإذا زاد عدد سكان المحافظة

[1] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 70-71.
[2] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 84-85.
[3] المرجع نفسه، ص71.

عن مليون نسمة يحق للمحافظة انتخاب ممثل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية، ويكونون ممن يتوفر فيهم الإخلاص والأمانة وحسن الخلق والالمام بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد والتمتع بمهارات اجتماعية وسياسية والالمام بالمشكلات الراهنة إضافة إلى الولاء لنظام الجمهورية. [1]

يقوم أعضاء مجلس الخبراء بانتخاب المرشد الأعلى من بين صفوفهم كما يستطيع المجلس خلع المرشد الاعلى إذا أصبح عاجزا عن أداء واجباته أو إذا فقد مؤهلا أو أكثر من المؤهلات التي ينبغي توافرها لشغل منصبه، ويجتمع أعضاء المجلس مرة في السنة لمدة يومين والذي يكون غالبا في طهران، بالإضافة إلى الاجتماعات غير العادية التي يعقدها المجلس في الأزمات، وتجدر الإشارة أن معظم أعضاء المجلس يشغلون وظائف ومهام أخرى في مؤسسات وهيئات ثورية عديدة بالدولة منها البرلمان وجمعية مدرسي الحوزة العلمية في "قم".[2]

يؤثر مجلس الخبراء في توجيه السياسة الخارجية في أضيق الحدود أي عند وفاة أو عجز المرشد عن أداء مهامه الدستورية لحين اختيار مرشد جديد، ويرأس المجلس منذ ماي 2016، "آية الله" أحمد جنتي الذي يرأس أيضا مجلس صيانة الدستور.

4- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

تأسس المجمع في شباط/فبراير 1988 ليضطلع بمهمتين هما: حل الأزمات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، وتقديم النصح للمرشد الأعلى حسب المادتين 110 و112 من الدستور، ويكون ذلك مثلا إذا عجز المرشد الأعلى عن حل مشكلة تتعلق بالدولة بالطرق التقليدية لا يجوز له القيام بأي عمل إلا بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.[3]

[1] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85-86.
[2] المرجع نفسه، ص ص 85-86.
[3] المرجع نفسه، ص87.

ويتكون المجمع من 31 عضواً، يعين المرشد أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين ولمدة 5 سنوات ما عدا رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية–التشريعية–القضائية) الذين ينضمون إلى المجمع بشكل تلقائي.

5–مجلس الأمن القومي:

استحدث المجلس من خلال دستور 1989، وحدد مهامه بتأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية (كما نصت عليه المادة 176 من الدستور)، ويدخل جزء رئيسي من عمله في نطاق السياسة الخارجية كرسم السياسات الدفاعية الأمنية والعامة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وأوكلت إليه مهمة التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية وعضوية رؤساء السلطات الثلاث ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ومسؤول شؤون التخطيط والميزانية وثلاثة من الأساتذة الجامعيين، وتعد قراراته بمثابة توصيات لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة المرشد.[1]

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

أولا: كبار العلماء:

تتدرج رتب أهل العلم عند علماء الدين الشيعة إلى خمسة مراتب حسب التدرج الدراسي في الحوزة العلمية بداية من:[2]

1–**ثقة الإسلام:** وهم البسطاء من رجال الدين أي الحاصلون على قدر ضئيل جدا من التعليم في المعاهد الدينية، وهو الذي دخل مستوى "سطح المتوسط" بعد أن أتم مرحلة أو مستوى "سطح المقدمات" التي مدتها خمس سنوات.

2–**حجة الإسلام:** تعد المرتبة الأكثر شيوعا لخريجي المعاهد الدينية، وهو الذي يُتم المرحلة الثالثة في التعليم بالحوزة، أي مرحلة "سطح الخارج" التي تؤهل الطالب لكي يبدأ مرحلة

[1] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.
[2] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص80-81.

الاجتهاد وتعادل مرحلة الدراسات العليا في الجامعات فيحق له بذلك أن يؤسس حوزة خاصة به للتدريس بعد رخصة من أستاذه من أجل إجازته كمجتهد.[1]

3-**آية الله:** بعد أن يؤسس حجة الإسلام حوزة للتدريس والتوجيه يستثمر حصيلة معارفه لطلاب العلم هذا ما يؤدي إلى تعزيز مكانته وإجازته كمجتهد ليحمل لقب "آية الله".

4-**آية الله العظمى:** يوجد حوالي عشرين من آيات الله العظمى في العالم منهم أربعة عشر في إيران أغلبهم يعارضون مبدأ ولاية الفقيه ماعدا حسين علي منتظري، ويرقى العلماء من بين درجة آية الله إلى درجة آية الله عظمى عبر انتخابهم من قبل علماء الدين الآخرين من درجة آية الله عظمى الذين هم مرجع تقليد، حيث يتطلب الحصول على لقب مرجع التقليد كتابة "رسالة علمية" وهي بحث كبير في أحد موضوعات علوم الدين يكتب بعد بلوغ أربعين سنة من الدراسة الدينية والتعليم العملي[2].

5-**مرجع التقليد المطلق:** وهو كبير آيات الله العظمى ويكون ضمن العلماء درجة آية الله عظمى ولكنه يتفوق عليهم في العلوم الدينية والتقوى ويحصل على سلطته كمرجع تقليد مطلق في الشؤون الدينية والاجتماعية من خلال إجماع غير رسمي وعقب وفاة مرجع التقليد المطلق الأخير آية الله حسين طبطبائي البروجردي في "قم" عام 1961 لم يتمكن الشيعة من الاتفاق على خليفة مناسب.[3]

ينقسم علماء الدين الشيعة بأفكارهم حول العمل السياسي إلى قسمين:[4]

1- القسم الأول يرون العمل السياسي من المهام الأساسية لمسؤوليات رجال الدين الذين يحملون درجة "آية الله عظمى" ومن بينهم الخميني، مطهري، بهشتي، طالقاني، موسوي اردبيلي، هاشمي رفسنجاني، علي خامنئي، شريعتمداري وحسن روحاني.

---

[1] باكينام الشرقاوي، **الحوزات العلمية بقم**، ص323. موقع التحميل: www.hadaracenter.com/pdfs/الحوزات%20الايرانيةpdf .

[2] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[3] المرجع نفسه، ص 81.

[4] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

2- القسم الثاني وهم علماء الدين التقليديون الذين يرون أن دورهم يكون حول الأعمال الدينية البحتة والأصول الفقهية، وينصب عملهم على التدريس في الحوزات العلمية من بينهم مرعشي، نجفي وموسى الزنجاني.

تثبت الأحداث السياسية في إيران أن لرجال الدين دور بارز في الحياة السياسية، فقد كان لهم تأثير كبير على لجنة صياغة دستور 1906 الذي حد من سلطات الشاه وجعلت من الإسلام دين الدولة الرسمي بموجب مادته الأولى التي تنص على المذهب الشيعي الجعفري الإثنى عشري مذهبا رسميا للدولة وتم منع صدور أي قانون يكون مخالفا للشريعة من خلال وجوب موافقة العلماء على القوانين قبل مرورها من المجلس الوطني.[1]

كما وقف رجال الدين إلى جانب رئيس الوزراء مصدق في قضية تأميم النفط الإيراني وعملوا على تعبئة الرأي العام لصالحه قبل أن يسحبوا دعمهم له بعد أن عدّوه وجها علمانيا لجبهته الوطنية حيث أطيح به، وتحالفت المؤسسة الدينية مع البازار (طبقة التجار أي قوى الرأسمالية التي تسيطر على ثلثي تجارة التجزئة وتمارس نفوذا قويا من خلال الطوائف التجارية والحرفية) التي تعتبر المصدر الأول لتمويل المؤسسة الدينية، لكن هذه الأخيرة صدمت البازار بعد نجاح الثورة بوضعها قيودا على حرية التجارة الخارجية وحرية تملك الأراضي وفرضت قيودا على نشاطات التجارة.[2]

ولما حاول الشاه محمد رضا بهلوي تطبيق الثورة البيضاء من أجل تغيير الهوية الإسلامية لإيران، عارضه رجال الدين وفي مقدمتهم آية الله الخميني الذي تمكن من تعبئة الرأي العام في ظرف أربعة أشهر ضد مخطط الشاه ليصل إلى الصدام المباشر، لذلك قامت أحداث حزيران/يونيو 1963 راح ضحيتها الآلاف وسجن الخميني، ومحاولة من رجال الدين درجة "آيات الله العظمى" لإخراجه من السجن اجتمع مرجعي نجفي، خونساري، كلبايكاني، الخوئي

[1] النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سبق ذكره، ص37.
[2] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص14-15.

وشريعتمداري الذين أجازوا ترقية الخميني إلى درجة آية الله العظمى باعتبار أن هذه الدرجة تكتسب الحصانة، نظرا للعرف الجاري ألا يسجن آيات الله العظمى لمقامتهم الدينية.[1]

وعرفت سنة 1994 عام الحزن للمؤسسة الدينية لفقدها أربعة من كبار مراجع التقليد وهم الخوئي، غلبيجاني، مرعشي وأراكي، ما جعل رجال الدين الكبار في إيران يختلفون حول اختيار المرشح علي خامنئي لمرجع التقليد وجعله المرجع الوحيد.[2]

ثانيا: الأحزاب السياسية:

أعطى الدستور الإيراني لاسيما المادة 26 منه، حرية تشكيل الأحزاب مادامت مبادئها تتوافق مع ضوابط الدستور، لذلك تتنوع التيارات والأحزاب السياسية الموجودة في الساحة السياسية التي تعكس التركيبة الاجتماعية الإيرانية، وبالرغم من هذا فإن الممارسة الحزبية لا تخرج عن عباءة رجال الدين، فكل الأحزاب تصب في صالح التيارين المتنافسين المحافظ والاصلاحي وذلك لقطع الطريق أمام العلمانيين والشيوعيين من طرف السلطات، للإشارة فإن تيار المحافظين ينتهج سياسة عدائية اتجاه الغرب بينما ينتهج الإصلاحيون سياسة معتدلة وينادي بالتقريب مع الغرب. [3]

كما يختلف التياران في مجموعة من الرؤى أهمها مبدأ ولاية الفقيه المطلقة الذي يدعمه التيار المحافظ، بينما يرى التيار الإصلاحي بأنه يجب تقييد صلاحياته كما اعترضوا على تدخل رجال الدين في الحياة السياسية، وتتدرج أغلب التنظيمات تحت التيارين الإصلاحي والمحافظ إلا أن هناك أحزاب أخرى معارضة من أبرزها "مجاهدي خلق".[4]

تتغير أنواع الأحزاب الإيرانية بشكل متسارع ليس من ناحية التحالفات والتوازنات كغالبية الأنظمة السياسية فحسب، وإنما من حيث النشأة والتكوين كذلك، مما يحتاج لمراجعة دورية متتابعة لرصد ما يعتريها من تبدل وتغير خاصة لدى كل عملية انتخابات برلمانية تجري في

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص14-15.
[3] عبلة مزوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص29.
[4] أحمد بن عبد المحسن، **إيران أحزابها وشخصياتها**، الرياض: شبكة صيد الفوائد، 2015، ص ص 4-6.

إيران، كما أن التفاعلات الحزبية الإيرانية لها سماتها التي تؤثر على مجريات الحياة الحزبية ومجمل العمل السياسي، ومن سمات الأحزاب السياسية في إيران:[1]

1- سرعة الانشقاق وتكوين الكيانات المتوازية: حسب ما تمليه الظروف وذلك من أجل استقطاب وتأطير الجماهير التي تسعى إلى التغيير، ومن ذلك بروز الإصلاحيين من رحم المحافظين.

2- قصر العمر السياسي للأحزاب الإيرانية: تتشكل أغلب الأحزاب الإيرانية قبيل العمليات الانتخابية وتحل بعدها.

3- انعدام صفة الالتزام الحزبي: يجوز للسياسي الإيراني أن يكون عضوا في عدة أحزاب سياسية في الوقت ذاته، كما أنه لا يلتزم برأي الحزب في معظم القضايا بل يعبر عن رأيه الشخصي.

4- غياب المواقف الحزبية في معظم القضايا السياسية: نادرا ما تصدر الأحزاب الإيرانية بيانات معبرة عن مواقفها عبر أمانة الحزب وإنما تترك الموقف الحزبي يتكون نتيجة لتصرفات الأفراد.

5- محورية الفرد في تأسيس الأحزاب الإيرانية: تتكون الأحزاب في إيران بوجود شخصية مركزية يقوم عليها الحزب وتزداد مكانة الحزب بموقع الفرد من السلطة أو العمل السياسي العام وينهار الحزب بانهيار هذا الفرد أي لا وجود لأهداف ولا برامج للحزب.

وبالتالي لا تتكون كتل انتخابية ثابتة في المجلس وإنما تحل وتتشكل عدة مرات في الدورة الواحدة بعيدا عن الانتماء الحزبي مما يجعل الحياة البرلمانية الإيرانية تختص بحالة من السيولة وتبدل المواقف وفق المصالح الشخصية.

[1] مركز الخليج للدراسات الإيرانية، خارطة الأحزاب السياسة الإيرانية عام 2016، على الموقع: https://arabiangcis.org/2016-عام-الإيرانية-السياسية-الأحزاب-خارطة-الايرانية/والبحوث-الدراسات تاريخ الاطلاع: 2017/05/01

الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات 2016:

لم تخرج الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات 2016 عن التيارين المتنافسين المحافظين والاصلاحيين وهم كالتالي: [1]

1-التيار المحافظ: انقسم هذا التيار إلى المحافظين التقليدين المعادي لأحمدي نجاد الذي يضم جبهة الصمود، والتي انقسمت بدورها إلى حزب سالكو طريق الثورة بزعامة فريد الدين عادل ابن غلام علي حداد عادل، وجمعية المؤثرين المؤيدة لغلام علي حداد عادل حيث كان هذين الفصيلين أبرز فصائل التيار المحافظ. ثم يأتي حزب سالكو طريق الولاية (فصيل معتدل حصل على أهم المقاعد الوزارية في حكومة روحاني مثل الدفاع والداخلية والعدل والاستخبارات) بزعامة على لاريجاني وهو على خلاف مع حداد علي، ثم فصيل سالكو طريق الثورة الإسلامية بزعامة يزدي.

2-**بقايا الإصلاحيين:** وهم الأحزاب المعتدلة التي كانت موجودة قبل تجربة الإصلاحيين وتحالفت معهم في انتخابات 1997، وهي اتحاد رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز) الذي تكونت من انشقاق الأعضاء ذوي التوجهات الاقتصادية اليسارية في جمعية رجال الدين المناضلين المحافظة (روحانيت مبارز) عام 1987، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وكوادر البناء والتعمير الذي أسسه رفسنجاني عام 1995، وتيار المعتدلون الذي انضوت تحت رايته جميع الفصائل السياسية المؤيدة للرئيس حسن روحاني، وأهم فصائله: حزب الاعتدال والتنمية أسس في عام 1999 وأدمج في جبهة التدبير والأمل، وجبهة التدبير والتنمية التي يترأسها محمد باقر زاده.

ثالثا: جماعات الضغط:

معظم تيارات جماعات الضغط من تنظيمات سياسية ودينية وصحفية كرابطة علماء الدين المناضلين "روحانيت" وتجمع علماء الدين المجاهدين "روحانيون" والأحزاب الجديدة

[1] مركز الخليج للدراسات الإيرانية، خارطة الأحزاب السياسة الإيرانية عام 2016، على الموقع: https://arabiangcis.org/2016-عام-الإيرانية-السياسية-الأحزاب-خارطة-والبحوث-الايرانية/الدراسات تاريخ الاطلاع: 2017/05/01

كحزب كوادر البناء وحزب جبهة المشاركة الإسلامية والجمعيات الإسلامية كجمعية المؤتلفة وبعض الصحف، أصبحت جزءا من التيارين الإصلاحي والمحافظ الذين لهما تأثير على السياسة الخارجية بين الانفراج والتشدد. [1]

كما تلعب الحوزة الدينية دورا مؤثرا في النظام السياسي الإيراني نظرا لأهميتها في تكوين رجال الدين، الذين ينضمون إلى تيارات سياسية وأخرى دينية كان لبعضها تأثير قوي على سياسة الإصلاحيين في فترة الرئيس خاتمي خاصة مع الولايات المتحدة، أما التنظيمات المعارضة كمنظمة مجاهدي الشعب الإيراني ومنظمة مجاهدي الثورة، تعتبر أن النظام خرج عن الإطار الإسلامي والديموقراطي الذي يدعو له وتقوم بشن عمليات عسكرية ضد النظام.[2]

المبحث الثالث: مظاهر تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول: صنع القرار السياسي الخارجي الايراني

يستند صانع القرار الإيراني في فهمه وإدراكه للوضع الدولي إلى تبنيه المذهب الشيعي الإثني عشري، وهذا ينعكس على دوائر العمل الخاص بعملية صنع القرار، فحسب برنار أوركاد فإن الهوية الإيرانية بعناصرها الثلاثة الوطنية والإسلامية والدولية تتوافق مع ثلاث دوائر جغرافية هي البلدان الحدودية والعالم الإسلامي ثم باقي دول العالم، تتألف الدائرة الأولى من البلدان الحدودية الخمسة عشر التي تحدها برا وبحرا وهذه الدول تنتمي إلى العالم الإسلامي ما عدا روسيا لذلك تتصرف إيران بوصفها أمة، وتمتد دائرة العالم الإسلامي بامتداد العلاقات التي تقوم على الأيديولوجيا الإسلامية.[3]

وعليه يتوجه تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية الإيرانية في الدائرتين الأولى والثانية ذات الروابط الإسلامية حيث تعتزم إيران إيجاد مكانها في الأمة الإسلامية بفرض

[1] عبلة مزوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.
[2] المرجع نفسه، ص 30.
[3] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 172-173.

نفسها كواحدة من الدول الرائدة في العالم الإسلامي حيث تدافع عن قضايا المسلمين بالرغم من اعتناقها للمذهب الشيعي الذي يجعلها في تنافس مع دول سنية على غرار المملكة العربية السعودية.[1]

ويؤكد الدستور على العامل الديني في سياسة إيران الخارجية، ففي المادة 152 تتحدث عن الدفاع عن حقوق المسلمين، ومهمة الدفاع عن المسلمين وطرد الاستعمار ومكافحة الوجود الأجنبي،[2] فالدستور أظهر دور إيران في سياستها الخارجية باعتبارها حامي العقيدة والمسؤولة عن الدفاع عن المسلمين ومقدساتهم.

تعتمد إيران على نشر التشيع كآلية لمد نفوذها في مناطق جديدة كاستراتيجية للتوسع، وهي تعتمد على التشيع السياسي المؤمن بنظرية ولاية الفقيه، التي تسعى إيران لنشرها حتى بين الشيعة العرب غير المؤمنين بها، وبذلك أصبح التشيع بعد مهم في السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة مع ارتباط المكونات الشيعية المتزايد بإيران، وسعي الأخيرة منذ انطلاق الثورة إلى أن تكون "قم" مركز رئيسي ووحيد للمذهب الشيعي في العالم من خلال السيطرة على الحوزات الدينية المنافسة، وهو ما يمكن إيران من نفوذ كبير لكون المرجعية الدينية لا تقتصر على الولاء التعبدي فقط بل تمتد إلى الولاءات السياسية.[3]

ومن أجل ذلك، أعطى الدستور للمرشد الأعلى صلاحيات جعلته أعلى سلطة في البلاد ومن حقه التدخل في السلطات الثلاث رغم أن الدستور فصل بينها، ويحدد أولويات السياسة الداخلية والخارجية، واتخاذ قرارات الحرب والسلام من صلاحيات المرشد أيضا القوات المسلحة تابعة له ويسيطر على المؤسسات القضائية.[4]

فالمرشد الأعلى يقود البلاد –استنادا إلى نظرية ولاية الفقيه– من خلال نظام معقد من المؤسسات التي يقودها رجال الدين، فمجلس صيانة الدستور* الذي يبت في مدى دستورية

[1] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.
[2] دستور جمهورية إيران الإسلامية
[3] شنين محمد المهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 187-188.
[4] دستور الجمهورية الإسلامية
*يرأسه آية الله أحمد جنتي الذي يرأس أيضا مجلس الخبراء وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، ما يبين نفوذ رجال الدين في النظام السياسي الإيراني.

القوانين الصادرة عن البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي) ومطابقتها للشريعة الإسلامية، ويقبل ترشيح أعضاءه، يمثل أداة تحكم في يد المرشد للبرلمان، أما الرئيس الذي أعطاه الدستور في السياسة الخارجية توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقبول اعتماد أوراق السفراء فإنه يتولى رئاسة مجلس الأمن القومي الذي يرسم السياسات الدفاعية والأمنية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي يصادق عليها المرشد الأعلى، هذا الأخير يمتد نفوذه إلى كل الدوائر والهيئات الرسمية وغير الرسمية من خلال شبكة من الممثلين من رجال الدين لهم سلطة تفوق سلطة المسؤولين في هذه الهيئات، إضافة إلى مجموعة من المستشارين يتقدمهم علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الأسبق كمستشار الشؤون الدولية للمرشد الأعلى.

المطلب الثاني: نظرية ولاية الفقيه

جاءت الثورة الإيرانية 1979، لتجسد نظرية ولاية الفقيه على أرض الواقع والتي نقلت الفكر الشيعي من مرحلة انتظار المهدي أثناء فترة غيبته إلى مرحلة العمل بجعل الولي الفقيه ينوب عن الامام المهدي الغائب، فقد جاء التطبيق العملي لولاية الفقيه تجسيدا لفكرة المهدوية وذلك باعتبارها مرحلة تمهيدية لاستقبال المهدي من خلال تحقيق التطور والازدهار من أجل تهيئة الأرضية اللازمة لظهور المهدي، فالتخطيط الاستراتيجي لقادة الثورة –أصحاب القرار– تتعلق بمفاهيم "آخر الزمان الوشيك".

ففي أوت 2005، عقد أول مؤتمر دولي بشأن "العقيدة المهدوية" الذي أصبح يقام كل عام في طهران،[1] ويظهر ذلك أيضا مع خطاب الرئيس أحمدي نجاد في الأمم المتحدة بتاريخ 27 سبتمبر 2007، قائلا:" **دون أي شك، سيأتي المنتظر، المخلص النهائي، وبصحبة جميع المؤمنين ملتمسي العدالة والمستفيدين، سيؤسس لمستقبل مشرق وسيملأ العالم عدلا وجمالا. هذا هو وعد الله؛ ولذلك سيتحقق**"،[2] هنا تظهر مركزية انتظار المهدي الذي يتولى مسؤولياته المرشد الأعلى لغاية عودته من الغيبة في الفكر الشيعي المؤسس للجمهورية الإسلامية من أجل قيام الحكومة العالمية.

[1] فاطمة الصمادي، **التيارات السياسية في إيران**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2012، ص 289.
[2] هنري كيسنجر، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

لذلك ركزت ولاية الفقيه على ثلاثة مفاهيم أساسية:[1]

1-الحكومة الإسلامية: وذلك من أجل تطبيق أحكام الدين الإسلامي في ظل استمرار غيبة الامام وتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار.

2-فكرة الأممية الدينية: حيث انتقد الامام الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي وأرجع آثارها إلى الاستعمار والقوى العظمى.

3-فكرة الحياد: وذلك من محتوى إسلامي حسب الخميني عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله والحفاظ على الهوية والترابط الوثيق بين الدين والسياسة ورفض الفصل بينهما كأثر من آثار التبعية للخارج.

لذاك تم طرح نظرية أم القرى، والتي مفادها أنه بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والقيادة للإمام الخميني، أصبحت إيران "أم القرى" دار الإسلام وأصبح عليها واجب أن تقود العالم الإسلامي، وعلى الأمة واجب ولايتها، أي أن إيران أنيط بها قيادة الأمة الإسلامية كلها.[2]

وللعلم أن المذهب الشيعي الامامي الاثنى عشري الذي يسود في إيران يرتكز على ثلاثة معتقدات (مفاهيم) أساسية هي: الامامية، العصمة والتقية.

1-**الامامية:** تعتبر ركن من أركان الايمان في العقيدة الاثنى عشرية حيث ينفي فقهاء الشيعة الايمان عن من لا يؤمن بإمامة أهل البيت، ويعتقد أهل المذهب أن الامامة محصورة في الامام علي بن أبي طالب (ض) والحسن والحسين ثم الأئمة من ذرية الحسين وحده وآخرهم –الامام الثاني عشر– ابن الحسن العسكري الذي غاب وهو في الرابعة بمعجزة في الغار عدة سنوات وكان له أربعة خواص وسفراء يترددون عليه فينقلون خطاباته ورسائله إلى الشيعة وبالمقابل ينقلون طلبات الشيعة إليه، وأطلق على هذه الفترة الغيبة الصغرى ولما انقطع تردد السفراء انقطع الاتصال بالإمام الغائب لأكثر من ألف سنة والتي عرفت بالغيبة الكبرى أي لايزال مختفيا على اعتقاد أهل الشيعة وعند عودته سيملأ الأرض عدلا وإحسانا.[3]

---

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

[3] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سبق ذكره، ص ص93-94.

2- **العصمة:** يعتقد الشيعة بعصمة الامام، فالأئمة الإثنى عشر معصومون يضاف إليهم النبي (ص) وابنته فاطمة الزهراء (ض)، فالقول بضرورة العصمة في الامام مطلق عند الامامية إلى ضرورة النص عليه من الله كطريق واحد لمعرفته كأن تكون له معجزة تدل على صدق دعواه، فيبطل الشورى والانتخاب لأنه معصوم.[1]

6-**التقية:** يعتبر مبدأ التقية من المسائل المهمة التي يولي الاثنى عشرية لها الاهتمام، فالتقية كما عرفها علماؤهم هي أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد لتدفع الضرر عن نفسك أو مالك أو لتحتفظ بكرامتك، وينسبون ذلك إلى الامام علي كرم الله وجهه حين سكت عن المطالبة بحقه في الخلافة باعتباره أولى وأحق بها من أبي بكر وعمر(ض).[2]

في الفكر الشيعي لا يعد الفقيه معصوما، واختلف فقهاء الشيعة في مسألة الولاية فهناك من يراها مطلقة وهناك من يراها محدودة ضمن دوائر معينة ومتعددة، ومنهم الامام الخميني الذي أعطى للفقيه الحاكم بوصفه نائبا عن المعصوم الولاية المطلقة وكل صلاحيات الامام والرسول (ص) وأعد الولاية شعبة من ولاية الله وبذلك سمح للولي الفقيه تجاوز الدستور وإرادة الأمة.[3]

وباعتبار أن الفقيه نائب عن المعصوم فإن اهتمامه بقضايا المسلمين من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، فقد دعم المرشد السيد "علي خامنئي" الثورات العربية وعدها من الصحوة الإسلامية،[4] كما يعتبر القضية الفلسطينية إحدى أولى اهتماماته ففي كلمة ألقاها في المؤتمر الدولي السادس لدعم الانتفاضة الفلسطينية بتاريخ 21 فبراير 2017 في طهران، شدد على مواصلة المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني وطلب من الشعوب والحركات والدول الإسلامية دعمها حتى تضمن الاستمرار،[5] أيضا، وبمسؤولية الامام وجه الخامنئي خطابا إلى حجيج بيت الله الحرام بمكة في يوم عرفة الموافق لـ 2017/08/31 دعاهم فيه إلى الالتفاف حول قضايا الأمة الإسلامية والنضال ضد الظلم والثورة على الاستبداد[6].

---

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

[3] المرجع نفسه، ص96.

[4] ياسر عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

[5] خطاب قائد الثورة الإسلامية سماحة الامام الخامنئي في المؤتمر الدولي السادس لدعم القضية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: leader.ir/ar/content/17549/ تاريخ الاطلاع 2017/08/30

[6] خطاب موجه للحجاج قرأه عليهم المكلف بالحج في يوم عرفة، الموقع الالكتروني:

كما يقوم المرشد الأعلى بالدعم المالي وتقديم المساعدات إلى الحركات الشيعية ومشاريعهم في العالم عبر ممثليه، وعلى رأسهم المراكز الثقافية بالخارج، حيث تقدر لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية أن جزءا كبيرا من دخل إيران من العملة الصعبة من النفط يتدفق إلى مكتب المرشد الأعلى، كما توفر المؤسسات الثورية مصدرا آخر للمرشد الأعلى حيث تحول إليه أجزاء كبيرة من الأرباح التي تكسبها في المعاملات الاقتصادية والتجارية.[1]

وللتنبيه أن نظام الخمس الذي يؤدى من الشيعة إلى مراجع التقليد، باعتبار أن كل مؤمن شيعي يجب أن يكون له مرجع تقليد يتبع فتاويه في النواحي الدينية والاجتماعية، حقق قدر كبير من الاستقلال المالي عن الدولة والذي يعتبر عامل مهم في تسهيل العمل السياسي الديني خلال الثورة الإسلامية،[2] وبعدها في استراتيجية الدولة الإيرانية لنشر التشيع ودعم الحركات والتنظيمات الشيعية في البلدان الإسلامية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

ومن المؤسسات التي يمولها المرشد الأعلى والتي أسسها عام 1990 :

1-المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية:

يتم تمويل المجمع بصورة كاملة من المرشد الأعلى، ومجال عمله (مهامه) هو التقريب بين المذاهب الإسلامية بشكل سلمي ولاسيما بين المذاهب الأربعة ومذهب الشيعة الاثني عشرية السائد في إيران، ويعتبر المجمع نفسه إطار التقليد للشيعة في العالم أو المرجع الذي أسسته "دار التقريب" التي تأسست في القاهرة كاتحاد ديني بين علماء الدين الشيعة والسنة عام 1947، والتي حضيت بتأييد جامع الأزهر في مصر، ويتكون أعضاءه من علماء الدين الشيعة الميالين إلى فكرة التقارب بين أتباع المذاهب الإسلامية وأيضا الأكاديميين الشيعة الذين

leader.ir/ar/archive?topic=speech تاريخ الاطلاع: 2017/09/10

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص73.
[2] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

تميزوا باهتمامهم الأكاديمي في إقامة حوار إسلامي شامل وبذلك يتحقق هدف المرشد الأعلى بإخراج إيران من عزلتها.[1]

يقيم المجمع المؤتمرات والندوات في البلدان الإسلامية على غرار ندوات التقريب التي تقام كل عام في مكة بمناسبة موسم الحج والتي بلغت ثمانية عشر ندوة، وفي سوريا ينظم مؤتمرات وندوات يحضرها الكثير من العلماء والشخصيات العلمية والثقافية من المنطقة، وتقام الندوات في الكثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية مثل روسيا وبريطانيا، من أجل الحوار بين كبار العلماء لتجاوز عداوة دامت قرونا بين السنة والشيعة والاسهام في تأسيس جبهة للدفاع ضد الغزو الثقافي الغربي كأهداف معلنة ومناصرة الشيعة في هذه المناطق بالحضور والدعم المالي والمعنوي لتحقيق النفوذ الإيراني في هذه المناطق.[2]

2-المجمع العالمي لأهل البيت:

تأسس في ماي 1990، ويمول بشكل جزئي من طرف المرشد الأعلى، ويعتبر أكثر نفوذا من المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ويضع هدفين أساسين حسب علي التسخيري الذي ترأسه إلى غاية عام 1999، هما:[3]

أ- محاولة تحقيق مكانة سامية بين كافة الجماعات الإسلامية في مجالات الثقافة والدعوة والاقتصاد والمجتمع والسياسة عن طريق الدعوة السلمية.

ب- تحقيق المسعى الإيراني بفرض زعامة شيعة إيران على كل التجمعات الشيعية في العالم.

المطلب الثالث: الحوزات العلمية

الحوزة تسمية عربية تعني المكان أو الناحية التي يمكن أن تخصص لمختلف أوجه النشاط الإنساني، إلا أن الكلمة ارتبطت في لغة الخطاب الشيعي بتلقي العلم وتوجد الحوزة

---

[1] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-74.

[2] وكالة أنباء التقريب "تنا" (TNA)، **دراسة منجزات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في ذكرى تأسيسه**، تاريخ النشر: 2012/10/12، تاريخ الاطلاع 2017/08/20، الموقع الالكتروني: m.taghribnews.com/vdcewz8zxjh8fzi.dbbj.html

[3] ويلفريد بوختا، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

العلمية في مدينة "قم" في إيران، والحوزة عبارة عن مؤسسة اجتماعية قائمة على مجموعة من النظم والروابط الاجتماعية الخاصة التي تحكم علماء الدين في كل زمان، والحوزات العلمية منتشرة في جميع أنحاء إيران إلا أن حوزة "قم" العلمية هي المركز الأم لكل الحوزات وحتى أن مصطلح الحوزات العلمية ينصرف إلى مدينة "قم" لما تحتويه من مدارس دينية.[1]

يعتبر إصطلاح **الهيئة الدينية** وهو الأكثر شمولية والذي يضم إلى جانب الحوزات العلمية المراكز الدينية مثل العتبات المقدسة والمزارات والمساجد ودور النشر التابعة للحوزات بالإضافة إلى مراجع التقليد.[2]

حوزة "قم": لها شهرة خاصة في إيران ولكل الشيعة في العالم حيث تخرج منها كبار مراجع التقليد مثل منتظري، غلبيجاني، شريعتمداري،[3] وتتمتع بثقل ديني وسياسي كبير داخل إيران وتعتبر العاصمة الدينية لإيران، وتعكس الدور الكبير للفقه والفقهاء في تطور إيران كما تمثل أحد خصوصيات التجربة الإيرانية، فهي نموذج فريد للتأثير القوي والفعال الذي تمارسه مؤسسة دينية في مجتمعها في كل العالم الإسلامي، فلها قدرات تنظيمية تحافظ على تماسك المؤسسة الدينية المرتبطة أساسا والمنظمة للجماهير باعتبارها المرجعية، ولذلك فقد أعطت للفقهاء دور فعال في تطور الحياة السياسية الإيرانية والذي لا يمكن إهماله من طرف السلطات السياسية، أيضا تعمل على تكامل النظم التعليمية في إيران من خلال عدم ازدواجيتها وذلك بعلاقتها بالجامعات باعتبارهما مركز تخريج النخب.[4]

لذلك تعمل القيادة الإيرانية على أن تكون حوزة "قم" المرجعية للمسلمين الشيعة في العالم الإسلامي في ظل منافسة الحوزات الأخرى على غرار حوزة النجف بالعراق.

تجدر الإشارة إلى أن نجاح الثورة في إيران عارضتها الجامعة إثر تقاطعها معها في الرؤية والمنهج، ما جعل قادة الثورة يرفعون شعار الثورة الثقافية، وانتهت هذه المواجهة بقرار

[1] باكينام الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 330.
[2] المرجع نفسه، ص 330.
[3] ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.
[4] باكينام الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 329.

الدولة بتعطيل الجامعات لمدة زادت على السنتين من أجل تغيير المناهج خصوصا في جانب العلوم الإنسانية تحت مفهوم أسلمة الجامعات الذي طرحه علي خامنئي وتطهير الجهاز العلمي من الأساتذة غير المنسجمين –العلمانيين والشيوعيين– مع منطلقات الوضع الجديد للدولة حتى تقضي على ازدواجية النظم التعليمية بين الحوزة والجامعة، ما يعني تنميط النخب المتخرجة بالفكر الحوزوي حتى تضمن استمرار وبقاء النظام، باعتبار أنها ستقود إيران.[1] واليوم تعد وزارة الخارجية الإيرانية مقرا للنخب الإسلامية الكفؤة والأكاديمية من خلال الكوادر المتخرجة من جامعة الامام جعفر الصادق.

[1] جواد علي كسار، **أزمنة الثقافة الإيرانية، معايشة من الداخل**، ج1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2011، ص ص 195-196.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم:

1- تظهر وتبرز المكانة لرجال الدين ذوو القدرات القيادية في النظام السياسي الإيراني فلا الخميني ولا الخامنائي حصلا على درجة آية الله العظمى عن طريق التدرج العلمي حسب قواعد الحوزات العلمية الشيعية وإنما بقرارات سياسية فالأول تم ترقيته عن طريق اجتماع آيات الله ومنحه الدرجة من أجل إخراجه من السجن والثاني أيضا رُقّي بقرار سياسي من حجة الإسلام إلى آية الله من أجل تنصيبه مرشدا أعلى. ومنه فإنه يمكن التفريق في فئة رجال الدين بين المشتغلين بالسياسة كقناعة مما جعلهم يرتقون في المراتب العلمية الدينية بسبب قوتهم السياسية.

2-تحليل نجاح كيفية بناء دولة دينية نموذجية في وقت أصبح كل العالم ينادي بالديموقراطية ولا إرادة تعلو فوق إرادة الشعب. لكن بإدخال مؤشرات التنمية الاجتماعية وعلى رأسها الأمية التي تضاربت حولها الاحصائيات فهل بالقضاء على الأمية في إيران والانفتاح على الآخر من خلال التكنولوجيات الجديدة ستتقوى أسس ودعائم الدولة الدينية أم ستقوضها؟

3- يعتبر النظام السياسي النسق الأساسي الذي يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية حسب المنهج البنائي الوظيفي وعليه فإن الدين في النظام السياسي الإيراني يعتبر النسق الفرعي الغالب في إيران بل ويخترق تقريبا كل الأنساق الفرعية الأخرى لما تعطيه له الدولة من أهمية بداية من نظرية ولاية الفقيه وصولا إلى نفوذ رجال الدين داخل كل المؤسسات والهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الإيرانية

تجاه سوريا

تعتبر سوريا حلقة هامة في الرؤية الاستراتيجية الإيرانية ولذلك توليها أهمية خاصة في سياستها الخارجية ويساعدها في ذلك هيمنة الطائفة العلوية على السلطة في سوريا، وقد حذر الملك عبد الله الثاني ملك الأردن، إثر غزو العراق وسقوط نظام صدام حسين من قيام هلال شيعي يمتد من إيران إلى لبنان عبر العراق وسوريا.

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية السورية

المطلب الأول: سوريا دراسة جيو سياسية

1-الموقع الجغرافي:

تقع الجمهورية العربية السورية في جنوب غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط أي في الجزء الشمالي من بلاد الشام، يحدها من الشمال تركيا، من الشرق العراق، من الجنوب الأردن وفلسطين المحتلة، ومن الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحتها 185.180 كم^2 التي تتميز بأشكال تضاريسية مختلفة أهمها السهول الساحلية منها العلويين والاسكندرونة واللاذقية والسهول الشرقية منها: الجزيرة وهي سهل واسع محصور بين نهري دجلة والفرات.[1]

يمتاز الموقع الجغرافي لسوريا بأهمية استراتيجية كبيرة ما جعلها محط اهتمام وأطماع الدول الكبرى وبعض دول الجوار، حيث تعتبر مفترق طرق بين القارات القديمة الثلاث، وتطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 185كم، أيضا تجاور فلسطين المحتلة بحدود طولها 70 كم ما يجعل القوات السورية في حالة تأهب دائمة لمواجهة العدو الإسرائيلي الذي لا يزال يحتل أرض الجولان السورية منذ عام 1967.[2] كما يجعل مواردها المائية المتمثلة في نهري دجلة والفرات مشكلة دائمة بسبب أن النهريين ينبعان من تركيا التي تسعى إلى إقامة مشاريع إقتصادية لاستغلال المياه ما يؤثر سلبا على حصة سوريا والعراق من المياه.[3]

---

[1] الهادي قطش، **مرجع سبق ذكره**، ص144.

[2] خالد جويعد أرتيمة العبادي، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007**، مذكرة ماجيستير، الأردن:جامعة مؤتة، 2008، ص80-81.

[3] ريشار لابيفيير، طلال الأطرش، **حين تستيقظ سوريا**، بيروت: دار الفارابي، 2012، ص 26.

2-السكان:

يبلغ عدد سكان سوريا 22.517.750 نسمة، يمثل العرب الأغلبية بنسبة 90% والأكراد 6% بينما تمثل 4% الباقية أعراق مختلفة من أرمن وشركس وسريان،[1] كما يدين غالبية السوريون بالإسلام ما يمثل 90% تتوزع 74% من السنة و16% من العلويين والدروز والشيعة، يتعايشون مع أقلية مسيحية من مختلف الطوائف مقدرة بـ 10%.[2]

3-تاريخيا:

سوريا هي إحدى دول الهلال الخصيب* وعاصمة الدولة الأموية تاريخيا التي امتدت من الأندلس حتى الهندوس، ثم وقعت تحت الحكم العثماني لمدة أربعة قرون ناصبت فيها العداء للدولة الصفوية، لتقع تحت الاحتلال الفرنسي إثر سقوط الدولة العثمانية وتقسيم المنطقة بين بريطانيا وفرنسا التي جزأتها باسم حماية الأقليات، ليعاد توحيدها باسم القومية العربية التي تسمو على كل الأقليات لصالح مفهوم الدولة القومية وترسخ استقلالها منذ عام 1946 دون إقليم إسكندرون الذي سلمته قوات الاحتلال لتركيا عام 1939.[3]

4-النظام السياسي:

سوريا هي جمهورية ذات نظام رئاسي حيث يعتبر رئيس الجمهورية رأس السلطة التنفيذية التي تتكون من الرئيس وثلاث نواب ورئيس الوزراء وثلاث نواب ومجلس الوزراء، ويتمتع الرئيس بسلطات واسعة، فهو الذي يعين نواب الرئيس ويعين رئيس الوزراء ونوابه، ويعين أيضا الوزراء، كما أن السلطة التشريعية فهي أحادية المجلس هو مجلس الشعب والحزب الحاكم هو حزب البعث الاشتراكي، أما السلطة القضائية فتتكون من محكمة العدل الدستورية ومجلس القضاء الأعلى، محكمة النقض ومحاكم أمن الدولة، وتعتبر الشريعة الإسلامية مصدر التشريع.[4]

---

[1] الهادي قطش، **مرجع سبق ذكره**، ص144.

[2] كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، بيروت: دار الجيل، 1998، ص 302.

*الهلال الخصيب: هو سوريا التاريخية يشمل أراضي دول لبنان وفلسطين والأردن والعراق وسوريا الحالية. عبارة الهلال الخصيب هي من اختراع عالم الآثار جيمس هنري برايستند من جامعة شيكاغو.

[3] ريشار لابيفيير وطلال الأطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[4] محمد عتريس، **مرجع سبق ذكره**، ص 274.

5-اقتصاديا:

يعتبر اكتشاف حقول ضخمة للغاز والنفط في شرق جنوب البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل السورية وصولا إلى السواحل المصرية ما من شأنه أن يجعل سوريا منتجا كبيرا للنفط والغاز في الشرق الأوسط، فقد قدّرت "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية" في عام 2010 أن المنطقة تحتوي على ما يصل إلى 1,7 مليار برميل من النفط و122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي يمكن ضخه.[1] كما تعتبر سوريا منطقة هامة لمد خطوط نقل الطاقة من النفط والغاز من المنبع في الخليج والعراق وإيران إلى أوروبا.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الإيرانية السورية

تعتبر سوريا الركيزة الأساسية بالنسبة لإيران في العلاقات الإيرانية العربية، ويعود ذلك إلى خصوصية الروابط بين طهران ودمشق المستمدة من صلات دينية (مذهبية)، تاريخية، سياسية واقتصادية. وتعود الروابط الدينية إلى جبل "عامل" (الوطن التاريخي للشيعة اللبنانية في جنوب لبنان) وإيران الصفوية إلى القرن السادس عشر من خلال شبكة واسعة من الروابط العائلية والتجارية التي لا تزال تعزز الاتصال السياسي بين مختلف الطوائف والتجمعات في المنطقة.[2]

وبعد استقلال سوريا عام 1946 وانتشار المد القومي العربي بقيادة مصر والعراق وسوريا، أصبح هناك توتر إيراني عربي نتيجة قلق الشاه من التأثير المحتمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة ككل وبالخصوص في المناطق الإيرانية الناطقة بالعربية، كما أن الدول العربية نفسها ترى أن إيران ليست سوى عنصر في مخطط استراتيجي غربي كبير يشمل إسرائيل يهدف إلى احتواء وهزيمة الاندفاع نحو الوحدة العربية.[3]

---

[1] سقراط الحلو، **سورية ضحية الجغرافيا، مدخل جيوسياسي لفهم الأزمة السورية**، موقع المركز العربي الديموقراطي http://democraticac.de/?p=32818 تاريخ الاطلاع 10h08 à 12/07/2017

[2] عبد القادر ياسين وآخرون، **التحول العاصف سياسة إيران الخارجية بين عهدين**، د ب ن، مكتبة مدبولي، 2006، ص 127.

[3]- أسعد زروق، **إسرائيل الكبرى**، بيروت: دار الحمراء، ط 4، 1991، ص 630.

كان لوصول الفريق حافظ الأسد للسلطة الذي ينتمي للطائفة العلوية*، والتقهقر النسبي للنزعة القومية بعد وفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر والعداء العراقي السوري، تأثير على موقف سوريا تجاه إيران خاصة بعد عرض إيران الشاه للمساعدة الاقتصادية والطبية على سوريا في حرب 1973، ما بنى علاقة عمل جديدة بين سوريا وإيران تمثلت بالاتفاق الاقتصادي عام 1974 وعززها زيارة الرئيس حافظ الأسد الرسمية إلى طهران عام 1975 والتي لم تتكرر حتى سبتمبر 1990.[1]

كما أن نجاح الثورة الإسلامية في إيران وما نتج عنها من توافق المواقف مع إيران فيما يخص معارضة الطرفين للنظام العراقي ومعارضة خطة السلام بين مصر وإسرائيل، كما وجدت سوريا في تحالفها مع إيران دعما لموقفها في حل الأزمة اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، خصوصا وأن لبنان يشكل عمق استراتيجي لسوريا، فالثورة الإيرانية وفي ظل الظروف المعقدة التي كانت تحيط بها، كان لابد لها من حليف استراتيجي يدعم موقفها في المنطقة العربية.[2]

بدأت تتضح معالم العلاقات الإيرانية السورية أكثر بعد الانحياز السوري لإيران في حربها مع العراق، والذي تبين منه لإيران أن سوريا هي بوابة لنفوذها إلى العالم العربي، خاصة مع القطيعة العربيّة لإيران التي أحدثتها حرب الخليج الأولى، أصبحت سوريا المنفذ الوحيد الذي من خلاله تدعمّ إيران حزب الله، كما مثلت مع إيران "محور ممانعة" شملت حركات المقاومة في المنطقة، وظهرت قوة هذا المحور بنهاية الدور المصري باتفاقيات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.[3]

***الطائفة العلوية**: العلويون اسم أطلقه الفرنسيون على الطائفة النصيرية ومؤسسها هو أبو شعيب محمد بن نصير النصيري البصري (ت260هـ) عاش في العراق وادعى أنه الباب للإمام الحادي عشر الحسن العسكري وهو الذي جمع عقائد الفرق الشيعية المتطرفة ليصوغ منها المعتقدات النصيرية التي اتسمت بالسرية وأهمها تأليه الصحابي علي بن أبي طالب (ض) والقول بالتناسخ وتأويل كل الأوامر الشرعية بأن لها باطن يخرجها عن مفهومها الشرعي.

[1] عبد القادر ياسين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

[2] سمير بهلوان، **العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979**، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد (3+4)،2006، ص 331-332.

[3] محمد حامد الأحمدي وآخرون، **مراجعة في التاريخ والسياسة**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012، ص ص97-100.

كما أن إيران الخميني غضت الطرف عن مجازر الأسد ضد الاخوان في 1980–1982 في حلب وحماه وإدلب، وأغمدوا شعار تصدير الثورة ومناصرة الحركات الإسلامية التحررية من الأنظمة الظالمة والكافرة* مثل النظام البعثي العلماني السوري، فصمت الخميني عن إبادة النظام السوري للإخوان.[1]

في عام 1986، اهتزت العلاقات الإيرانية السورية إثر حادثة اختطاف السفير السوري في طهران "إياد المحمود" في 02 أكتوبر 1986 من قبل جماعة إيرانية شيعية متطرفة عززت مخاوف الأسد من ملالي إيران، إضافة إلى فضيحة "إيران كونترا" التي كشفت عن صفقة تسليح إسرائيلية إيرانية بقيمة 100 مليون دولار بدءا من عام 1980، أدخلت الكثير من الشك والريبة للرئيس الأسد في إمكانية اعتماده على إيران في مواجهة إسرائيل.[2]

كما كانت قضية طائرة "إل عال" الإسرائيلية عام 1986 والتي اتهمت سوريا بمحاولة تفجيرها، وعلى إثرها واجهت سوريا تهديد فرض عقوبات اقتصادية وإمكانية هجوم مسلح عليها، فحرص الأسد على تأمين إطلاق الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان على أيدي جماعات موالية لإيران، هذه الأخيرة –إيران– عملت على تحرير الرهائن منفردة مما اعتبره الأسد خيانة فقام بفضح علاقة إيران مع إسرائيل والولايات المتحدة من خلال تسريب لمجلة الشراع اللبنانية لما عرف بفضيحة "إيران كونترا".[3]

كما سببت مشاركة دمشق في مؤتمر السلام بمدريد عام 1993 نوع من الفتور على علاقة إيران بسوريا حيث انتقدت إيران المؤتمر وانتقدت الدول المشاركة فيه إلا أن دمشق نجحت في تقديم تطمينات لطهران بأن مسار التسوية لن يرافقه تطبيع العلاقات مع إسرائيل.[4]

* وجه الخميني خطاب للشعب العراقي عام 1980 جاء فيه:" إنكم تعرفون ماهية حزب البعث الكافر هذا... فإذا أعطيتم الفرصة لهذا الحزب الكافر فسوف لا يمضي وقت طويل إلا ويدمر أضرحة أئمة الإسلام ... إن عدو هؤلاء الحقيقي هو الإسلام والقرآن وإن هؤلاء يعتبرون الإسلام منافيا ومخالفا لأهوائهم الشخصية..." البعث الشيعي في سورية ، ص38.

[1] المعهد الدولي للدراسات السورية، **البعث الشيعي في سورية 1919-2007**، ص 39.
موقع التحميل: http://forsyria.org/newsletterpdf/ShiiasmInSyria.pdf

[2] المعهد الدولي للدراسات السورية، **مرجع سبق ذكره**، ص40-41.

[3] المرجع نفسه، ص65.

[4] شنين محمد المهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

وبعد تولي بشار الأسد السلطة، سعى الرئيس الشاب لتأسيس علاقة قوية مع ملالي إيران ولبنان، فحزب الله يمثل أداة مزدوجة بالنسبة لسوريا فهو يلعب الدور العسكري في السياسة الدولية المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط والسلام مع إسرائيل ومن جهة أخرى يلعب دور أداة الهيمنة على لبنان بجعل حاجة الحزب في الاعتماد على سوريا مستمرة والتي تشكل له الممر الوحيد للسلاح والعتاد الإيراني والروسي.[1]

اختلفت طهران التي كانت تريد التخلص من النظام العراقي، مع دمشق في قضية احتلال العراق عام 2003، فلم تستبعد دمشق أن لا يتوقف الاحتلال بعد إزالة نظام صدام حسين ليتعداه إلى إزالة النظام البعثي في سوريا أيضا، ولذلك اتُّهمت سوريا بإيواء القيادة العراقية وتهريب الأسلحة العراقية وأموال المسؤولين، وإرسال المقاتلين الأجانب لمواجهة قوات "تحالف تحرير العراق" فضلا عن تورطها في نقل المعدات العسكرية عن طريق الشحن البري، وانتهاك نظام العقوبات الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق بعد حرب الخليج الثانية.[2]

في منتصف يونيو 2006، وقّعت دمشق وطهران اتفاقية عسكرية للتعاون والدفاع المشترك وصرح وزير الدفاع السوري حسن كوركماني أثناء زيارته الأولى لطهران بعد توقيع الاتفاقية العسكرية أن إيران تعتبر أمن سوريا أمنها، وأضاف أن تعاون سوريا وإيران ضد التهديدات الإسرائيلية ليس سرا.[3]

وبعد امتداد موجة الانتفاضات الشعبية أو ما عرف بثورات الربيع العربي إلى سوريا، وقفت إيران في وجه "الثورة" ودعمت نظام بشار الأسد واعتبرت أن دفاعها عن النظام السوري جزء من دفاعها عن أمن إيران فكان الدعم عن طريق المد المالي والذي قدر بحوالي 10 مليار دولار في أواخر 2012، بالإضافة إلى تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك من خلال امداد

[1] المعهد الدولي للدراسات السورية، **مرجع سبق ذكره**، ص96.
[2] المرجع نفسه ، ص111.
[3] المرجع نفسه، ص117.

النظام السوري بالمقاتلين والخبراء وكمية هائلة من الأسلحة، كما تم تسخير وسائل الاعلام الإيرانية ضد الثورة السورية ووصفها بـ"مؤامرة خارجية".[1]

المطلب الثالث: أبعاد العلاقات الإيرانية السورية

1. البعد الجغرافي:

لا توجد حدود مشتركة بين إيران وسوريا إلا أن لكل منهما موقع استراتيجي هام في منطقة الشرق الأوسط جعلهما محط اهتمام جميع القوى سواء إقليميا أو دوليا حيث تشكل سوريا جزء هام من امتداد الهلال الشيعي بالرغم من أن الشيعة أقلية فيها، وأيضا بوابة إلى لبنان حيث حزب الله نهاية قرن الهلال الشيعي من الغرب عند البحر الأبيض المتوسط.[2]

2. البعد الاقتصادي:

وقعت إيران وسوريا العديد من اتفاقيات التجارة والتعاون الاقتصادي حتى أن الحكومة السورية أعلنت عام 2007، أن إيران هي أكبر مستثمر في سوريا حيث شمل العديد من القطاعات كالاتصالات والزراعة والقطاع النفطي وأيضا العديد من المشاريع الصناعية المشتركة أهمها مصنع السيارات.[3]

كما مكّن الموقع الجغرافي لسوريا من تحديد شكل خارطة الطاقة الإقليمية من خلال مد خطوط الطاقة، ففي عام 2011 تم توقيع اتفاق حول مشروع "خط الغاز الإسلامي" مع إيران والذي يمر عبر العراق إلى سوريا ثم إلى لبنان ثم إلى أوروبا عبر قبرص، تجدر الإشارة أن هذا الاتفاق تم توقيعه بعد مفاوضات بدأت عام 2009 عندما رفضت سوريا العرض القطري بتمرير أنبوب الغاز من قطر عبر السعودية والأردن وسوريا لينقل الغاز القطري إلى أوروبا

---

[1] فراس أبو هلال، **إيران والثورات العربية، الموقف والتداعيات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص10.

[2] دلال محمود، **الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية دراسة مقارنة "سوريا واليمن"**، المركز الديموقراطي العربي تاريخ الاطلاع:
http://democraticac.de/?p=34554

[3] شنين محمد المهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص180-181.

عبر تركيا، هذا السلوك دعّم الرواية السعودية التي ترى بأن النظام السوري ركن أساسي في محور شيعي يخدم التطلعات الإمبراطورية لإيران.[1]

3. البعد الديني:

رغم الاختلاف الواسع بين النظامين الإيراني والسوري حيث يعتبر الأول ثيوقراطي والثاني لائكي يقصي الدين عن الحياة السياسية، نشأ تحالف بين طهران ودمشق يعتبر الأقوى في المنطقة والغريب أن الفضل الأكبر لهذا التحالف يرجع إلى الدين حيث يهيمن الشيعة على إيران ويحكم العلويون سوريا، وباعتبار العلويين طائفة من الشيعة ما يؤدي إلى تقوية الروابط بين النظامين من أجل بقاء هذه الأقلية في سوريا باعتبار أن السنة يشكلون حوالي 85 % فيها.[2]

كما يعتبر الشيعة سوريا البلد الذي بدأ فيه اضطهاد الشيعة منذ ظهورهم كطائفة دينية منشقة بعد قرابة ثلاثين سنة من وفاة النبي (ص)، في حين يعتبرها السنة معقل الإسلام وأنها آخر قلاع الإسلام إذا ضاقت بلاد المسلمين على أهلها، وأن الشام ستشهد ظهور "المهدي" فيما يعتقد الشيعة عكس ذلك أي أنها البلاد التي ستناهض الامام "المهدي المنتظر" بعد خروجه.[3]

وأبرمت إيران مع سوريا اتفاقية تعاون لتعزيز السياحة الدينية في شهر أوت 2015، إثر زيارة مساعد الرئيس الإيراني ورئيس منظمة الحج والزيارة سعيد أوحدي، بشأن آليات تبادل الزوار بين البلدين وتقديم التسهيلات لهم.[4]

---

[1] سقراط الحلو، **مرجع سبق ذكره**.

[2] مهدي خلجي، **الروابط الدينية بين إيران وسوريا**، معهد الولايات المتحدة للسلام
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iran-primer-power-politics-and-u.s.-policy
31/07/2017 à 11h16m

[3] المعهد الدولي للدراسات السورية، **البعث الشيعي في سورية 1919-2007**
موقع التحميل: http://forsyria.org/newsletterpdf/ShiiasmInSyria.pdf

[4] اتفاقية تعاون بين إيران وسوريا لتعزيز السياحة الدينية، قناة العالم، على الموقع الالكتروني:
http://www.alalam.ir/news/1728290

4. البعد الأمني:

بوجود سوريا بخط المواجهة مع إسرائيل ومجاورتها لحزب الله في جنوب لبنان عزز التعاون الأمني والعسكري بين طهران ودمشق والذي يستند إلى تطابق المواقف والمصالح بين إيران وسوريا وعلى رأسها دعم المقاومة الفلسطينية.[1]

تعتبر العلاقات الإيرانية السورية على مدى العقود المنصرمة من أهم العلاقات ذات الطابع التحالفي، وذات بعد استراتيجي مصلحي ولا يمكن الحديث عن المصالح الإيرانية في المنطقة العربية على وجه خاص دون ربطها بالحليف السوري، الذي ظل وما يزال الركيزة الأساسية ومنطقة نفوذ للسياسة الخارجية الإيرانية.

المبحث الثاني: النفوذ الديني الإيراني في سوريا

في ظل دعم إيران للشيعة في العالم وتنامي ظاهرة التشيع كظاهرة اجتماعية ذات بعد سياسي، اتخذت إيران من العامل الديني (المذهب الشيعي) ركن أساسي في تعزيز تأثيرها الداخلي في سوريا وذلك لاعتبار أن القيادة السورية المتمثلة في عائلة الأسد هي من الطائفة العلوية والتي عادت إلى حضيرة الشيعة بعد فتوى آية الله موسى الصدر المرجعية اللبناني عام 1973، بعدما كانت الطائفة العلوية تعتبر كافرة أو خارج المذهب.[2]

المطلب الأول: بروز وتطور النفوذ الديني الإيراني في سوريا

أنقذت فتوى المرجع الشيعي آية الله موسى الصدر* الرئيس حافظ الأسد حيث وفرت له الغطاء الديني للبقاء في السلطة، وذلك لتُوافق الشرط الدستوري بأن يكون رئيس الجمهورية مسلما، فقبل ذلك وبالرغم من حرص حافظ الأسد على "علونة" حزب البعث و"علونة" السلطة بتعيين العلويين في المناصب الهامة منذ توليه وزارة الدفاع سنة 1966 واستيلائه على السلطة

[1] شنين محمد المهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

[2] المرجع نفسه، ص187.

* موسى الصدر: رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، عالم ديني إيراني ولد في قم ودرس في النجف، قدم لبنان عام 1959، بناء على طلب آل شرف الدين من أهالي جبل عامل لخلافة عالمهم الذي توفي شابا، أصبح من أهم الزعامات الشيعية في التاريخ اللبناني الحديث وإليه يعود الفضل في حشد الشيعة للمطالبة بحقوقهم السياسية.

سنة 1970، كان العلويون لا يعتبرون مسلمون لا عند الشيعة ولا عند السنة، ما شكل حاجزا أمام الأسد في وضع دستور 1973 الذي لم يستطع اسقاط شرط اسلام رئيس الجمهورية من الدستور إثر الاحتجاجات الكبيرة لاسيما في محافظة حماه، فكانت فتوى آية الله موسى الصدر رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان في يوليو عام 1973 بأن العلويين مسلمون وهم طائفة من الشيعة، بمثابة الشرعية التي ثبّتت حافظ الأسد في السلطة.[1]

بالرغم من عداء الامام الخميني لحزب البعث، متّن الأسد علاقته بالخميني نتيجة عدائه للرئيس العراقي صدام حسين، واستثمارا للتغيرات الاستراتيجية التي حصلت في المنطقة بعد سقوط الشاه وخروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد وكذلك انتقاما من الدول السنية خصوصا الأردن والسعودية، التي دعمت انتفاضة الاخوان المسلمين وآوت قياداتهم.[2]

قويت العلاقات بين الأسد وإيران وزادت سبل التعاون والنفوذ الايراني لاسيما في المجال الديني، فقد وافق الرئيس حافظ الأسد عام 1988، على طلب الحكومة الإيرانية بالسماح لها بالاعتناء بمقام الصحابي عمار بن ياسر (ض) في الرقة، والذي يضم أيضا ضريح كل من الصحابي أُبي بن قيس النخعي والتابعي أُويس القرني (رضي الله عنهما) والاشراف على ترميمه وتوسعته وبناء جامع كبير عليه كأحد المقامات المقدسة للشيعة، وذلك بالتعاون بين الجمهورية العربية السورية ووزارة الإسكان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث ينجز الجانب الإيراني لوحات الفسيفساء والقيشاني وينفذ السوريون الحجر المفرز والبلاط.[3]

أما في عهد الرئيس بشار الأسد فقد استؤنف انشاء الحوزات الدينية* عام 2001 من خلال تسهيلات غير مسبوقة، حتى أن الشيعة أصبحوا يُنشؤا الحوزات دون تراخيص أو موافقة كما سُمح للمبشرين الشيعة في بناء الحسينيات في المدن والقرى السورية من أقصى قرية جنوبا في درعا إلى أقصى قرية شمالا في القامشلي لتكون مكان لإحياء الشعائر الدينية،

[1] المعهد الدولي للدراسات السورية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 30-33.
[2] المرجع نفسه، ص 38.
[3] المرجع نفسه، ص 83.

بعدما توقف بناء الحوزات الدينية في عهد الرئيس الأسد الأب إثر حل جمعية المرتضى لأخيه جميل الأسد عام 1983،[1] ليعاد فتح النشاطات الشيعية على مصراعيها في سوريا ما بين عامي 1994-1996 إرضاء لإيران إثر دخول الرئيس الأسد في مفاوضات مع الإسرائيليين.[2]

برزت الطقوس الدينية الشيعية إلى العلن في سوريا عام 2001 من خلال مهرجانات ومسيرات الشيعة من لطم وتطبير* داخل المجتمع السني السوري مستغلين علاقتهم بالسلطة والأجهزة الأمنية فهم يحظون بدعم أمني وسياسي كبير،[3] ومن ذلك أن "هيئة خدمة أهل البيت" سيّرت أول موكب عزاء شيعي بمناسبة ذكرى الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء، انطلق من أمام بناية الحوزة العلمية الزينبية وانتهى عند مقبرة باب الصغير بدمشق، وقطع موكب المعزّين الذي ضم ما يقارب من ألفي شخص مسافة حوالي 10 كيلومترات سيرا على الأقدام وهم يرددون الشعارات الجهادية وقصائد الرثاء والولاء والنصرة لآل البيت، واللافت للانتباه مرافقة سيارات الإسعاف وأجهزة الأمن للموكب.[4]

المطلب الثاني: أساليب النفوذ الديني الإيراني في سوريا

بالرغم من عداء النظام الحاكم للدين والذي تمثل في محاربة الاخوان المسلمين والمجازر المرتكبة في حقهم سنة 1982، إلا أنهم غضوا الطرف عن الانتشار الشيعي بل بالعكس فتحوا له كل التسهيلات من التغاضي عن **حركة تشييع المواطنين السوريين وتجنيس الأجانب الشيعة** من عراقيين وإيرانيين ولبنانيين والتدفق المالي الخارجي من أجل إحداث تغيير في التركيبة الديموغرافية السورية.

*تدل الحوزات الدينية على تمركز مرجعيات دينية في الأراضي السورية أما الحسينيات فتدل على انتشار المرجعيات وتمدد تبشيرها. المرجع نفسه، ص100.

[1] المعهد الدولي للدراسات السورية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 99-100.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

*التطبير شعيرة دينية شيعية وتعني شج الرؤوس بالسيوف حتى إسالة الدماء، ويقوم الشيعة في مسيراتهم الدينية إضافة إلى قصائد الرثاء باللطم وضرب ظهورهم بالجنازير الحديدية وشج رؤوسهم بالسيوف.

[3] المعهد الدولي للدراسات السورية، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

[4] المرجع نفسه، ص ص 105-106.

1-آليات التشييع في سوريا:

أكد الباحث خالد سنداوي في دراسة بعنوان « The Shiite Turn In Syria » نشرها مركز الدراسات الأمريكي Hudson Institute أن سوريا لم يكن فيها أعداد كبيرة من السكان الشيعة إلا أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة حالات من التحول إلى المذهب الشيعي نتيجة للقرب الجغرافي لسوريا من إيران والذي أدى بدرجة معينة لنفوذ إيراني زاد مع وصول بشار الأسد إلى السلطة عام 2000، إثر وفاة والده.[1]

ويبلغ عدد الأقليات العلوية والاسماعيلية والشيعية حوالي 2.2 مليون نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم 18 مليون نسمة أي بنسبة 13%، استنادا إلى تقرير الحريات الدينية الدولية لعام 2006 الذي تصدره كتابة الدولة للخارجية الأمريكية.

ويذكر الباحث سنداوي أن أسباب زيادة التشيع في سوريا تكمن في هيمنة الطائفة العلوية على النظام السياسي والذي يشجع التشيع الإيراني، أيضا انتصار حزب الله في 2006 في دحر العدو الإسرائيلي وبذلك أصبح رمز للمقاومة، إضافة إلى الاغراءات الاقتصادية والتعليمية.[2]

ويضيف بخصوص التشيع في مدينة اللاذقية أنه بدأ في الثمانينات من القرن الماضي مع جمعية المرتضى حيث شيّدت 76 حسينية في منطقة اللاذقية، أكبرها بمساحة تعادل 6 آلاف متر مربع في منطقة "دمسرخو"، والأهم أن هذه الأماكن كانت تمثل أماكن لاجتماع المعارضين للحكومة، لذا تم استبدالها بالحسينيات من أجل تشييع الناس وكسب مؤيدين بدل استقواء للمعارضين على النظام الحاكم.[3]

كما تذكر دراسة للمعهد الدولي للدراسات السورية* الموسومة بـ" البعث الشيعي في سورية 1919-2007" كيفيات الانتشار الشيعي ومن ذلك ما تقدمه السلطات السورية من تسهيلات

[1] Khalid Sindawi**, The Shiite Turn In Syria**, Downloaded from https://www.hudson.org/content/researchattachments/attachment/1309/sindawi_vol8.pdf
[2] Khaled Sindawi,op cit.
[3] Ibid.
* المعهد الدولي للدراسات السورية: لم أجد له موقعا على الأنترنت بالرغم من توفر الدراسة في عدة مواقع إلكترونية أخرى.

كبيرة للإيرانيين من الإقامة وبناء المقامات وزيارتها حيث يتم السماح لأكثر من مليون سائح إيراني سنويا دخول الأراضي السورية يتوجه غالبيتهم إلى السياحة الدينية أي زيارة المقامات الشيعية.

وقد انتشر بناء المقامات الشيعية في سوريا، حيث يأتي الشيعة إلى مقام ما أو يختلقونه، فيعيدون بناءه على هيئة مكان مهيب أو يتم توسعته، ليزيد ذلك من اجتذاب الزوار المتبركين ومن عدد العاملين به، ويبدأ بالتحول إلى مركز تبشيري حيث يسعى المتدينون إلى الإقامة بجوار المقام ويتحول الأمر إلى وجود شيعي اجتماعي واقعي مع مرور الأيام.[1] وسرعان ما تبدأ إقامة الحسينيات والحوزات بجوار المقام المقدس تستحوذ على تفكير المراجع الدينية الذين يتنافسون على وجود مؤسساتهم بجواره من أجل استقطاب الاتباع، كما يكفي عقد من الزمن ليجعل مكان المقام يتحول إلى مركز تبشيري واجتماعي شيعي إيراني نتيجة الأبنية والقباب على الأضرحة التي تبنى وفق النمط الهندسي الفارسي.[2] وهكذا بنيت كل العتبات المقدسة في سوريا بداية من مقام السيدة زينب.

ففي مقام "السيدة زينب بنت علي بن أبي طالب" الذي لم يكن له أهمية دينية تذكر، أقام بجواره الشيخ حسن الشيرازي (العراقي من أصل إيراني) الوافد إلى سوريا رفقة عدد من علماء الدين الشيعة هربا من العراق في مطلع السبعينات من القرن الماضي، وأسس به عام 1976 أول حوزة علمية للتعليم الديني العالي وعرفت بالحوزة الزينبية، حيث اعتبرت منارة التشيع في سوريا.[3]

وبذلك أصبح مقام السيدة زينب مرجعا لطلبة العلم، وكباقي المقامات مزارا للمسلمين الشيعة من خارج البلاد، فانتشرت المظاهر الإيرانية ومنها اللغة الفارسية باعتبارها لغة الزوار والحجاج الإيرانيين، التي كتبت على واجهات المحلات التجارية المجاورة للمقام، ويبرر المسؤولون السوريون أن ذلك يحقق إيرادات اقتصادية هامة إذ صرح أحد المسؤولين أن واردات

[1] المعهد الدولي للدراسات السورية، **مرجع سبق ذكره**، ص87.
[2] المرجع نفسه ، ص88.
[3] المرجع نفسه، ص34.

سوريا من خلال السياحة بلغ 1 مليار دولار، حيث زار سوريا عام 1996 أزيد من 2 مليون سائح بينهم مليون ونصف مليون من العرب يزور أغلبهم العتبات المقدسة.

وتعد الحسينيات باعتبارها مكان لإقامة الشعائر الدينية للشيعة والمشاركة في الموالد الصوفية من الأساليب القديمة التي ينتشر بها التشيع فقد دعا الإمام الخميني إلى الوحدة بين المسلمين منطلقا من تاريخ مولد النبي (ص) وتاريخ ميلاد الإمام جعفر الصادق اللذان يوافقان 12 و17 من ربيع الأول، لذلك أعلن الخميني الاحتفال بالمولد أسبوع كامل حتى يشمل التاريخين، واعتبر أسبوع الاحتفال هو أسبوع الوحدة الإسلامية.[1]

وتسمح الحكومة السورية بإقامة المناسبات الدينية والموالد والمآتم والمؤتمرات الثقافية التي تنظمها السفارة الإيرانية بدمشق والقنصلية الإيرانية بمدينة حلب والمركز الثقافي الإيراني وبحضور مسؤولين رسميين سوريين.

كما يقوم آلاف الإيرانيين بالسفر إلى المراقد المقدسة في سوريا في رحلات نصف شهرية منتظمة مضافا إليها قوافل اللبنانيين المتجهة في المناسبات الدينية إلى حي السيدة زينب بدمشق، وهناك عدد هائل من شيعة الخليج الذين يتجهون كل صيف إلى سوريا من أجل الأماكن المقدسة.

ضف إلى ذلك التعاون الجامعي والثقافي من خلال تبادل البعثات الدراسية وتخصيص منح دراسية في الجامعات الإيرانية للطلبة السوريين وفتح معهد للغة الفارسية في سوريا وتدريسها في جامعة دمشق بدعم من المركز الثقافي الإيراني، كما تم منح ترخيص لإيران من أجل بناء جامعة إيرانية في سوريا.[2]

وتقوم المستشارية الثقافية بإقامة المعارض في المركز الثقافي الإيراني أو في المكتبة المركزية لجامعة دمشق، كمعارض الكتاب والتي يتم عرض الكتب فيها وعلى رأسها الكتب الدينية الشيعية بأسعار زهيدة، حتى أنها تفتح مكتبات موزعة على القطر السوري تقدم كتب

[1] شبكة المعارف الإسلامية، نور الأسبوع: أسبوع الوحدة الإسلامية، تاريخ النشر 2012/02/02
www.almaaref.org/dawhadetails.php?subcatid=1268&id=9693&cid=316&supcat=16&type=1
[2] Khalid Sindawi, op cit.

شيعة بالمجان، كما تعقد الندوات والمحاضرات من قبل دعاة إيرانيين، وتقدم تسهيلات للدراسة في الجامعات الإيرانية للطلبة في مختلف التخصصات، كل هذا من أجل نشر الفكر الشيعي بين الطلبة السوريين.[1]

ولا يفوت المستشارية الثقافية الإيرانية في سوريا التركيز على الاحتفالات الدينية أو من خلال أعوانهم من الشيعة، الحرص على دعوة الناس إليها، الرجال والنساء على حد سواء وتقديم الطعام لهم وإلقاء الخطب والمحاضرات من أجل كسب تأييد للشيعة وكسب متشييعين جدد الذين يلقون كل التشجيع والدعم المادي والمعنوي.

وتموّل إيران من خلال مؤسسة المرشد الأعلى بناء مستشفيات ومستوصفات خيرية وحسينيات على غرار مستشفى الخميني في دمشق والمستشفى الخيري في حلب، وأيضا المستوصفات الكثيرة منها مستوصف "بهمن" بجوار مقام السيدة زينب.[2]

بالمقابل تقام المؤتمرات للتقريب بين المذاهب الإسلامية من أجل التغطية على النشاط الإيراني في سوريا ولذلك فقد أقيم بدمشق، المؤتمر الخامس بتاريخ 15 مايو 2008، بعنوان العلاقات الإنسانية في الإسلام أقامته وزارة الأوقاف السورية بالتعاون مع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب بحضور رجال دين من سوريا إيران ولبنان،[3] وكذا المؤتمر السادس بتاريخ 14 مارس 2010 الذي يحمل عنوان "المنهج الإسلامي في بناء وحدة الأمة"، الذي اتفق فيه المؤتمرون على عدم التعارض بين وحدة الأمة وتعدد المذاهب الإسلامية ومن بينهم الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية محمد علي التسخيري ونائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي إمام وخطيب المسجد الأموي.[4]

---

[1] Khalid Sindawi, op cit.

[2] المعهد الدولي للدراسات السورية، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] افتتاح المؤتمر الخامس للتقريب بين المذاهب: **سورية تقف مع قضايا الأمة**، يومية الثورة، تاريخ النشر: 2008/05/14
www.thawra.sy/_print_view.asp?FileName=10088357320080514010531

[4] مؤتمر التقريب بين المذاهب يقام بدمشق، موقع رحماء، تاريخ النشر 15 مارس 2010.
www.rohama.org/ar/news/1833/مؤتمر-التقريب-بين-المذاهب-يقام -بدمشق

وتقوم السفارة الإيرانية بإقامة علاقات مع شيوخ العشائر والعائلات الكبيرة ذات المكانة في المجتمع، ويركزون على العشائر التي تدعي أن لها نسبا إلى آل البيت، فتوجه لهم الدعوة لزيارة إيران على حساب الحكومة الايرانية كما تغدق عليهم بالمنح والهدايا مثل السيارات والأموال خاصة لمن يتشيع منهم.[1]

كان أحد أبرز نتائج هيمنة العلويين السياسية هو تعزيز دمشق لعلاقاتها مع إيران التي لم تتوان في بسط نفوذها الديني في سوريا وإعلانه، فأثناء زيارته لسوريا في عام2006، زار الرئيس الايراني أحمدي نجاد موقع إنشاء مركز شيعي واسع باسم مقام السيدة سكينة رفقة مسؤولين إيرانيين كبار دعما للمشروع وتأكيدا للنفوذ الديني الإيراني في سوريا والذي توليه أهمية كبرى تبينها زيارة رئيس الجمهورية الاسلامية.[2]

يذكر سنداوي أن المسؤولين الإيرانيين يزورون محافظة اللاذقية بانتظام وأنه أثناء زيارة لوزير الإسكان الإيراني للمنطقة قدم 300 شقة جديدة إلى المتشيعين الجدد في اللاذقية، كما أن رئيس مصلحة تشخيص النظام في إيران هاشمي رفسنجاني زار المنطقة ودعا أهلها إلى زيارة إيران.[3]

كما يلاحظ الاتصال المباشر للسفارة الإيرانية وقنصليتها بحلب بالمواطنين السورين ففي حفل نظمه القنصل الإيراني في حلب تم وضع شاشة كبيرة ومكبرات صوت وأجهزة عرض، بحضور قوي لحزب الله سواء من صور الأمين العام للحزب حسن نصر الله إلى جانب صور الخميني والرئيس بشار الأسد، تم ترتيب في نهاية الحفل عقد قران 60 زوج على نفقة السفارة الإيرانية ووعد الملحق الثقافي كل عريس بالحصول على هدية من السفارة الايرانية ومكتب خامنئي.[4]

[1] Khalid Sindawi, op cit.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] Ibid.

2- التجنيس:

توضح دراسة الباحث خالد سنداوي أن سوريا يوجد بها جالية من المهاجرين الإيرانيين الشيعة الذين يقيمون في دمشق فضلا عن عدد كبير من الشيعة العراقيين اللاجئين إلى سوريا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إضافة إلى وصول أعداد كبيرة من العراقيين إثر الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ليلتحموا مع شيعة سوريا بطوائفهم إلا أنهم يتبعون 3 مرجعيات مختلفة من إيران المرشد الأعلى علي خامنئي ومن النجف بالعراق علي السيستاني ومن لبنان محمد حسين فضل الله.

قدّرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) عدد المهاجرين العراقيين والذين أغلبهم من الشيعة بـ 1.2 مليون عام 2007، وهو ما يقدر بـ 6.66 % من عدد السكان (قدر عدد السكان بـ 18 مليون نسمة)،[1] مقابل هجرة السوريين بسبب الحرب الدائرة في سوريا، والذين قدر عددهم بأزيد من 4 ملايين لاجئ عام 2015، ما يحدث تغير ديموغرافي كبير جدا في سوريا لصالح الشيعة مقابل السنة في سوريا ما يؤدي إلى تقوية وإتمام مشروع الهلال الشيعي لصالح إيران، تكون القوى الكبرى قد ساهمت فيه بشكل مباشر.

كما قام النظام السوري بمنح الجنسية لعشرات الآلاف من الإيرانيين وكذا العراقيين واللبنانيين الشيعة، وهذا بالرغم من اعتبار منح الجنسية السورية للأجانب بالمستحيل إذ يحرم الأكراد السوريون الجنسية منذ تولي حافظ الأسد السلطة.[2]

فإيران تعمل على تبديل السكان، والتي تعدّ عنصراً مهماً في خطّتها لإجراء تغييرات ديموغرافية في مناطق مهمة من سوريا، ولإعادة تنظيم البلاد وتقسيمها إلى مناطق نفوذ يمكن لأنصار النظام السياسي السّوري تحت قيادة إيرانية التحكم فيها بشكل مباشر، واستخدامها لمصالح أوسع، فبدأت بتغيير المشهد الاجتماعي في سوريا جذرياً، بالإضافة إلى تعزيز قوة

[1] شنين محمد المهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص189.

[2] Khaled sindawi, op cit.

حزب الله وترسيخ نفوذه بدءا من طهران وصولاً إلى الحدود الشمالية لإسرائيل، حيث صرَّح أحد القادة اللّبنانيين قائلاً: "إيران والنظام السوري لا يريدان أي سني بين دمشق وحمص والحدود اللبنانية، وهذا يمثل تحولاً تاريخياً في طبيعة السكان".[1]

وأضاف: "يقع الفصل الطائفي الكامل في قلب المشروع الإيراني في سوريا، أنَّهم يتطلعون إلى المناطق الجغرافية التي لا يمكنهم ممارسة نفوذهم عليها بالكامل"، وتعمل إيران على شراء المنازل والأراضي السورية، حيث قال بهذا الصّدد أحد الباحثين: "هذه الخطة لن تغير التوازن الديموغرافي فقط، بل ستغير أيضاً توازن النفوذ في كل هذه المناطق وعلى مستوى سوريا نفسها، ستكون هناك مجتمعات بأكملها عرضة للخطر، وستكون الحرب مع إيران حرب هوية، إنّهم يريدون دولة تشبههم وتخدم مصالحهم، والمنطقة لا يمكنها السماح بهذا"[2].

المبحث الثالث: الدور الإيراني في سوريا

تصنع كل دولة سياستها الخارجية التي تتلاءم مع واقعها وقوّتها ووزنها، وما تملكه من موارد وثروات، إذا ما نظرنا إلى إيران فإنَّها تمتلك من المقومات ما يؤهلها إلى أن تلعب دورا إقليمياً فاعلاً، فإيران التي تمتلك عناصر قوّة، وتستثمر تلك العناصر لاكتساب مكانة إقليمية، وتسعى سياسياً واستراتيجياً لأن تكون قوة إقليمية، ذات هيبة عن طريق نفوذها تجاه دول المنطقة، مستعملة في ذلك سياسة خارجية فاعلة تتناسب مع أهدافها بالأخص في تلك الدول التي أصبح لها فيها نفوذاً ظاهراً، تسعى من خلاله إلى جعل هذه الدولة تابعة لها وممر إلى المنطقة ككل، وسوريا أفضل نموذج لذلك.

كان رجل الدين الإيراني مهدي طائب رئيس مقر "عمار الاستراتيجي" لمكافحة الحرب الناعمة الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الذي أنشئ عام 2009 عقب الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل، اعتبر سوريا بأنها المحافظة الإيرانية الـ 35 وهي منطقة استراتيجية بالنسبة إلى إيران ويقول أنّ

[1] Martin Chulov, **Iran Repopulates Syria With Shia Muslims to help tighten regime's control**, at : https://www.theguardian.com/world/irans.syria-project-pushing-population
-Date of publacation :14/01/2017. 12 :00 PM.
-Date of view : 29/05/2017. 01 :10 AM.

[2] Ibid.

العدو إذا هاجمنا بغية احتلال سوريا أو خوزستان "الأهواز" فالأولى بنا أن نحتفظ بسوريا لأننا لو خسرنا سوريا لا يمكن أن نحتفظ بطهران ولكن لو خسرنا إقليم خوزستان فسنستعيده ما دمنا نحتفظ بسوريا.[1] ويؤكد ذلك الكاتب والصحفي البريطاني روبرت فيسك في مقالته "حرب الأكاذيب والنفاق في سوريا" إذ يقول:" إن السعي لضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبتنا إلى الشعب السوري أو كراهيتنا لصديقنا السابق الرئيس بشار وليس بسبب غضبنا من روسيا، بل بسبب رغبتنا في توجيه ضربة إلى النظام في إيران من خلال ضرب حليفه"[2].

إنَّ النفوذ الإيراني في سوريا ليس وليد الساعة، بل إنَّه نفوذ بدأ منذ بداية تشكل العلاقات بين الطرفين، إلا أن الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام 2001م وبعدها للعراق عام 2003م، سمح بانتشار الطائفية في منطقة الشرق الأوسط بصفة قوية، ومنها سوريا التي تعتبر مفتاح الشرق الأوسط ككل والمنطقة العربية بشكل خاص بالنسبة إلى إيران، وهذا طبقا لإستراتيجية متّبعة في هذا الخصوص منذ اندلاع الثورة الإيرانية في 1979م، ثم الحرب العراقية–الإيرانية، مروراً بأحداث محورية حتّى يومنا هذا[3].

وتسعى إيران من خلال سياستها في سوريا إلى الحيلولة دون قيام نظام سني حيث أن سقوط نظام الأسد سوف يؤدي إلى قيام حكومة سنية معتدلة مع المعارضة أو حكومة متطرفة مع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مثلا وكلاهما لا يصب في مصلحة إيران لأن الحكومة السنية ستكون معادية لإيران بسبب اختلافهما المذهبي أولا ودعمها لحكم الأسد ثانيا، كما أنها ستقوم بتحجيم دور الشيعة في سوريا وبالتالي تقليص نفوذ إيران ما يؤدي إلى قطع طرق الامدادات أمام حليفها الشيعي حزب الله في لبنان.[4]

---

[1] روبرت فيسك، **حرب الأكاذيب والنفاق في سوريا**، تاريخ النشر: 29 يوليو 2012، متوفر على الموقع: www.bbc.com/arabic/inthepress/2012/07/120728_in_the_press_sunday.shtml

[2] أحمد سعيد نوفل وأخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014، ص364.

[3] علي حسين باكير، **الأبعاد الجيو-إستراتيجية للسياستين الإيرانية والتّركية حيال سورية**، تقرير معهد الدوحة للدّراسات العليا، قطر: المركز العربي للأبحاث والدّراسات السياسية، متوفر على الرابط التالي:
-Http://www.dohainstitute.Org/releas/1976FC12-ad17-ub8a-9155-e137ue
- تاريخ النشر: 2013/03/26م.
- تاريخ الإطلاع: 2017/05/23. 18س25 د.

[4] دلال محمود، **مرجع سبق ذكره**.

كما تعمل على الإبقاء على قدر من النفوذ حتى مع سقوط النظام من خلال العمل على تزايد الشبكات المرتبطة بها بشكل مباشر من حوزات دينية بهدف استخدامها لتثبيت نفوذها داخل سوريا ضمن مرحلة ما بعد الأسد حيث استثمرت في عمليات تشييع السكان وتجنيس الشيعة من إيران والعراق ولبنان[1].

وقد انخرطت إيران في إطار التنافس مع باقي الدّول، خصوصاً مع تركيا لاستقطاب وتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما، وفي هذا السياق تحتل سوريا بموقعـها الجيو–استراتيجي، ما يجعل لها أهمية استثنائية وخاصة في الإستراتيجية الإيرانية لتنفيذ مشروعها، فالقليل من الدول لها مميزات جغرافية مثل سوريا، ومن ذلك موقعها كجبهة ضد إسرائيل الذي زادها أهمية، مما يعلي دورها في منطقة المشرق العربي[2].

تحقق إيران من خلال نفوذها الديني في سوريا أهداف تخدم مصلحتها العليا بالدّرجة الأولى، حيث كانت تعتبر سوريا من بين أهم الدول الرائدة في المنطقة العربية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، والتي دفعت بإيران إلى توجيه أنظارها نحو سوريا، والاتحاد معها في جميع المجالات حيث تكملان بعضهما البعض، وعليه يمكن تقسيم نقاط القوة في سوريا، والتي طالما اعتبرتها إيران تصب في مصالحها إلى مستويين مهمين هما:

أولا:المستوى الاقتصادي:

إيران وبالرغم من أنَّها قوّة اقتصادية إقليمية، إلاَّ أنَّها كانت ومازالت ترى في سوريا على أنَّها الشريك الاستراتيجي الهام في المنطقة في جميع المجالات، ويلعب الاقتصاد فيها دوراً هاماً، حيث ترى إيران أنَّه في اتحاد اقتصاديات البلدين قوة لا يستهان بها لخدمة النفوذ الديني الإيراني، إضافة إلى اعتبار سوريا أهم طرق نقل الطاقة بالنسبة للغاز الإيراني ومشروع خط الغاز الاسلامي.[3]

[1] دلال محمود، **مرجع سبق ذكره**.

[2] محمد عربي لاحمي، **التنافس التركي–الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014، ص ص 139–147.

[3] ريشار لابيفيير، طلال الأطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 313.

ثانيا:المستوى العسكري:

تدرك إيران أنّ تحالفها مع سوريا يعطيها قوة لتشكل جبهة موحدة ضد السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار القوة العسكرية الإيرانية، وكذلك التسلح السوري...، فإنَّ تقارير معهد الدّراسات الإستراتيجية في لندن أشارت إلى أنَّ سوريا تملك نظام فعَّال للدّفاع الجوي[1]، هذا ما حفّز إيران للتقارب مع سوريا عسكرياً متّخذة في عين الاعتبار ما يلي:

1)العمل على بقاء سوريا عدو للولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث أنّ سوريا وإيران تعلمان أنّ هناك إجماع دولي يقضي بعزلهما عن ساحة التفاعلات الدولية، وبالأخص بعد تخلي الشريك الأوروبي عنهما، حيث تشير القيادة الإيرانية دائما في خطاباتها أن سوريا هي خط الدّفاع الأول عن العالم الإسلامي.

2)استخدام إيران سوريا كأداة رئيسية لتعطيل عملية صنع السلام في الشرق الأوسط، حيث تضع سوريا في مسار هذه العملية شروطا يعتبرها الجانب الإسرائيلي والغربي شروطا لا تمت للواقع بصلة.

3)حرص إيران على أن تكون سوريا شريك أساسي لها في رفضها للوجود الأمريكي في المنطقة، وعلى إثر هذا تمّ تشكيل جبهة موحدة لمواجهة التّهديدات المشتركة بين إيران وسوريا، والتي تعمل على ما يلي:

أ)اعتبار أنّ أي اعتداء على سوريا هو بمثابة اعتداء على إيران، والتزام إيران بتقديم الدعم بمختلف أنواعه في حالة تعرضها لاعتداء خارجي. التعاون العسكري بين القوات الإيرانية– السورية.

ب)ترى إيران في سوريا على أنها بوابتها على الدول العربية الأخرى، وهي تعلم تماما أن سوريا يمكن أن تلعب دور مهم في تقارب إيران مع الدول العربية، بالإضافة إلى إقناع هذه

[1] خالد جويعد أرتيمة العبادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

الدول بأن إيران ليس لها أي أطماع توسعية، وأن برنامجها النووي لا يشكل خطراً على المنطقة.

ت)إعتبار إيران لسوريا نقطة عبور مهمة إلى لبنان لتقديم الدعم لحزب الله، الذي يعتبر أداة إيرانية في المنطقة[1].

ث)سعي إيران لإقامة علاقات مع سوريا وحزب الله ومع كل شيعة العالم من خلال سياسة خارجية فاعلة تضمن لها حماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط التي يطغى عليها تشابك مصالح القوى الكبرى، فإيران بذلك تسعى إلى:

- المحافظة على دورها في المنطقة، الاستفادة من سوريا لكونها حليفاً عربياً من شأنه إضعاف أي موقف عربي موحد ضد إيران، والحفاظ على سوريا كحليف عسكري وسياسي في المنطقة، باعتبارها البوابة الرئيسية لها[2].
- تصنع إيران سياستها الخارجية في سوريا بالاعتماد على عدّة عوامل وروابط سواء كانت اجتماعية، سياسية، عسكرية أو اقتصادية، حيث ترى إيران سوريا على أنَّها الحليف الاستراتيجي العربي القوي، الذي تسعى من خلاله إلى تنفيذ وتحقيق مشروعها الديني الذي يحقق الهيمنة الفارسية وبأن تصبح قوة إقليمية معترف بها دولياً، وهي تستعمل سوريا ذات النظام العلوي في سبيل تحقيق أهدافها معتمدةً على نشر المذهب الشيعي في سوريا السنية.[3]

إن أهمية سوريا تنبع من أهمية موقعها الجيو–استراتيجي وتأثيرها على المنطقة، وبالنسبة لكثير من القوى الدولية والإقليمية أهمية سوريا تأتي من أهمية إيران، فهي الحليف الإستراتيجي الأهم لروسيا والصين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتعتبر أقوى وأكبر دولة في المنطقة، وبالرغم من قوة إيران الاقتصادية، والسياسية والعسكرية إلا أنّ خروج سوريا من حلفها يعدّ حصارا لها من كل الجهات، كما أنه يسرع في سقوطها باعتبارها دولة إقليمية قوية، لذا تسعى إيران جاهدة للحفاظ على الحليف السوري مستخدمة ليس إستراتيجية واحدة بل عدّة استراتيجيات، أغلبها تصب في مشروعها

[1] خالد جويعد أرتيمة العبادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 83.
[2] المرجع نفسه، ص ص 83-85.
[3] المعهد الدولي للدراسات السورية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 53-59.

الديني، كما ترى إيران في سوريا أرض خصبة لتنمية هذا المشروع، ومن ثمة نشره إلى باقي المناطق، بالإضافة إلى سعيها لإضعاف وإرضاخ دول الخليج التي تحاول دائماً أن تقف في وجه علاقتها بسوريا [1].

ولذلك تظهر الرؤية الإيرانية لسوريا فيما يلي:

-تعتبر سوريا نقطة عبور مهمة من إيران إلى باقي الدول العربية الأخرى.

-ترى إيران في سوريا بأنَّها آخر موطئ قدم لها، وبأنَّها حليف غاية في الأهمية لا يمكن الاستغناء عنه، خصوصاً مع وجود القاعدة العسكرية الإيرانية في طرطوس سوريا.

-إنَّ سوريا أهم محور من المحاور التي أنشأتها إيران في منطقة الشرق الأوسط.

-اختلاف نوع التحالف الحاصل بين إيران وسوريا وحتّى العراق، حيث تتحالف إيران مع النظام السياسي السوري، على عكس الدول الأخرى التي تتحالف فيها مع أحزاب وحركات مقاومة وحركات الانفصال.

- الطموح الإيراني بأن تصبح سوريا محافظة تابعة لها، حيث تتحكم فيها كلياً.

-تسعى إيران إلى جذب أكثر عدد ممكن من الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد سقوط العراق، ومجيء نظام موالي لها.

-ترى إيران أنَّها إذا استطاعت التحكم في سوريا، فإنَّها تستطيع التحكم في باقي دول الجوار.

-محاولة إيران لاسترجاع أمجاد الإمبراطورية الفارسية، بإشعال الفتن بين الدول العربية – العربية من أجل المواصلة في تمرير خيوط مشروعها الديني، وخلق العداوة بين سوريا ودول الخليج خاصة.

---

[1]- علاء الدين الخطيب، **سوريا هي خط الدفاع الأول عن إيران وروسيا**، مقابلة مع الرئيس بشار الأسد في 2016/10/18م. متوفر على الرابط التالي:

-Https://www.infosalmlam.com.

- تاريخ النشر:2016/10/18. - تاريخ الاطلاع: 2017/05/27 على 19:00.

–تمرير الأسلحة عبر سوريا إلى المقاومة الفلسطينية لاستمالتها هي الأخرى، وجعلها طرف مهم في استراتيجياتها[1].

خلاصة الفصل:

بتجسيد النفوذ الديني الشيعي الإيراني في سوريا والذي يعمل على تزايد أعداد الشيعة من خلال التحول المذهبي والتجنيس وإطلاق قوة المال الشيعية في المجتمع السوري تحت حماية النظام العلوي، ما يعزز فعالية هذه الأقلية في الدولة ويبقي لها الريادة والقيادة ودعم الرئيس الأسد وقيادته أي المحافظة على النظام القائم ما يعني تقوية الهلال الشيعي الذي يمتد من إيران فالعراق وينتهي إلى لبنان مرورا بسوريا المرحلة الأصعب في إتمام هذا الهلال باعتبار أن سوريا معقل السنة التاريخي وبذلك تتحقق مصلحة إيران ودورها الريادي في المنطقة من زيادة القوة وتحقيق المكانة الإقليمية والدولية التي تطمح لها.

[1]- علاء الدين الخطيب، **سوريا هي خط الدفاع الأول عن إيران وروسيا**، مقابلة مع الرئيس بشار الأسد في 2016/10/18م. متوفر على الرابط التالي: https://www.infosalmlam.com

الخاتمة

في الأخير يتبين أن رجال الدين يلعبون دورا حاسما في سياسة إيران، فالقرار السياسي في البلاد محكوم دستوريا بسيطرة القوة الدينية على حساب الإرادة الشعبية ويتضح ذلك بداية باشتراط الدستور أن يكون المرشد ومرشحو مجلس الخبراء من الفقهاء الشيعة الإمامية، وقبول الترشح في الانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية لمجلس الخبراء وعضوية مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان)، بالإضافة إلى التشريعات الصادرة عن هذا الأخير، مقيدة بمراقبة ومتابعة وموافقة مجلس صيانة الدستور، الذي يعتبر ورقة ضغط في يد المرشد الأعلى. فالمؤسسات المنتخبة في إيران ما هي إلا مظهر ديمقراطي شكلي رغم مراعاة النظام لآلية الانتخاب.

ولذلك، إجابة على السؤال المركزي والأسئلة الفرعية، يتبين أن العامل الديني له دور مؤثر للغاية في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، إذ يقسم صانع القرار الإيراني البيئة الدولية حسب إدراكه المنبثق من الفكر الشيعي الاثني عشري إلى ثلاثة دوائر، تتمتع الأولى بوصفها دائرة الأمة التي تمثل دول الجوار البرية والبحرية كلها دول مسلمة ماعدا روسيا، والدائرة الثانية هي دائرة العالم الإسلامي التي يجمع دولها رابط الدين الإسلامي، واستندت بذلك إيران إلى نظرية أم القرى لتحدد العلاقة بينها وبين دول دائرة العالم الإسلامي، بعد قيام الحكومة الإسلامية إثر الثورة الإسلامية عام 1979 باعتبارها دار الإسلام ووجبت ولايتها على كل المسلمين، والدائرة الثالثة هي دائرة الأغراب أو دائرة العولمة التي تجمع غير المسلمين بمختلف مناطقهم الجغرافية.

بالرغم من اعتبار إيران في سياستها الخارجية أن القضية الفلسطينية قضيتها وتدعمها في المحافل الدولية وتدعم المقاومة فيها، إلا أنها ومنذ ما يقارب أربعة عقود من قيام الجمهورية الاسلامية لم تتدخل بترسانتها العسكرية ضد الكيان الصهيوني وأكثر من

ذلك كانت تستورد السلاح منه في حرب الخليج الأولى، فهي تكتفي بتوجيه الخطابات اللاذعة والمسيرات المنددة للوجود الصهيوني في الأراضي المقدسة تحت شعارات "الموت لإسرائيل"، بالمقابل تعتمد استراتيجية نشر التشيع في البلدان الإسلامية وبالخصوص في دول المشرق العربي حيث ساهمت في تولي الشيعة الحكم في العراق وثبتته بدعم عسكري من قوات الحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى دعم الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، وينادي الشيعة بتحريك إيراني، بحقوقهم السياسية في البحرين والكويت إضافة إلى السعودية.

وفي سوريا، تحالفت إيران مع الطائفة العلوية الحاكمة بقيادة الرئيس بشار الأسد، حيث تنفذ استراتيجيتها التوسعية من خلال نشر التشيع في الأوساط السورية السنية والتي تعتبر معقل السنة بإرثها التاريخي فهي عاصمة الأمويين الأعداء الدينّيين للشيعة. وقد ساهمت هجرة الشيعة وعلى رأسهم رجال الدين إلى سوريا من العراق ولبنان وإيران وقيامهم ببناء المقامات والحسينيات والحوزات الدينية تحت أعين السلطات بل بترخيص منها، وبذلك تعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية للقطر السوري، حيث ومع الهجرة الجماعية للسوريين أثناء الحرب قابلها دخول المقاتلين الشيعة من مختلف الجنسيات (العراق، إيران، لبنان، أفغانستان) إلى سوريا والذين يستفيدون من التجنيس. وهذا من أجل بناء قاعدة شعبية شيعية في سوريا تضمن لها استمرار النفوذ هناك حتى بعد سقوط نظام الأسد، باعتبارها منطقة استراتيجية هامة في الشرق الأوسط.

بالرغم من أن منطقة الشرق الأوسط منطقة النفوذ الأمريكي حتى يضمن تدفق النفط ويضمن حماية إسرائيل على الأقل، نجد أن إيران "الراعية للإرهاب" – في التصور الأمريكي– تصول وتجول في المنطقة، بل تكاد تبتلع دول المشرق العربي بعد أن ضمنت العراق وسوريا (أقوى دولتين فيه)، ما يطرح الكثير من التساؤلات حول حقيقة التهديد الإيراني لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وفي حقيقة الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى تحقيقها في المنطقة.

فالمتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة يرى أنها تساعد في تقوية إيران وتعمل على إنجاح سياستها الخارجية، فبالرغم من كل السجالات الكلامية بين إيران والولايات المتحدة أو ما يعرف بدبلوماسية الصوت العالي، إلا أن أمريكا في حربها على الإرهاب خدمت إيران بإزاحة أكبر عدوين يشكلان تهديدا لإيران، حيث احتلت الولايات المتحدة أفغانستان – شرق إيران– للقضاء على طالبان، والعراق – غرب إيران– لإنهاء حكم صدام حسين ولم تحاول احتلال إيران بل حافظت على نفس السياسة تجاهها، ومن المعلوم أن إيران هي من كانت تُتّهم دائما بدعم الإرهاب إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الهام ولما تملكه من ثروات يجعل احتلالها يحقق مصلحة الولايات المتحدة أفضل من أفغانستان والعراق هذا ما يجعلنا نتساءل عن الدور الذي تلعبه إيران ضمن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة؟

قائمة المصادر والمراجع

I- الموسوعات والقواميس:

1-ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، بيروت: دار صادر،1994.
2-الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
3-الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
4-مجموعة من العلماء والمفكرين، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط3، بيروت: شركة أبناء الأنصاري للطباعة والنشر، 2010.
5-المشاعلي محمد برهام، **الموسوعة السياسية والاقتصادية**، القاهرة دار الأحمدي للنشر، 2007.
6-مصباح عامر، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
7-موريس شربل كمال، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، بيروت: دار الجيل، 1998.

II- الكتب:

8-أبو هلال (فراس)، **إيران والثورات العربية، الموقف والتداعيات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
9-ايبرلي (دون)، **نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى**، ترجمة: لميس فؤاد اليحي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011.
10- بشارة (عزمي)، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013.

11- بن عبد المحسن (أحمد)، **إيران أحزابها وشخصياتها**، الرياض: شبكة صيد الفوائد، 2015.

12- بوختا (ويلفريد)، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

13- بوقارة (حسين)، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دار هومة للنشر، 2012.

14- بونت (بيار) و إيزار (ميشال)، **معجم الاثنولوجيا والانتربولوجيا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006.

15- جنسن (لويد)، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989.

16- حامد الأحمدي (محمد) وآخرون، **مراجعة في التاريخ والسياسة**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012.

17- دني (إيمان)، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

18- زروق (أسعد)، **إسرائيل الكبرى**، بيروت: دار الحمراء، ط 4، 1991.

19- سامي النشار (علي)، **نشأة الدين**، دمشق: دار المحبة، 2009.

20- سرحان الحمداني (ضاري)، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012.

21- سعيد نوفل (أحمد) وأخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014.

22- السيد سليم (محمد)، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

23- شوقي أبو العلا أحمد (هويدا)، **دور البعد الديني في السياسة الخارجية مع التطبيق على تركيا والسعودية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

24- صالح (أماني) وعطا الله محروس (عبد الخبير)، **العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري**، دمشق: دار الفكر، 2008.

25- الصمادي (فاطمة)، **التيارات السياسية في إيران**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2012.

26- عبد الحسين (ياسر)، **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

27- عبد الكريم إبراهيم (قصي)، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري انموذجا**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

28- عبد الناصر (وليد)، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**، مصر: دار الشروق، 1997.

29- العلكة (وسام)، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم**، د ب ن، د د ن، 2013.

30- علي كسار (جواد)، **أزمنة الثقافة الإيرانية، معايشة من الداخل**، ج1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2011.

31- غازي (حسين)، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.

32- قطش (الهادي)، **أطلس الجزائر والعالم**، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

33- كامل عبده هاشم (تامر إبراهيم)، **الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين**، د ب ن: المكتب العربي للمعارف والنشر، د س ن.

34- كيسنجر (هنري)، **النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسائر التاريخ**، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي،2015.

35- لابيفيير (ريشار)، الأطرش (طلال)، **حين تستيقظ سوريا**، بيروت: دار الفارابي، 2012.

36- محمد العيسوي (فايز)، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، مصر: دار المعرفة الجامعية، د س ن.

37- موسى المصري (خالد)، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.

38- النعيمي (أحمد)، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012.

39- _____، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

40- هلال (علي الدين) و مسعد (نيفين)، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

41- ياسين (عبد القادر) وآخرون، **التحول العاصف سياسة إيران الخارجية بين عهدين**، د ب ن، مكتبة مدبولي، 2006.

42- يوسف حتي (ناصيف)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

III- الرسائل الجامعية:

43- جويعد أرتيمة العبادي (خالد)، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007**، مذكرة ماجستير، الأردن:جامعة مؤتة، 2008.

44- حسين عبد الهادي حسنين (رائد)، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010**، مذكرة ماجيستير، فلسطين: جامعة غزة، 2011.

45- الشريف أحمد مكين (بشير)، **البعد الديني في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2010.

46- شعبان أبو النور (عبد القادر)، **واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006-2013)**، مذكرة ماجستير، فلسطين: جامعة الأقصى، 2016.

47- شنين (محمد المهدي)، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2014.

48- شيباني (ايناس)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.

49- عربي لاحمي (محمد)، **التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014.

50- عيساوة (آمنة)، **الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2010.

51- مزوزي (عبلة)، **العلاقات الايرانية السورية في ظل التحولات الدولية الكبرى**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.

52- يوسف عبد الله العدوان (طايل)، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران 2002-2013**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

IV- المجلات:

53- بهلوان (سمير)، **العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979**، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد (3+4)، 2006.

V- المواقع الالكترونية:

54- **البنك الدولي في جمهورية إيران الإسلامية**، موقع البنك الدولي: www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview

55- الحلو (سقراط)، **سورية ضحية الجغرافيا، مدخل جيوسياسي لفهم الأزمة السورية**، موقع المركز العربي الديموقراطي http://democraticac.de/?p=32818

56- **خطاب قائد الثورة الإسلامية سماحة الامام الخامنئي في المؤتمر الدولي السادس لدعم القضية الفلسطينية**، متوفر على الموقع الالكتروني: leader.ir/ar/content/17549/

57- **خطاب موجه للحجاج قرأه عليهم المكلف بالحج في يوم عرفة لعام 1438**، الموقع الالكتروني:leader.ir/ar/archive?topic=speech

58- الخطيب (علاء الدين)، **سوريا هي خط الدفاع الأول عن إيران وروسيا**، مقابلة مع الرئيس بشار الأسد في 2016/10/18م. متوفر على الرابط التالي: Https://www.infosalmlam.com.

59- خلجي (مهدي)، **الروابط الدينية بين إيران وسوريا**، معهد الولايات المتحدة للسلام، على الرابط:-http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iran-primer-power-politics-and-u.s.-policy

60- شبكة المعارف الإسلامية، **نور الأسبوع: أسبوع الوحدة الإسلامية**، على الرابط:
www.almaaref.org/dawhadetails.php?subcatid=1268&id=9693&cid=316&supcat=16&type=1

61- الشرقاوي (باكينام)، **الحوزات العلمية بقم**، موقع التحميل: www.hadaracenter.com/pdfs/الحوزات%20الايرانيةpdf .

62- عبد الشافي (عصام)، **البعد الديني في السياسة الخارجية**، متوفر على الرابط:
http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/537886

63- علي باكير (حسين)، **الأبعاد الجيو-إستراتيجية للسياستين الإيرانية والتّركية حيال سورية**، تقرير معهد الدوحة للدّراسات العليا، قطر: المركز العربي للأبحاث والدّراسات السياسية، متوفر على الرابط التالي:

Http://www.dohainstitute.Org/releas/1976FC12-ad17-ub8a-9155-e137ue

64- فيسك (روبرت)، **حرب الأكاذيب والنفاق في سوريا**، تاريخ النشر: 29 يوليو 2012، متوفر على الموقع: www.bbc.com/arabic/inthepress/2012/07/120728_in_the_press_sunday.shtml

65- قناة العالم، **اتفاقية تعاون بين إيران وسوريا لتعزيز السياحة الدينية**، على الموقع الالكتروني: http://www.alalam.ir/news/1728290

66- محمود (دلال)، **الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية دراسة مقارنة "سوريا واليمن"**، المركز الديموقراطي العربي تاريخ الاطلاع: http://democraticac.de/?p=34554

67- مركز الخليج للدراسات الإيرانية، **خارطة الأحزاب السياسة الإيرانية عام 2016**، على الموقع: الدراسات-والبحوث-الايرانية/خارطة-الأحزاب-السياسية-الإيرانية-عام-https://arabiangcis.org/2016

68- المعهد الدولي للدراسات السورية، **البعث الشيعي في سورية 1919-2007**، موقع التحميل: http://forsyria.org/newsletterpdf/ShiiasmInSyria.pdf

69- **مؤتمر التقريب بين المذاهب يقام بدمشق**، موقع رحماء، على الرابط: www.rohama.org/ar/news/1833/مؤتمر-التقريب-بين-المذاهب-يقام-بدمشق

70- وكالة أنباء التقريب "تنا" (TNA)، **دراسة منجزات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في ذكرى تأسيسه**، على الرابط: m.taghribnews.com/vdcewz8zxjh8fzi.dbbj.html

71- يومية الثورة، **افتتاح المؤتمر الخامس للتقريب بين المذاهب: سورية تقف مع قضايا الأمة**، على الرابط:

www.thawra.sy/_print_view.asp?FileName=10088357320080514010531

VI- المراجع باللغة الأجنبية:

72- Khalid Sindawi, **The Shiite Turn In Syria**, Downloaded from https://www.hudson.org/content/researchattachments/attachment/1309/sindawi_vol8.pdf

73- Martin Chulov, **Iran Repopulates Syria With Shia Muslims to help tighten regime's control**, at : https://www.theguardian.com/world/irans.syria-project-pushing-population

74- Michele Penner Angrist, **The Making of Middel East Politics**, in: Politics and Society in th Contemporary Middle East, second edition, USA, 2013, p3.

75- Umbreen Javaid and Others, **Role of Ideology in Foreign Policy: A Case Study of Iran**, *Journal of Political Studies, Vol. 23, Issue - 1, 2016.*

جدول الأشكال والخرائط:

الشكل	الصفحة
شكل رقم1: نسب القوميات في إيران	49
شكل رقم2: نسب توزيع الديانات في إيران	51
خريطة إيران: توزيع الأقليات ومناطق انتشار السنة والشيعة	52
شكل رقم3: يوضح بنية السلطة الدستورية الرسمية في إيران	54
شكل رقم4: يوضح دوائر النفوذ الخمسة للمرشد الأعلى	65

الـــفـــهـــرس

الفهرس:

الاهداء

الشكر

الملخص

مقدمة..... أ-د

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة..... 10-45

المبحث الأول: دور البعد الديني في السياسة الخارجية..... 11

المطلب الأول: مفهوم الدين..... 11

المطلب الثاني: أهمية الدين وتوظيفاته..... 14

المطلب الثالث: علاقة الدين بالسياسة الخارجية..... 18

المبحث الثاني: السياسة الخارجية إطار تحليلي..... 22

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... 22

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية..... 25

المطلب الثالث: مؤسسات السياسة الخارجية..... 33

المبحث الثالث: جيوسياسة الشرق الأوسط..... 37

المطلب الأول: جغرافية منطقة الشرق الأوسط..... 37

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط..... 40

المطلب الثالث: المحددات التنظيمية لمنطقة الشرق الأوسط..... 42

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية..... 46-86

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية..... 47

المطلب الأول: المحددات الداخلية..... 47

المطلب الثاني: المحددات الخارجية..... 56

المبحث الثاني: مؤسسات السياسة الخارجية الايرانية..... 63

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية..... 63

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية..... 71
المبحث الثالث: مظاهر تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية..... 77
المطلب الأول: صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني..... 77
المطلب الثاني: نظرية ولاية الفقيه..... 79
المطلب الثالث: الحوزات العلمية..... 83
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا..... 87-111
المبحث الأول: العلاقات الإيرانية السورية..... 88
المطلب الأول: سوريا دراسة جيوسياسية..... 88
المطلب الثاني: تطور العلاقات الإيرانية السورية..... 90
المطلب الثالث: أبعاد العلاقات الإيرانية السورية..... 94
المبحث الثاني: النفوذ الديني الإيراني في سوريا..... 96
المطلب الأول: بروز وتطور النفوذ الديني الإيراني في سوريا..... 96
المطلب الثاني: أساليب النفوذ الديني الإيراني في سوريا..... 99
المبحث الثالث: الدور الإيراني في سوريا..... 105
الخاتمة..... 112
قائمة المصادر والمراجع..... 116
جدول الأشكال والخرائط..... 125
الفهرس..... 126